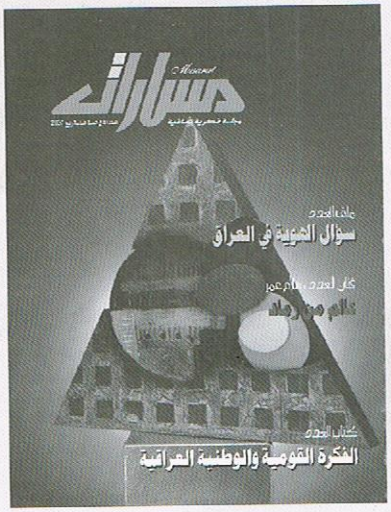


في هذا العدد

العام الثالث لمسارات رئيس التحرير 4



■ **مسار العصر**

دروس من الحروب الاهلية جيمس دي فيرون 6

■ **مسار الهوية**

سؤال الهوية في العراق

من صدمة الهوية الى صحوة الهويات سعد سلوم 22

الهوية الوطنية العراقية سيار الجميل 32

من بلقنة لبنان الى لبننة العراق كمي الملحم 36

في السؤال السوسيولوجي للهوية علي وتوت 41

الخلل البنيوي للجغرافيا السياسية العراقية علاء حميد 56

الوطن سيرا على الاقدام نجم والي 61

هويتي حصيلة مواجهات احمد سعداوي 67

العائد مع الذات سعدون محسن 72

■ **مسار الشعر**

تلوحين من شرفة نائية علي النجدي77

ادم في خلوة علي شبيب ورد79

■ **مسار القص**

عينا رجل المترو لؤي حمزة عباس82



■ **مسار الجسد**

اسطورة الراقص الكوني

حياة واسرار نيجنسكي

جوان أكوكيلا ترجمة علي عبد الامير91

■ **مسار السينما والرواية**

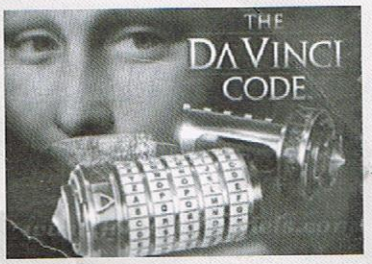
صانعو الشفرات من دان براون الى رون هوارد

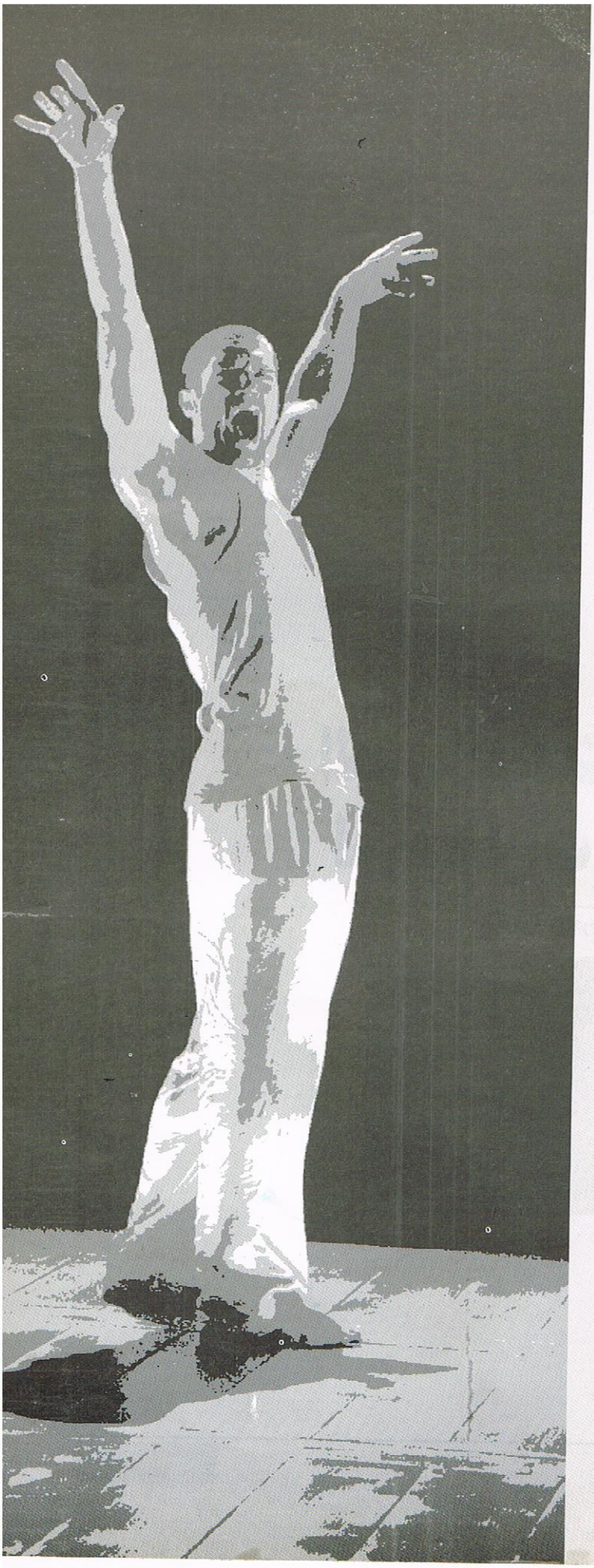
مكتشفات دان براون

ما قبل شفرة دافينشي علي عباس خفيف 116

شفرة دافينشي

فضاء الرواية واداء الفيلم احمد ثامر جهاد 128

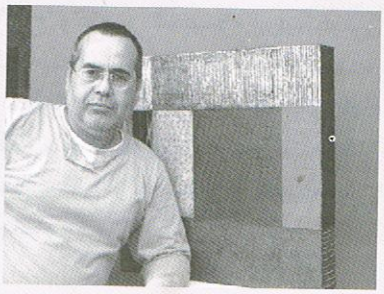




العدد 1

السنة الثالثة

مسار التشكيل



فنان العدد

سلام عمر

عالم من رماد — **نوري الرواي 84**

ازدواج الابعاد البصرية — **صدام الجميلي 86**

حوار مع الفنان سلام عمر — **خضير الزيدي 88**

كتاب العدد



الفكرة القومية والوطنية العراقية

ميثم الجنابي 136

العام الثالث لـ (مسارات)

رئيس التحرير



في 9 نيسان 2005 حملت العدد الأول من "مسارات" ووضعتها بين يدي موزع مخضرم، قلبها بلامبالاة وحركها للاعلى والاسفل لقياس وزنها (طبعت بورق ارت 90 غراما وبمعدل 160 صفحة) ثم القى بها على الطاولة وعادت اصابعه للعب بمسبحته. ابتسم بوجهي وقال بلهجة خبيرة ناصحة: لكي يحقق مثل هذا المطبوع الثقيل تأثيره فإنه يحتاج إلى مال قارون وعمر نوح وصبر أيوب.

لم اعترض أو أتذمر فقد كنت على قناعة بأن المطبوع لكي يحقق رسالته يحتاج إلى دوام التمويل "قارون" والمدى الزمني "نوح" وعنصر الصبر "ايوب". وفي الوقت الذي حرمت فيه مسارات من معظم هذه العناصر إلا إنها حظيت بتواصل كتابها وحب قرائها والالتزام الفائق للعادة لهيئة تحريرها. فتجاوزت معظم الصعوبات والمعوقات التي تواجه مطبوعا ثقافيا يصدر في اشد مدن العالم خطورة.

***

برهنت مسارات ،وهي تتهيأ للدخول في سنتها الثالثة على جديّة مشروعها واستقلاليته ،وانطلقت منذ تأسيسها بوعي متفاعل مع محيطها، حدد هويتها كمشروع وكمطبوع؛ فإذا كانت لعنة المؤقت والقلق واللا استقرار والانفصال عن الإنسان تؤشر على سمات أساسية للثقافة العراقية المبتلاة بعنف المهيمن الإيديولوجي، فقد مثلت إعادة صلة الثقافة بالإنسان العراقي والسعي إلى تحريرها من ربقة الايديولوجيا واحدا من المؤسسات المركزية لـ (مسارات) وكان سعي ملفاتها الفكرية الثقافية (النقد الثقافي، التأريخانية الجديدة، بول ريكور، جماليات المكان، علي الوردي، السرد العربي القديم، سؤال الهوية) يتجه إلى تأسيس نسيج ثقافي متين، إذ تظل الثقافة العراقية الحديثة فقيرة في إنجازها تقاليد تتعدى حدود النوع الأدبي لتنتج مرتكزات ومعالم يمكن من خلالها الإشارة إلى مقومات نسيج ثقافي معلوم..

عكس سعي مسارات واشتغالها الفكري تعبيرا عن

قناعة عميقة بضرورة الانتقال بالثقافة إلى الوضوح والاستقرار بما يخدم عملية التحول الديمقراطي وبناء الإنسان ،وذلك ما لا يمكن أن يتحقق إلا باقتراح مراكز فعل ثقافي يكون بمستطاعها، بما تملك من جديّة ووضوح، أن تخلّص ثقافتنا من هيمنة الموجّه المركزي ممثلاً بالوزارة التي لا تنطق إلا عن خطة رسمية موجهة، والارتقاء بها إلى فاعلية الهامش التي تناط بها مهمة التغيير ومسؤوليته .

هنا كان منهج مسارات ينم عن تخطيط ملتزم بظروف الواقع العراقي، وكانت عضويتها المعانقة لمحيطها برهانا على إعادة صلة الثقافة بالإنسان فكان مشروع مسارات لفتح كتاب الأديان والمذاهب في العراق يهدف إلى الانفتاح على مكونات البيت العراقي في ضوء تعايش آمن فجاءت ملفات بأقلام أصحابها ومن داخل الديانات المعنية مثل ملف الازيدية وتقديم أول ترجمة عربية عن مصحف روز المقدس والملفات الجاهزة التي تنتظر النشر ضمن خطة المجلة السنوية عن المسيحية والصابئة ويهود العراق والشبك والكاكائية (التي أُجل بعضها العام الماضي بسبب خطورة الوضع الأمني) ويترافق مع ذلك تقديم مشروع طموح لمعالجة مختلف جوانب الهوية العراقية من خلال عدة ملفات (يحتوي هذا العدد الخطوة الأولى فيه) بما يؤمن تغطية جميع المقاربات بمشاركة مثقفين من مختلف الفئات العرقية والدينية والمذهبية للسكان. ويؤمن تقديم فهم أفضل لإدارة سياسة التنوع الثقافي في العراق بحكمة وبصورة أفضل وتفعيل الثقافة التي باتت تمثل خط الدفاع الأخير عن الهوية العراقية .

كما جاء احتفاء إعدادها بروح الإبداع العراقي دليلا على إدراكها ضرورة الاهتمام بالرمز الثقافي ووضعه في سياق التحدي الراهن، فقدمت مسارات لمسة معمقة لنخبة من المبدعين مثل الروائي علي بدر والمسرحي قاسم مطرود والشاعر طالب عبد العزيز والقاص لؤي حمزة عباس وعالم الاجتماع الكبير علي الوردي والقاص والروائي نجم والي ونخبة من الفنانين التشكيليين حيث اختارت المجلة فنانا لكل عدد خصص ملف يتناول جوانب عمله الإبداعية، وهم على التوالي : ضياء الخزاعي، هاشم تايه، كريم الوالي، صدام الجميلي، محمد مهر الدين، كاظم نوير، هاشم حنون ، سلام عمر.

قدمت المجلة عبر (مسار العصر) مساحة تجريبية لإرساء تقاليد كتابة سياسية جديدة تتناول مفارقات زماننا وانعكاساتها على حياتنا من خلال تفحص إشكاليات تنتمي للراهن : الأصولية الدينية وفكرة التسامح (العدد الأول) الثورة والتمرد والمقاومة (العدد الثاني) العنف والسلم العالمي وانعكاساته الدولية والإقليمية والمحلية (العدد الرابع) ، نقد العقل السياسي الاميركي (العدد الثالث)، انهيارات اللغة وانهيارات السياسة (العدد الخامس)، استعادة اللحظة النقدية الفلسفية والعلاقة بين الفلسفي والسياسي (العدد السادس)، الحرب الأهلية والمصالحة الوطنية (العددين السابع والثامن)

كما منحت المجلة عبر (كتاب مسارات) مساحة داخلية واسعة لعدد من المشاريع الفكرية والثقافية: جمهورية رفحاء، مصحف روز، فن العمارة، الرواية، التحليل اللغوي للمنشورات الاميركية، كتب الرحلات، المراجعات التأريخية، لتُقدّم كاملة بعيداً عن صعوبات النشر والتوزيع، إسهاماً منها ببلورة صوت المثقف العراقي وإيماناً منا بأهمية العمل المشترك.

***

يرتسم أفق العام الثالث بطموح توسيع مشروع مسارات الذي استقطب خيرة المثقفين العراقيين في الداخل والخارج واجتذب عددا من الكتاب العرب إلى تحويل بعض مشاريع ملفاتها أو مساراتها إلى كتاب يؤمن وصوله إلى جمهور أوسع وبما يؤمن تفعيل المسارات وإعطاءها مساحة اكبر من التأثير، وقد دشنت بداية المشروع بإصدار كتاب "إمبراطورية العقل الاميركي" وتم توزيعه مجانا مع العدد السادس من المجلة كما تم التعاقد وشراء حقوق نشر العديد من الكتب الفكرية الثقافية والاطاريح الجامعية التي تتناول قضايا التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في العراق .





دروس من الحروب الاهلية
السياسة الاكثر معقولية في العراق

جيمس دي فيرون
ترجمة: أمير دوشي

ما يزال البيت الأبيض يتجنب استخدام هذا المصطلح، ولكن بأي معيار تاريخي مقبول، فان الحرب الأهلية العراقية قد بدأت. سجل الأمس لمثل هذه الحروب يوحي بان واشنطن غير قادرة على إيقاف هذه الحرب، وان العراقيين سيكونون قادرين على التوصل إلى صفقة شراكة السلطة فقط بعد قتال عنيف، آنذاك فقط. تستطيع الولايات المتحدة إحداث تسوية معينة بموازنة الفرقاء العراقيين عن بعد، لكن هناك القليل الذي تستطيع أميركا أن تفعله للحيلولة من دون إراقة الدماء الحالية.

سجلات الحروب

الحرب الأهلية صراع عنيف داخل بلد تتقاتل فيه مجاميع مسلحة، تهدف إلى الاستيلاء على السلطة في المركز أو الإقليم أو لتغير سياسيات الحكومة. الاستخدام اليومي لمصطلح "الحرب الأهلية" لا يستتبع بداية مقدار العنف الضروري لوصف الصراع كحرب أهلية، وذلك على النقيض من الإرهاب أو النزاع السياسي منخفض المستوى. يستخدم العلماء السياسيون أحيانا بداية تتضمن قتل 1000 شخص في سير الصراع الدائر. اعتمادا على هذا الرقم الخلافي الواطئ، وقعت أكثر من 125 حرب أهلية منذ الحرب العالمية الثانية، وتقريبا ما تزال 20 حربا أهلية جارية اليوم، وإذا ازداد المستهل ليكون أكثر من 1000 قتيل في العام، فان هناك أكثر من 90 حرب أهلية تجري منذ عام 1945.



(غالبا ما زعم ان تفشي الحرب الأهلية هو ظاهرة لما بعد الحرب الباردة، لكن في الحقيقة ان أعداد الحروب الأهلية قد ازدادت بشكل مطرد منذ عام1945 حتى بداية التسعينيات، قبل ان تتراجع إلى مستويات أواخر السبعينات).

معدل القتل في العراق- من دون شك وصل إلى أكثر من 60000 ضحية خلال السنوات الثلاث الماضية- يضع الصراع في مجموعة الكثير من الحروب الأهلية الراهنة التي توصف روتينيا كحرب أهلية (مثلا، تلك التي تجري في الجزائر، كولومبيا، جواتيمالا، بيرو وسيريلانكا) في الحقيقة، حتى التقديرات المحافظة لـ60000 قتيل ستجعل العراق الحرب الأهلية المصنفة دمويا في المركز التاسع منذ 1945 بعدد الخسائر السنوية. السبب الرئيس لتفشي الحروب الأهلية هو صعوبة وضع نهاية لها. امد الحرب الأهلية الواحدة منذ 1945 قد كان احد عشر اعاما وسبعة أعوام لنصف نفوذ متبقي للمتقاتلين. ويبدو أن طول أمدها ينتج عن الأسلوب الذي يجري التقاتل فيه في اغلب هذه الصراعات: اعني، ان مجاميع المتمردين تستخدم تكتيكات حرب العصابات، المؤثرة غالبا في المناطق الريفية في بلدان ما بعد الكولونيالية ذات القدرات الإدارية والعسكرية والبوليسية الضعيفة. ان الحرب الأهلية المماثلة للحرب الأهلية الأميركية، حيث يتواجد جيشان تقليديان على طول جبهات محددة، قد أصبحت نادرة جدا. وأكثر الصراعات نمطية قد كانت صراعات مماثلة لما يجري في الجزائر، كولومبيا، سيريلانكا، جنوب وغرب السودان. وكما توضح هذه

الحالات، يمكن ان تكون حرب العصابات الريفية تكتيكيا عنيفا إلى ابعد حد، يسمح لمجاميع صغيرة من المتمردين بالسيطرة الجزئية على مساحات واسعة من إقليم ما لسنوات برغم الحملات العسكرية الوحشية والمكلفة ضدهم.

بدأت الحرب الأهلية في العراق في 2004، حيث تطلعت في المقام الأول مجاميع التمرد السنية عبر كفاح حرب العصابات الحضرية إلى إخراج القوات الأميركية واستعادة سلطة السنة التي تولوها في زمن صدام حسين. وتصاعدت الحرب في عام 2006 بالعنف المتكاثر والمتصاعد حدة للمليشيات الشيعية، التي ظاهريا تنشد الدفاع عن الشيعة بوجه المتمردين السنة، وقد سعت لتحقيق هذا الهدف بأساليب "التطهير العرقي" ومقدار غير محدد من عنف العصابات وسفك الدماء. هذا الضرب من حرب العصابات الحضرية وصراع المليشيات يختلف عن الحرب الأهلية النمطية لما بعد 1945، لكن توجد تماثلات أيضا. احد هذه الحروب درست قليلا لكنها نافعة في المقارنة، وهي الصراع العنيف الذي حطم المدن التركية بين 1977 إلى 1980. وفقا للتقديرات المعيارية، فان القتال بين المليشيات والقوات شبة العسكرية المنحازة لـ(اليمين) أو (اليسار)، قد قتلت أكثر من عشرين فردا يوميا في آلاف الهجمات والهجمات المضادة والاغتيالات وحملات فرق الموت. وقد بدأ الصراع في مجزرة من قبل اليمنيين في مدينة كهرمان مراس في كانون الأول 1978، التف صراع اليمين واليسار ليحرض السنة ضد العلويين، ضد الكرد، ضد الشيعة في مدن متعددة. كما في عراق اليوم، فان المقاتلين الأتراك قد كانوا محليين جدا ومتحزبين، خصوصا نحو اليسار، وغالبا ما بدا القتال على انه عنف عصابات حضرية. لكن، كما في العراق، فقد امتلكت العصابات والمليشيات كذلك روابط مشبوهة مع الأحزاب السياسية المسيطرة على البرلمان المنتخب ديمقراطيا كذلك. (في الحقيقة، يمكن للمرء إن يصف الصراعات المدنية، في تركيا حينها، وفي العراق الآن كـ"صراع مليشيات سياسية") التنافسات السياسية الحادة بين القادة السياسيين الأتراك، في موازاة روابطهم السياسية مع القوات شبه العسكرية، منعت النظام الديمقراطي من المضي وعلى نحو حاسم لإنهاء العنف.

وكما في عراق اليوم، فالكثير من السياسيين المنتخبين، كانوا منشغلين بتوافه الأمور بينما مدنهم تحترق. وخشية من ان تصاب المراتب الدنيا من الجيش بعدوى الحزبية العنيفة للمجتمع بشكل لا يسيطر عليه، أقدم قادة الجيش التركي على انقلاب عسكري في 1980، بعدها أطلقوا حملة كبرى لقمع الميليشيات وإفراد العصابات في اليمين واليسار كلاهما. كان ثمن إنهاء عهد الإرهاب المدني انقلابا عسكريا استمر لثلاثة أعوام. إذا انسحبت القوات الأميركية فان الارجحية وعلى نحو استثنائي ستكون محققة بانقلاب عسكري حيث تعلن بعض القيادات الفرعية للجيش العراقي بان الحكومة كفت عن العمل، وان القبضة القوية ضرورية لفرض النظام. برغم ذلك، فانه من غير المحتمل بان يكون النظام العسكري في العراق قادرا على اتباع النموذج التركي في بواكير الثمانينيات.





الجيش التركي مؤسسة قوية مع استقلالية تامة وولاء تام للمثال القومي الاتاتوركي، وهكذا فقط استطاع التحرك باستقلالية عن الفرق العسكرية التي مزقت البلاد. على الرغم من أن الجيش التركي قد حابى اليمين أكثر من اليسار، إلا إن المواطن التركي نظر إلى الأمر على انه والى حد بعيد، وبصرف النظر عن التناحر الحزبي، كمتدخل جدير بالثقة. على النقيض من ذلك ظهر ان الجيش العراقي، بل أكثر، حتى قوة الشرطة العراقية لها استقلالية قليلة عن المجتمع والسياسة.



ما حدث في لبنان في الأعوام 1975-1976 قد يقدم تبصرات أفضل لما يحتمل ان يحصل في العراق. عندما بدء العنف يزداد بين المليشيات المسيحية وفرقاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1975، وقف قادة الجيش اللبناني خارج الصراع، مدركين بان الجيش سوف يتفكك ان حاول التدخل. لكن حينما تصاعدت حدة العنف، تدخل الجيش في آخر الأمر - وتفرق. آنذاك، دخل اللبنانيون بفترة طويلة من الصراع، خلالها تقاتلت جماعات عدة من الميليشيات المسيحية والسنية والشيعية وتلك التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية إحداهما مع الأخرى على نحو متقطع (داخل المجاميع

الطائفية وفيما بينها). لبعض الوقت قلل التدخل العسكري السوري والإسرائيلي من حدة العنف، وفي أحيان أخرى زاده اشتعالا. لاحقا تغيرت التحالفات، وغالبا بطريقة مدهشة. السوريون، مثلا، في البدء اصطفوا مع المسيحيين ضد منظمة التحرير الفلسطينية.

نفس السيناريو يجري الآن في العراق. وسواء بقيت أو خرجت القوات الأميركية، سيبدو جنوب العراق والمناطق الكردية أكثر مماثلة للبنان خلال حربه الأهلية الطويلة. السلطة السياسية المؤثرة ستؤول إلى الأقاليم والمدن وحتى الأحياء الصغيرة. وبعد فترة من التطهير العرقي والقتال المستمر لترسيم الحدود، سيبرز توازن ذا مستوى واطئ، مع هبات عالية من عنف طائفي متقطع، يتداخل بحملات كبيرة من الدعم المالي والمساعدات من القوى الخارجية. من المحتمل ان العنف والاستغلال داخل الطوائف سيكون أسوء، حيث الميليشيات المحلية والعصابات التي تقوم بالتطهير العرقي تتقاتل فيما بينها على نحو متزايد، لحماية الملذات والتجارة. وكما في لبنان، من المحتمل أن تكون هناك صفقة جيدة للتدخل من قبل الدولة المجاورة- خصوصا إيران، لكنها سوف لن تجلب لهم بالضرورة إية منافع إستراتيجية، وعلى النقيض، قد تجلب لهم الكثير من الكوارث، بالضبط كما فعلت ذلك للولايات المتحدة.

تعلم مشاركة السلطة

عندما تنتهي الحروب الأهلية على نحو حاسم، فإنها تختم على نحو نموذجي بانتصار عسكري حاسم لأحد الإطراف. تقريبا، من بين 55 حرب أهلية اندلعت لغرض السيطرة على الحكومة المركزية (كنقيض للانفصال أو الاستقلال الذاتي) منذ 1955، 75 % منها انتهت تماما بانتصار واضح لأحد الإطراف، في النهاية سحقت الحكومة المتمردين في 40 % من 55 حالة، بينما كسب المتمردون السيطرة على المركز في 35 % حالة. اتفاقيات مشاركة السلطة، تلك التي تقسم سيطرة الحكومة المركزية بين المتقاتلين قد كانت الأقل شيوعا. باعتقادي في أفضل الأحوال، 9 من 55 حالة، أو حوالي 16 % انتهت بهذه الطريقة. أمثلة على ذلك تتضمن السلفادور في 1992، جنوب أفريقيا في 1994 وطاجاكستان في 1997.



وإذا كانت الاتفاقيات الناجحة لتقاسم السلطة نادرا ما أنهت الحروب الأهلية، فذلك ليس بسبب قلة الجهود المبذولة. المفاوضات لتقاسم السلطة شائعة في وسط الحروب الأهلية، كما هي المحاولات الفاشلة، غالبا بمعونة من التدخل الخارجي الدولي والمؤسسات الدولية لتنفيذ مثل هذه الاتفاقيات. مثلا نقطة الانطلاق لكل من الإبادة الجماعية في راوندا في 1994 وهجوم المتمردين الذي أنهاها، قد كانت فشل اتفاق مشاركة السلطة الموسع بين الحكومة الراوندية وأحزاب المعارضة الهوتسية والمتمردين التوتسيين.

نادرا ما تفلح اتفاقيات مشاركة السلطة ويعود الجزء الكبير من ذلك إلى ان الحروب الأهلية تدفع بالمقاتلين لينتظموا بأسلوب ينتج مخاوف واغواءات معززة متبادلة. يخشى المتقاتلون من ان الطرف الثاني يستخدم القوة لاغتصاب السلطة وفي ذات الوقت يركبون المخاطر لاستخدام القوة للامساك بالسلطة. ان خشيت إحدى الميليشيات من ان الأخرى ستحاول ان تستخدم القوة للظفر بالسيطرة على جيش أو مدينة، عندها سيكون لديها حافز قوي لاستخدام القوة لمنع هذا. الميليشيا الأخرى تدرك هذا الباعث، الذي سيعطيها سببا مقنعا للتحرك بالضبط كما خشيت الميليشيا الأولى. في مواجهة هذه المخاوف المتبادلة، المدرك حتميتها، فان الاتفاقات بشأن تقاسم السلطة أو المشاركة في الدوائر السياسية أو الجيش، أو موارد النفط مثلا، غالبا ما تكون ممكنة على الورق فقط. إنهم قد يستطيعون البقاء بينما الطرف الثالث قوي يهدد ضمنيا لمنع الاغتصاب العنفي للسلطة (كما تمارس الولايات المتحدة ذلك في العراق) وبرغم ذلك من المرجح ان يتفككوا.

حاولت إدارة بوش المساعدة في زرع حكومة عراقية اعتمادا على اتفاق مشاركة السلطة بين الشيعة والسنة والقيادات الكردية، لكنها أنجزت ذلك وسط تصاعد حدة الحرب الأهلية. وتوحي الدلائل التاريخية على ان هذه المهمة سيزيفية. الإمداد المؤثر للأمن عبر قوة متدخلة يضعف الاعتقاد بان الحكومة تستطيع الاعتماد على نفسها من دون دعم طرف ثالث. لذلك من غير المحتمل

ان ينتج التدخل الأميركي في العراق حكومة تستطيع الحياة بنفسها سواء بقيت القوات عشرة أشهر أم عشرة أعوام، أيمكن ان يكون العراق في 2007 واحدة من الحالات النادرة التي يستطيع فيها اتفاق مشاركة السلطة أن ينهي الحرب الأهلية بنجاح؟

القراءة المسبقة لمثل هذه الحالات توحي بانها تملك مقومين مميزين يجعلان من اتفاق مشاركة السلطة معقولا. الأول، ان يتم التوصل إلى اتفاق مشاركة راسخ على نحو نموذجي فقط بعد فترة من القتال الذي يكشف القدرات العسكرية النسبية لمختلف الإطراف. حيث كل طرف بحاجة إلى ان يتوصل إلى نتيجة انه لا يستطيع الحصول على شيء بالعنف. مثلا، اتفاق دايتون ذلك الذي قسم السلطة بين إطراف الحرب البوسنية تطلب ليس فقط تدخل الناتو لجلبهم إلى طاولة المفاوضات وفرض الصفقة، بل كذلك تمضية أكثر من ثلاثة أعوام من القتال الشديد، الذي قد أوصل المتقاتلين جوهريا إلى مأزق كبير بحلول صيف 1995 (وحتى بعدها، ما كان للاتفاق ان يعقد، وبلا ريب ان تنهار الحكومة، من دون ضمانات متواصلة من طرف ثالث- الناتو، وإدارة سيادة فعالة من قبل مكتب الممثل الأعلى الذي شكل وفقا للاتفاق).

ثانيا، ينزع إلى عقد صفقة مشاركة السلطة فقط عندما يكون كل طرف متماسك نسبيا. كيف لطرف ان يتوقع من ان الطرف الآخر سيفي بالتزاماته ان كان لا يملك سيطرة مؤثرة على أعضائه؟ مثلا، محاولات بناء صفقات مشاركة السلطة لإنهاء الحرب الأهلية في بورندي والصومال، قد أحبطت لأعوام بالتناحر بين مجاميع المتمردين. على النقيض من ذلك فان تعزيز السلطة من قبل احد أطراف المتمردين المتناحرين يمكن ان يساعد في عقد اتفاق سلام، كما حصل قبل الصفقة التي أنهت الحرب الأولى بين الخرطوم ومتمردي جنوب السودان 1972.

احد من هذين الشرطين غير متوفر بالعراق حاليا. أولا، يوجد الكثير من المجاميع السنية ذات الشأن (والمسلحة جدا) والتي يبدو انها تعتقد بدون وجود القوات الأميركية يمكن ان تستعيد السيطرة على بغداد وبقية البلاد، كذلك يوجد الكثير من الشيعة، وبضمنهم مسلحين يعتقدون- بوصفهم الأغلبية- انهم يستطيعون وسوف يصونون هيمنتهم السياسية على العراق.

في الحقيقة اذا انسحبت الولايات المتحدة من المحتمل ان يزداد العنف حدة بين مجاميع الشيعة والسنة. التقاتل المكشوف بين السنة والشيعة قد يعيد تأكيد قناعة المتمردين السنة بأنهم سيكونون قادرين على استعادة السلطة. ثانيا، كل من السنة والشيعة متناحران جدا، على المستوى السياسي الوطني، وعلى مستوى ميليشيات الحارات والعصابات. السياسيون الشيعة منقسمون على الأقل إلى أربعة أحزاب رئيسة، وبشكل مشابه فان سنة العراق مقسمون بين العشائر خارج بغداد ويبدو ان الفوضى التنظيمية للإسلام السني تجعل تنسيق زمره الواسعة عسير إلى ابعد حد.



لو امتلك رئيس الوزراء العراقي سلطة نيلسون مانديلا، ومنظمة سياسية ذات تماسك نسبي وهيمنة مثل المؤتمر الوطني الإفريقي في الصراع ضد التمييز العنصري، لكان قد استطاع ان يتحرك بفعالية أكثر، وان يدخل ويختار قادة سنة في حكومته من دون الخوف من ان يضعف سلطته فيما يتعلق بخصومة السياسيين المتعددين من الشيعة، ولكان كذلك أفضل قدرة للإيفاء بالتزاماته التي قطعها للقادة السنة. لكن المنافسات السياسية الداخلية جعلت حكومته مختلة وظيفياً تقريبا.



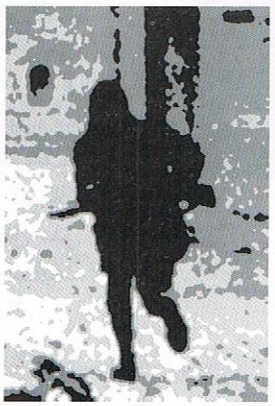


تراجيديا، الحرب الاهلية قد تكون هي الحل الوحيد للوصول إلى نقطة حاسمة حيث يمكن لعقد مشاركة السلطة ان يصبح الحل المعقول لمشكلة الحكم في العراق. حرب أكثر تملك امكانية إيضاح توازن القوى وإيجاد ضغوط لتماسك داخلي لطرف أو كلا الطرفين. ومن ثم توفير أرضية صلبة، إما لانتصار طرف أو لتسوية ثابتة متفاوض عليها. هل يتحقق الأخير، مع بعض أساليب القوى الداخلية أو الدولية لصنع السلام، بحيث تستدعى تلك القوى للمساعدة في إخراج ذلك الحل إلى الوجود. تقرير مجموعة دراسة العراق على صواب تام من أن على واشنطن الشروع باليات دبلوماسية لمثل هذه الاحتمالات عاجلا وليس آجلا.

ما من خروج رشيق

عندما تفاقم العنف الطائفي في بغداد بحلول عيد الشكر، وجدت الإدارة الأميركية نفسها منخرطة في سجال دلالي غريب مع الصحفيين، حول إن كان من المناسب وصف الصراع في العراق كحرب أهلية. ليس عصيا فهم لماذا تقاوم الإدارة الأميركية بقوة هذه التسمية. من جانب، سيفسر الاعلام الأميركي التغيير في موقف البيت الأبيض كتنازل رئيس، اعتراف واضح بالآمال المحبطة والسياسات الفاشلة. ومن جانب آخر، سيقلق الإدارة إذا توصل الشعب الأمريكي إلى رؤية العنف في العراق كحرب أهلية، فانه سيكون حينها اقل رغبة في التسامح لاستمرار الجيش الأميركي في المعركة. فقد يتساءل الأمريكان "إن كانت تلك حرب أهلية حقا، ما الذي سنفعله هناك مشتركين في قتال الآخرين؟".

لكن إذا كان علم الدلالة يهم الكثيرين، فليس من الجلي إن كان يجب عليهم التأثير في السياسة الأميركية. أهي فقط مسالة ألعاب سياسية داخلية وإدراك شعبي، أم ان وجود الحرب الأهلية في العراق له تضمينات عما يمكن ان ينجز هناك، وأية إستراتيجية يجب على واشنطن إتباعها؟ في الحقيقة توجد حرب أهلية دائرة في العراق الآن مماثلة في العديد من الخصائص المهمة حروب أهلية أخرى. تلك التي وقعت في دول ما بعد الكولونيالية ذات المؤسسات السياسية الضعيفة. توحي تلك الأوضاع بان الهدف السياسي لإدارة بوش في العراق- تشكيل نظام مستقر ومسالم، والى حد ما ديمقراطي يستطيع الحياة بعد مغادرة القوات الأميركية- وهو هدف غير واقعي. إدراكا لهذا الهدف السياسي غير الواقعي، فان الستراتيجية من إي ضرب كانت محكوم عليها تقريبا بالفشل بغض النظر عما إذا كانت الإدارة ستمضي بخيار "الاندفاع" كما اقترح الرئيس بوش، أو ان تتحول إلى مهمة التدريب الخالص، كما توصي مجموعة دراسة العراق.



حتى وان قللت زيادة أعداد القوات الأميركية المقاتلة من العنف في بغداد ومن ثم وفرت وقتا آخر للمفاوضات حول تقاسم السلطة في الحكومة الحالية، فليس هناك من سبب مقنع لتوقع ان التناقض اللاحق سوف لن ينعش صراع السلطة المتقد. نادراً ما تنتهي الحروب الأهلية باتفاقيات متوازنة لتقاسم السلطة، حتى وان حصلت، فإنها، إلى حد نموذجي، تتطلب مقاتلين غير متناحرين وأعوام من القتال ليتضح بعدها توازن القوى. وكلا الشرطين لم يستوفيا بعد في العراق في الوقت الحاضر. فالفرقة بين السنة والشيعة وصلت إلى مستويات شوهدت سابقا في الصومال، والمجاميع المسلحة، في كلا الجانبين، يظهر انها تعتقد بأنها تستطيع انتزاع السيطرة على الحكومة أن غادرت القوات الأميركية، ومثل هذه المعتقدات لن تتغير بسرعة بينما تمكث إعداد كبيرة من القوات الأميركية في الميدان.

طالما بقيت إدارة بوش ملتزمة على نحو قاطع بدعم حكومة رئيس الوزراء الحالي أو إي سلف مماثل، فسيكون للحكومة الأميركية نفوذ محدود تقريبا مع كل الإطراف وثيقة الصلة بالموضوع. على النقيض من ذلك، فان التحرك بعيدا عن الالتزام المطلق، مثلا- البدء بتحويل القوات الأميركية خارج مسرح العمليات المركزية- سيزيد من النفوذ العسكري والدبلوماسي الأميركي تقريبا على كل الجهات. عمل ذلك لن يسمح للإدارة الحالية أو القادمة بوضع نهاية سريعة للحرب الأهلية، التي من المحتمل جدا أنها ستستغرق بعض الوقت. ولكن سيسمح للولايات المتحدة بلعب دور الموازن بين المتقاتلين، حيث ستكون أكثر قدرة للمساعدة في التوصل، على المدى البعيد، إلى حل دائم، تتمثل فيه المصالح الشيعية والسنية والكردية جيدا في حكومة عراقية مقبولة. وان استطاع العراقيون التوصل إلى اتفاقية تشارك السلطة، وهي هدف السياسة الأميركية الراهنة، فان تلك ستأتي فقط بعد قتال مرير في أتون حرب أهلية هي الآن جارية.

فعل متوازن

برغم العنف الذي يمزق العراق في الوقت الحاضر، هناك في خاتمة المطاف أمل بالعودة إلى حكومة عراقية قابلة للحياة اعتمادا على صفقة سياسية بين السنة والشيعة والقيادات الكردية. في الحقيقة، قد ينتهون إلى تعاون على أسس تبناها الدستور مماثلة للأسس الحالية، لكن فقط بعد فترة ذات شأن خطر من القتال. المبدأ الأساسي للدولة العراقية هو المصالح المشتركة لكل الأطراف، خصوصا النخب، في استثمار

فعال للموارد النفطية.

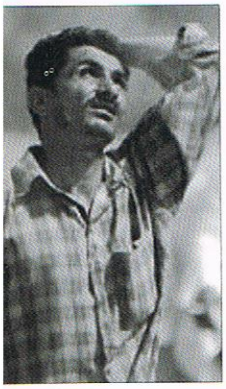
لا ريب، هناك نتائج ممكنة أخرى للحرب الأهلية المستمرة في العراق، من ضمنها تفكك رسمي للبلد أو انتصار حاسم جنوب المناطق الكردية من قبل المنظمات المهيمن عليها عسكريا، سنية أو شيعية التي يمكن ان تفرض دكتاتورية قاسية. إلى المدى الذي تستطيع به الولايات المتحدة التأثير على النتيجة النهائية، لا احد من هذين الخيارين هو سياسة خارجية بعيدة المدى مقنعة مثل اتفاق مشاركة السلطة: كما ذهبت مجموعة دراسة العراق، محاولة فرض نوع ما من التجزئة من المحتمل ان يزيد القتل، إضافة إلى عدم وجود حدود واضحة يمكن الدفاع عنها لفصل الشيعة عن السنة، سوف لن يستريح السنة مكتفين بالرقعة الفقيرة من النفط في غرب العراق، وليس من الواضح ان الحكومات السنية والشيعية والكردية ستكون أكثر مسالمة من العراق في الوقت الحاضر، وستكون هناك لا جدوى اقتصادية كبرى بتكوين ثلاث دويلات بدلا من واحدة في هذه المنطقة. أمرا يمكن تصوره: ان الحرب الأهلية يوما ما ستقود المتقاتلين في العراق للاتفاق على تجزئة العراق بأية طريقة كانت، لكن هذا القرار هو للعراقيين ليتخذوه وليس للغرباء.

تنتهي اغلب الحروب الأهلية بانتصار عسكري حاسم. هذه الحرب كذلك. لكن النصر العسكري الحاسم والدكتاتورية السياسية لبعض المجاميع السنية والشيعية هي متساوية بقلة فتنتها كهدف سياسي بعيد المدى للولايات المتحدة.

نتيجتان اقل تطرفا يمكن ان تكونا في مصلحة اغلب العراقيين وسلام واستقرار المنطقة ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. الأولى، ستكون اتفاق مشاركة السلطة بين عدد قليل من الفاعلين العراقيين الذين هم فعليا يقودون القوات المسلحة ويسيطرون على الأقاليم، لتستقر الأمور في البدء بعملية حفظ السلام الدولية. والثانية، بروز قوة عسكرية مهيمنة يملك قادتها النزوع والقدرة لقطع صلاتها مع "أمراء الحرب" المحليين أو الرؤساء السياسيين لكل المجاميع الأخرى.

لا احد منهما يمكن ان يفرض في هذه اللحظة من قبل الولايات المتحدة. لكن يمكن الوصول إلى كليهما فقط عبر قتال ومقايضات تجري بشكل ابتدائي من قبل العراقيين.

لتسهيل أي من هذين النتيجتين، سيكون على الولايات المتحدة مواصلة سياسة التوازن، باستخدام الأدوات الدبلوماسية والمالية، ومن المحتمل العسكرية أيضا، لتشجيع الإدراك بان لا احد من الفرقاء يمكن له الانتصار من دون قبول مشاركة السلطة والموارد. يمكن لسياسة التوازن ان تتابع بدقة لتنفذ عن بعد بشكل رئيس لتوفير الدعم المادي للحلفاء التكتيكيين، وعن قرب من المحتمل اعتمادا على الضربات الجوية أو أي شكل من إشكال التدخل العسكري المعد في القواعد الجوية داخل العراق أو على مقربة منه. وبالضرورة تعتمد هذه الآليات على منظومة من الاحتمالات العسكرية والسياسية والدبلوماسية.



النقطة المهمة في ذلك هي إن البديل الوحيد لصيغة ما لسياسة التوازن سيكون دعم نصر عسكري حاسم لهذا الفريق أو ذاك، الذي من المحتمل سيكون غير مرغوب فيه، حتى في الحدث بعيد الاحتمال الذي يأتي بالنصر حالا. حتى لو كان "الاندفاع" القادم للقوات الأميركية هو تخفيض مستويات القتل في بغداد، القليل من الحقائق والتجارب التاريخية في مثل هذه لن توحي بان القوات الأميركية سوف لن تعلق في العراق لعقود، جاعلة من الصراعات الطائفية على السلطة والشقاق الحزبي في وضع حرج، بصد هجمات الجهاديين والوطنيين.





التراجع لتبني سياسة أكثر عدلا في الحرب الأهلية المتواصلة الآن هو الطريق الأكثر معقولية والذي يمكن الدفاع عنه. ولمواصلة ذلك، على إدارة بوش أو من يخلفها قبل كل شيء "ان تتخلى عن فكرة ان المزيد من الألوية الأميركية او تغير تكتيكات الولايات المتحدة في العراق، كما يقول الرئيس، يمكن ان تجعله يحكم نفسه، ويمد نفسه بأسباب الحياة، ويدافع عن نفسه"، حالما ترحل القوات الأميركية.

* جيمس دي فيرون هو استاذ العلوم السياسية في جامعة ستراد فورد، والمقال الذي يعكس وجهة نظر الكاتب مترجم بتصرف عن مجلة فورن افيرز، العدد 2 المجلد 86، آذار - نيسان 2007.



اختراع الهوية وفبركة التاريخ

التجمعات الإثنية والعرقية والمخيلة الجماعية

علي بدر

ليس هنالك من مفهوم تاريخي أو ثقافي أكثر مأساوية من مفهوم الهوية على الاطلاق، إنه أكثر المفاهيم الخيالية التي انطوت على عنف وحقد مخمر، بل هو المفهوم الأكثر دموية في التاريخ، وهو ميدان المصائر المتقاتلة، وميدان النزاع والعنف، ومجال الصراع والإبادة والتطهير العرقي، فهل أدرك الذين حلموا به بشكل طاغ، والذين قاتلوا أو قتلوا من أجله، أنه مفهوم سردي، ومخترع، ومفارق، وسيروري، ومؤجل، وتأريخي، وخيالي، ومراوغ، وخادع أيضا؟

في الواقع هنالك طقم من الأفكار والستراتيجيات المركبة والمستحدثة التي توظف لإتمام عملية تشكل الهويات وسردها، وهنالك آليات منتظمة (واعية أو لا واعية) تقوم بها كل أمة، وكل طائفة، وكل مجموعة دينية أو عرقية أو قومية، لاختراع هويتـ"ها" والتي تختلف عن هويات الآخرين، بل وتقع في الموقع المضاد من هوياتهم، سواء أكانت هذه الهوية "وطنية"، أم "إثنية" أم "طائفية"، فلا يتم مفهوم الهوية أو على الأقل لا يتم الوعي به إلا من خلال نقضه للحدود الفاصلة للتكوينات والتجمعات الأخرى والتي تطلق عليها بنيدكت أندرسون التجمعات الخيالية (imagend community)ويتحدد نسق الصراع أو ميدانه على الأقل بالخصائص التاريخية والسياسية التي تحكم العالم في تلك الحقبة، فقد كانت المعتقدات الدينية هي ميدان الصراع في عصر الاحتواء الإمبراطوري وهو العصر السابق لعصر الحداثة الغربية نتيجة لخفض الإيمان بالنسبوية الدينية، فبرز مفهوم الهوية محددا بالخصائص والشروط الدينية، وكان لظهور الحداثة الغربية الأثر الحاسم في استبدال نموذج الهوية الدينية والطائفية بنموذج الهوية القومية والوطنية، فقد تحدد مفهوم الهوية القومية في الغرب على الأساس اللساني واللغوي، غير أن عصر الاستعمار أذكى هذه الهوية ذاتها عند الشعوب المستعمرة التي كانت تقاوم على الدوام أي توحيد أو إدماج لساني أو ثقافي أو قومي.

إن عملية الإدماج والتوحيد هنا هما ناتجان حتميان من شروط الهوية ووجودها، ويتم عبر نوعين من ممارسات السلطة، الأول لساني أو لغوي، والآخر سياسوثقافي يتم عبر ما يطلق عليه بالشروط الرمزية والشعائرية لتشكل الأمة: رموز تاريخية، شعائر طقسية لعيد الاستقلال، وقوانين عامة و... الخ، إن المشكلة التي أوجدتها الكولنيالية في العالم هي بناء الأمة-الدولة، أي بناء دول الاستقلال على شاكلتها، فمفهوم الهوية القومية من الناحيتين السياسية والثقافية هو مفهوم غربي، وهو مفهوم مستحدث، ابتدعته فلسفة "عصر الأنوار الغربي"، و"الحداثة الغربية"، وبرز بشكل براطيقي للانفكاك من الهوية المسيحية دينيا، وللانفكاك من الآداب اللاتينية لغويا، وقد طرحت الثقافة الغربية بعمق الثقافة السياسية اللائكية عن طريق بعث الآداب الشعبية المكتوبة باللغة المحكية للإنفكاك من اللاتينية-الإنجيلية وبلاغتها المقدسة، فسادت حداثة الغرب من الناحيتين الثقافية والسياسية طبقا لمفهوم الهوية القومية، ويعد الإدماج والتوحيد في نظام اجتماعي وسياسي وثقافي واحدا من أهم مكوناتها، بل هو الشرط الأساسي لوجودها، ويرى ماكلوهان أن هذا التوحيد، أي التوحيد القومي في الإطار السياسي كان ناتجا عن عصر الطباعة، أو عصر الكتابة، ذلك أن القراءة السطرية وحدت الأمة في مقروء واحد، وفي الوقت الذي حاولت فيه الكولنيالية الغربية اجتثاث الثقافات الأخرى قامت بتصدير مفهوم الهوية القومية والوطنية إلى هذه الثقافات التي لم تكن تعرف غير الانتماء إلى هوية طائفية أو عرقية أو دينية، ومنها المنطقة العربية التي كانت تعيش عصر الاحتواء الإمبراطوري العثماني، وكان الانتماء فيها يتحدد بالهويات الطائفية والدينية والمناطقية والجهوية والإقليمية.

ومن وجهة نظري أن الطور الأخير من الدولة العثمانية كان حاسما في القضاء على الامبراطوية التي نشأت على مفهوم الهوية الدينية، ذلك لأن الوعي القومي أخذ يحل شيئا فشيئا محل الوعي الديني والطائفي لدى الانتلجنسيا العثمانية التي تأثرت بالغرب وبالثقافة الغربية (الطورانية والعربية بشكل خاص)، وكان الطور الأخير من الدولة العثمانية -نسبة لي هو عصر





التصادم القومي- فقد برزت الطورانية لدى النخب المثقفة التركية والتي وقعت على خط مناقض للدولة العثمانية الدينية من جهة، وللإثنيات التي شكلت هذه الامبراطورية من جهة أخرى، فقد شهد الإسلام الغزوي نهايته نتيجة لاصطدامه مع الوعي القومي الناشئ في أوربا، كما أن البيروقراطية السياسية الدينية للدولة العثمانية شهدت سلسلة من الصراعات الإثنية المتواصلة داخليا، وآخرها بروز الوعي القومي العربي الذي أنهى دولة الخلافة كليا، فقد أرادت النخبة الثقافية التركية المتأثرة بأفكار أوغست كومت انتهاج فلسفة سياسية وضعية وعلموية ولائكية، وقد شعرت بعجزها عن تحقيق هذا المفهوم إلا بتجاوز التاريخ العربي الاسلامي الذي شكل المحتوى الهوياتي للإمبراطورية، فبدأت ببعث التاريخ الطوراني السابق للعصر الاسلامي وانتهاج سياسة التوحيد اللغوي التركي وفرضه على الإثنيات الأخرى، فتورطت الإمبراطورية في سلسلة من الانقلابات العسكرية المتوافقة مع خط النخب المثقفة اللائكية لإنهاء شرعية الدولة ذات المحتوى البيروقراطي الديني، في هذا المناخ نشأت الهويات التي شكلت الامتداد الديموغرافي والإثنوغرافي للإمبراطورية الإسلامية: الهوية القومية العربية، الهوية القومية الأرمنية، الهوية القومية الآشورية، الهوية القومية الكردية، والهويات الأخرى.

لقد نشأ الوعي الهوياتي العربي على خلفية الصراع الهوياتي مع الطورانية التركية أولا، وبالتوافق مع الفكر القومي الليبرالي اللائكي الذي نشأ في الغرب، وعمدت النخبة المثقفة العربية على بعث الفصحى بالضد من اللهجات المحكية، والذي نجح نجاحا باهرا في إضعاف نمو اللهجات المحكية وتأخرها، كما أنه طرح مفهوم اللائكية السياسية للإنفكاك من الانتماء الهوياتي القديم، وهو الانتماء الديني، والطائفي، غير أن هذا المفهوم الجديد والمستحدث أبرز إلى الوعي القومي ثلاثة أنواع من الصراع:

- الصراع على الصعيد الداخلي بين الهويات الفرعية: العرقية، الفلكلورية، أو الطائفية، أو الدينية من جهة، والهوية الوطنية العلمانية المستحدثة من جهة أخرى، فقد قاومت الهويات الفرعية عرقيا مثل الهوية البربرية، الكردية، الآشورية، العربية، الأرمنية.. والهويات الفرعية طائفيا: الهوية السنية، الشيعية، المارونية، الدرزية..الخ مفهوم الهوية الوطنية، اللبنانية، العراقية، المغربية.. الخ.
- الصراع بين الهوية السياسية القطرية والتي فبركت تاريخها هي الأخرى على أساس التاريخ ما قبل الاسلامي الذي وقع على جغرافيتها مع الهوية الثقافية العربية التي يشكل التاريخ الاسلامي إطارها.
- الصراع بين الهوية القومية وعمليات الإدماج الثقافي الغربي التي يمارسها الغرب طبقا إلى تطور مفهوم الرأسمالية العالمية، فقد طرح الغرب فكرة الإنسان المتحضر، والتي اقترنت بشكل كامل بعصر الأنوار الغربي والمهمة العالمية الملقاة على الغرب لإنجازها لدى الأغيار، وهم المختلفون عن الغربيين ثقافيا واجتماعيا ودينيا، غير أن هذا الوعي هو الذي أبرز إلى ميدان الصراع تشكل الهوية الثقافية لدى الأمم الأخرى، فمن جهة هناك الهوية الغربية التي تشعر بتكاملها وفرادتها وتميزها والتي تبغي بناء الأمة-الدولة على

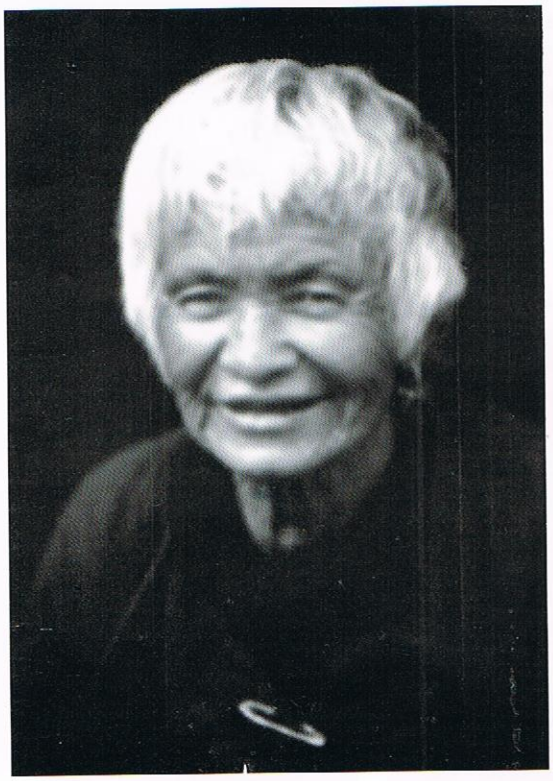
غرار تشكلها، وهناك مفهوم "الأمة-الدولة" أو الدولة القومية الذي نشأت على غرار الدولة القومية الغربية والتي تعزز الوعي بالخصوصية الثقافية، والوعي بالاختلاف الثقافي والهوياتي لدى هذه المجتمعات التي واجهت الهوية الغربية بهويتها القومية والوطنية، غير أن هذا المفهوم الذي كان يعمل بفعالية في الخارج، ظل عاجزا في الداخل عن تفتيت الهويات الفرعية والطائفية والإثنية، فلم يستطع مفهوم الأمة-الدولة أن يفتت صلابة الهويات العرقية والإثنية والطائفية التي أصبحت عائقا أمام نمو وتطور هذه المجتمعات، والتي كان يمكنها أن تتطور طبقا إلى سياسة الانتماء إلى الطبقة الإجتماعية والاقتصادية بدلا من سياسة الانتماء إلى الطائفة أو العرق، وهو مفهوم متخلف يعرقل الحركة الاقتصادية ويهددها.

تشكل مفهوم الهوية وصياغته

يرتبط مفهوم الهوية دائماً بواقعة سردية، فهو حكاية تلفق أو تفبرك أو تسرد، وتقوم في الغالب على مفهومين متعارضين، الأول إدماجي يتحقق بين مجاميع بشرية أو ثقافية، ترتبط بمصالح سوسيولوجية أو سياسية، والآخر اختلافي يقع بالتقابل مع وحدات ثقافية واجتماعية ولسانية أو طائفية أخرى، فهو في حقيقة أمره نوع من الدفاع عن خصوصية مبتكرة، ودفاع عن اختلاف ثقافي يقوم على تمييز الجماعة أية جماعة ويوحدها، ويسهم إسهاما فعالا في عزلها عن الآخرين، ولكي تتم فعالية هذا المفهوم يتم ربطها بواقعة متخيلة، أو مخترعة، أو ملفقة، فقد لفقت الثقافة الغربية تأريخ اليونان من فكرة قومية أوربية وذلك عن طريق عزلها عن جذورها الأفروآسيوية الحقيقية، كما يقول مارتن برونال، وقد لفقت القومية اليهودية هويتها من اختراع اسرائيل التاريخية وتم إسكات التاريخ الفلسطيني وفق تعبير كيث وايتلام، إن عملية اختراع الهوية لا تتم إلا عبر تغييب أولي لكل أصل، أو لكل حقيقة، حيث تقصى كل إطروحة أو حكاية تعرض مفهوم الهوية الاتساقي إلى النقض إو إلى التقويض، ومن ثم يتم فبركتها وصنعها طبقا إلى نموذج مخترع يحمل بعض الحقيقة ولكنه يصاغ طبقا إلى النموذج الاتساقي للهوية، وهو نموذج متخيل في لحظة وعي تاريخية معينة.

في الواقع إن كل جماعة في التاريخ، تعي في لحظة تاريخية ما خصوصيتها واختلافها، تحاول طبقا إلى هذا الاختلاف صياغة إطار ثقافي محمل بإشارات مادية معينة كي تتموضع فيه، ومن ثم تبدأ على نحو براطيقي باختراع هويتها، واختلافها، ولا يتحقق هذا الاختلاف إلا عبر إقصاء كل خصوصية وكل اختلاف آخر، وستجد نفسها وهي في ذروة الوعي، أقصد ذروة وعيها باختلافها، تقوم على تغييب اختلافات الآخرين وخصوصياتهم، فهي تمارس عملها على وفق لاوعيها الاجتماعي وتستبني اختلافها على أساس تصادفي، أو اتفاقي، أو اعتباطي، أو عرضي، وبالتالي تخترع جغرافيتها الثقافية ومجالها وميدانها الذي تجعله ميدانا خاصا بها يتعارض مع مجال الآخرين وميدانهم، فهي تستبني في لحظة تاريخية معينة، في لحظة وعيها باختلافها الـ(نا) وتصبح طائفتـ"نا"، وثقافتـ"نا"، ورقصـ"نا"، وآدابـ"نا"، ونساؤ"نا"، والتي تقع على النقيض من مجال الآخرين وثقافتـ"هم"، ورقصـ"هم" وآدابـ"هم"، ونسائـ"هم".

في الواقع ينقلب الأغيار فجأة إلى مجال جغروثقافي



وسياسي وسوسيولوجي وديموغرافي غير مجالنا، وفي لحظة هي مطلقة الاعتباطية، في لحظة تاريخية مموضعة يتحول الآخرون إلى آخرين، أغراب، أجناب، ومنبوذين أيضا. إن هذه الحدود الصلبة التي نفبركها ونسردها ونخترعها ليست بالضرورة لها وجود محدد على الأرض، أو وجود مادي، أو وجود معترف به من الآخرين، بل يكفي أن نخلق هذه الحدود الصلبة في ضمائرنا وثقافتنا وآدابنا وأنفسنا، وخيالنا إن جاز التعبير ونبدأ بالإيمان بها، فهي حدود لا تستقر على الإطلاق، إنما تتغير وتتحول خارج التاريخ وخارج الثقافة أيضا، بل هي تتحول وتتبدل دائما، لأنها مؤجلة من خلال خطابات التاريخ ومن خلال خطابات الثقافة أيضا، فهي في طور التكون وليست جوهرا ثابتا، أو مفهوما مفارقا أو متعاليا، إنها متموضعة " positioning" كما أطلق عليها ستيوارت هول بحق، وهي حركة من حركات التموضع وسياسته، فما أن تجد لها موضعا في حركة تاريخية معينة، حتى تغيره في لحظة تأريخية أخرى.. وتخترع الهوية ارتباطاتها: من رابطة الدم، التي تقوم على أساس متخيل. ومن رابطة الجماعة التي تقوم على أساس سردي، ومن رابطة الاتساق الهوياتي التي تقوم على أساس وهمي.

طبعا لو قرأنا الأدبيات القومية للعرب والأكراد والأرمن والآشوريين نجدها تتفق في شيء واحد هو النفي المطلق لكل الزحزحات الثقافية والديموغرافية والسوسيولوجية الكبرى التي تحدث في التاريخ، فكل هذه المجاميع التخييلية تبدأ بسرد مفبرك ومخترع لرابطة الدم والسلالة والنسب التي تشكلها، بل هي تخفي الهويات المتحولة نتيجة لسقوط الأنساب، أو الهجرات الضخمة التي تحدث في التاريخ لتركز على مفاهيم من مثل "النقاء العرقي" و"التوحيد اللغوي" و"المجاميع النقية"، وتنفي ظلال التاريخ التي تحدث تحتها دائما اختلاط الأعراق وتداخل الهويات، وتحولات الجماعة من طائفة إلى طائفة أخرى... إنها بعبارة أخرى جماعات تخييلية Imagined Community " " كما أطلق عليها بينيدكت أندرسون، إنها أطر متوهمة ومصنوعة ومفبركة في لحظة تاريخية معينة، كما أنها تخضع للتحولات والتغيرات التاريخية بشكل مستمر، فهي وفي واقع الأمر مفتريات روائية Fiction وهي سرد Naration كما وصفها هومي بابا، فكل أمة وهي تفقد جذورها في الزمان فإنها تعمد على استعادة أفقها المفقود، ولا يمكن لها استعادته إلا من خلال السرد والخيال، فتنتج ميكانيزماتها التأويلية هوية تنشد نحو ماض غائب ومفقود غير أنه مسرود ومصدق من قبل الجماعة، وعلينا أن ندرك بصورة ثابتة أن هذا السرد مموضع بصورة اعتباطية من خلال عملية تأويلية، وعملية قراءة وإساءة قراءة لسرديات الآخرين وقصصهم، وهي محاولة لاستعادة أفق الماضي والتاريخ من خلال الخيال، وهي قصة ذاكرة تستعاد من خلال نسيان فعال، من خلال عمليات مرممة بوساطة القصص والحكايات والأساطير والفانتازيا، وهي قادمة







من ماض متخيّل، أو متوهم على نحو مرمم، أو من مكان لا يمكن تأكيده على الإطلاق كما يعتقد بول ريكور، وهي مصنوعة من عمليات متداخلة بشكل عصي على التفكك، ولكن لا يمكن التأكد من حقيقتها تماما، ذلك لأنها من التأريخ، ورؤية بول ريكور الجذرية للتأريخ مهمة هنا، لا لأن التاريخ عملية قديمة ومن الماضي إنما هو نسبة لبول ريكور شيء لا وجود له على الإطلاق، شيء لم يعد موجودا على الأقل، فكيف يتم استعادته؟

الهوية وخطاب التاريخ

التاريخ خطاب لا يمكن التعامل معه على أنه موجود وموصف ومعين على نحو كامل، إنه خطاب سردي تم تشييده باختراع الماضي، إنه من المخيلة كما يقول كولنجوود، والسارد هنا هو المؤرخ الذي يحكي الماضي عبر حبكات مرممة بوثائق، فهو تأويل للوثيقة والتصرف بها وليس واقعا مطلقا، ومن هنا تتم عملية إنتاج الهوية وصناعتها، من هذا المكان المتوهم تتحرك الهوية نحونا عبر الماضي المؤول من قبل السارد، وعبر الوثيقة التي يتم التصرف بها طبقا إلى المساحة التي تتيحها العملية السردية ذاتها.

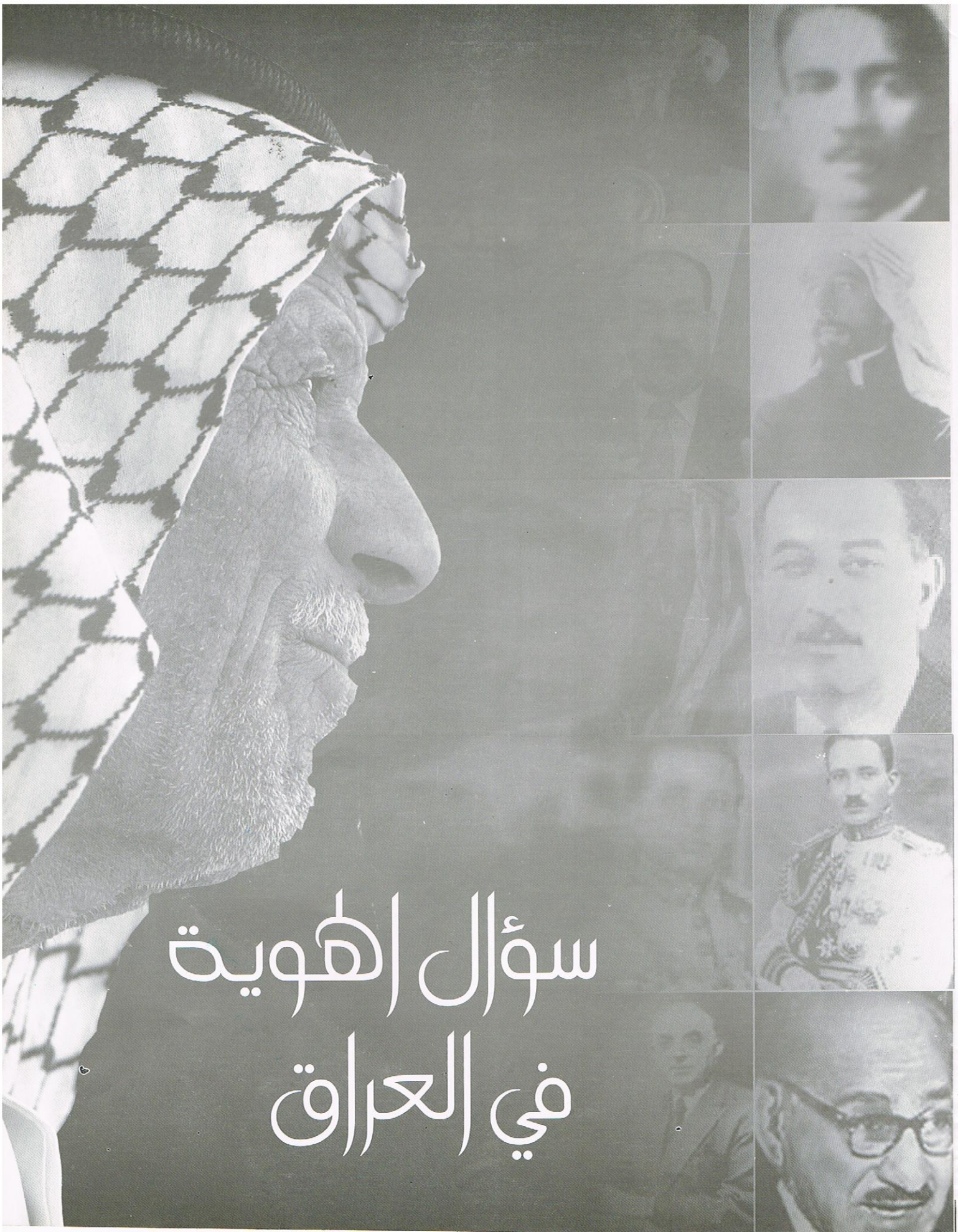
إن مفهوم الهوية موصول نحونا عبر عمليات سردية متعددة، وهو خطاب يطرح مفهوما احتوائيا وتضمينيا لجماعة ما يدعى تشابهها واتساقها، ويطرح في الوقت ذاته مفاهيم متعددة لغيريتها واختلافها، حيث يتفوق التشابه على الغيرية الفردية وتتفوق الغيرية الجماعية على كل تشابه واتساق بين الجماعات، ومن هنا تتخذ هذه الرسالة الغامضة طابعا إقصائيا لمفهوم الوحدة الوطنية والقومية الذي تشكلت عليه مناطق الاحتواء الإمبراطوري القديم بعد أن حولتها الكولنيالية إلى مفهوم الأمة-الدولة، إن لخطاب الهوية شعارا غامضا: هو العثور على هذه الهوة التي تفصلها عن كل كيان وطني، ويضع موضع تساؤل كل انزياح أصغر في الاختلاف إلى إنزياح أكبر، ومن غيرية أصغر إلى غيرية أكبر، وتتحدد فيما بعد في خطاب يتمفصل من خلال انزياح هذه الهوية بوصفها نقطة مرجع، وتقترب من الغيرية كلما تبتعد عن التشابه العام مع الجماعات، وتتخذ آلية نظرية تغذيها خطابات متعددة كي تقابل بين غيريتها وتشابهها، ومن هنا تتجاوز ما يمكن أن نطلق عليه الغيرية الفردية، أو الهوية الفردية، فهذه الأخيرة



لا يمكنها أن تتوجد إلا في جزء من الغيرية، وإن كل جزء من الغيرية هو أيضا تأكيد على الهوية الفردية، ففي كل براديم للهوية الفردية التي تضع مفهومي التشابه والغيرية في علاقة تكامل- رغم هذه العلامة التكاملية التي تربطها والتي تجعل الهوية الفردية متضامنة مع المفهومين وليس مع أحدهما- فإن مفهوم حامل الهوية الفردية هو الغيرية وليس التشابهية، وذلك لأننا عندما نقابل جزءا من الغيرية مع التشابهية فإننا نطرح خطاب هوية منفردة نتجت من شد بين التشابهية وعلامات الغيرية، فإذا ما أزلنا كل علامة للغيرية فإن التشابهية لوحدها هي حالة مستقرة موحدة وعالمية للدرجة الصفر من هوية جماعية، وهذا من وجهة نظري الأساس المشترك لهوية كونية.

إن نقل الخطاب الهوياتي إلى المستوى الكوني ليس أمر يوتوبيا، بل إن الهوية الفردية ذاتها تحمل هذا المفهوم الكوني وتتضمنه، وقد تؤشر التشابهية العالمية غياب الخطاب الهوياتي وذلك عن طريق تأكيد التشابهية الإنسانية والفكرية والثقافة العالمية، وسيكفي جزء من الغيرية التي تميز الآخر عني أن تجعل من الآخر معترفا به على أساس العناصر التي تفرده، فمن حيث المبدأ أن كل تأكيد للغيرية سيصبح، من ثم، تأكيدا على هويتين: هويتي وهوية الآخر، وسيكون على الأقل تأكيدا على اختلاف واحد هو الاختلاف الذي يقر بعلاقة الغيرية بين أناي وأنا آخر، وهو الاختلاف الذي يقود بالنتيجة إلى خطاب التعددية.





سؤال الهوية في العراق

سؤال الهوية في العراق

يشكل سؤال الهوية The Identity in Question إشكالية بحد ذاته. إذ إن الإجابة عنه ليست بالسهولة التي قد يتصورها كثيرون منا. فبينما يحاول بعض الباحثين الإشارة إلى أن الهوية تعني (السمات المشتركة التي تميز بها جماعة معينة نفسها وتعتز بها) فإن باحثين آخرين يؤكدون على أن مسألة الهوية سوف تصبح بشكل متزايد قضية القرن الواحد والعشرين. إذ إن مسألة الهوية تعدُّ أوسع بكثير من قضية التشارك في السمات، فهي في واقعها الاجتماعي تعني الانتماء فرديا كان أم جماعياً.

ولعل من الأخطاء الشائعة لدى كثير من الأفراد الاعتقاد بأن الهوية هي أمر ثابت ومستقر، في أذهان الأفراد والجماعات، فيما يرى باحثون محدثون أن الهوية لا تتصف بالجمود والثبات، بل هي متغيرة باستمرار. إذ إن الهوية الاجتماعية (نسبة إلى الجماعة) والهوية المجتمعية (نسبة إلى المجتمع) أو القومية (نسبة إلى القوم) أمر لا ينتمي من حيث وجوده إلى حيز التأكيد بقدر ما ينتمي إلى حيز (إعادة البناء الدائمة) وان كل استعمال لمقولة الهوية إنما يبدأ بنقد هذه المقولة بالذات أي بتجزئتها إلى عناصر شتى.

وهذا الاستنتاج المهم كان قد توصل إليه مجموعة من الباحثين الفرنسيين في الحلقة الدراسية التي عقدت في (الكوليج دي فرانس) والتي صدرت أعمالها لاحقاً في كتاب صدر عام 1977، فقد لاحظ هؤلاء الباحثين أن جميع المجتمعات أو الثقافات التي درسوها بعيدة كل البعد عن توكيد هوية جوهرية لها، بل إنها اقرب في تناولها لهويتها إلى القيام بتحليل تتناثر الهوية بموجبه أجزاء وشظايا، ولنقل إلى عناصر مختلفة، وعليه فإنهم افترضوا أن أزمة الهوية تتمثل في أمرين كلاهما ادعى إلى القلق من الأخر هما:

- إنها وظيفة غير مستقرة (من حيث أنها ليست واقعا جوهريا).
- إنها عبارة عن مكان وزمان (غير مستقرين هما الآخران). تتضافر فيهما المعطيات وتتبادل وتتنازع (فلا يشترك فيهما إلا قوى الطبيعة والتاريخ التي تترفع من عليائها عن اجتهاداتنا الفكرية المكرورة.

ولا نعدو الصواب حين القول، أنه بفعل هذا التعامل الجاف مع مسألة الهوية، واجه العراقيون إشكاليات كبرى في اجتماعهم السياسي، برزت بحدة مع سقوط الدولة بفعل الاحتلال الاميركي.

فكيف يمكن التمييز بين العناصر الثابتة في الهوية وبين تلك العناصر المتغيرة أو القابلة للتغيير؟

وكيف يمكن تحقيق مفهوم موحد للهوية في ظل التنوع الثقافي؟

إذ يعيد الباحثون التأكيد على أن الانتماء التقليدي بالنسبة للأفراد والجماعات التي قد تعاني من مشاعر الاستبعاد أو التمييز أو التهميش، يصبح مصدراً لأعمق الصلات الاجتماعية، مثلما يحدث ذلك في حالات ضعف الدولة. إذ ظل سائداً لوقت طويل، وفقاً للمتغيرات السياسية، أن تفوق الحداثة هو أمر بديهي وميسور، وأنها ستخرج السمات التقليدية والعوامل الأزلية للتكوينات المجتمعية، ومن ثم ستحل محلها أسس عقلية ومشتركات المصلحة المشتركة التي تنهض عليها العلاقات الاجتماعية. وهكذا فإن الملامح الحديثة ستخمد الانتماءات الإثنية والدينية والطائفية. وهكذا فإن المجموعات الإثنية والدينية الطائفية ستتوحد في سياق أكثر شمولاً للدولة الوطنية الحديثة. فلا شك أن هذه الجماعات والتنوعات والهيئات الاجتماعية هي تنظيمات اجتماعية تقليدية تفتقد الحداثة. وكما نعلم فإن مشروع الدولة الوطنية هو منظومة فكرية حداثية أبتداءً.

فهل تحققت هذه الأطروحة في ظل الدولة الوطنية الحديثة في العراق، سواءً أكان ذلك في صورتها السابقة أم في وضعها الراهن (وبخاصة في ظل ما تحقق لها من إمكانات اقتصادية في وجودها وصيرورتها)؟ وهل عمل النسق الاقتصادي في دعم النسق السياسي لتهميش الاختلافات بين تكوينات



المجتمع في العراق، وبناء الهويـــة الوطنية الجديدة؟ أم أن الدولة ومع ازدياد عدم اعتمادها اقـــتصادياً على المجتمع وانفصالها عنه (بعد أن أصبحت دولة ريعية) قـــامت على الدوام بـــتعزيز الانتماءات الإثنية والدينية والطائفية، بـــل وحـــتى العشـــائرية لدى التكوينات الاجتماعية المتنوعة في العراق؟

وفي محاولة للإجابة عن الأسئلة السابقة، تقدم مسارات ملفاً عن مسألة الهويـــة يتضمن محاور عدة نرجو أن تفي بالإجابة، كما نقدم الملف مشفوعا بشهادات متنوعة عن الهوية من قبل مثقفين عراقيين يحاولون اســـتجلاء مشـــاعر الشـــعور بـــهويتهم عبـــر المفاهيم النفســـية الاجتماعية التي يمكن ان تحـــدد مكونات الهوية، وقـــد حاولنا تقديم نماذج متنوعة تشمل من سبـــح الى الضفة الاخرى ثم وصل الى الـــ"هناك" واندمج في سياقـــه، ومن وقف على الضفة يتأمل الجانب الاخر ويراقـــب العالم من مركزه، ومن سبـــح حـــتى منتصف النهر ثم طفق عائدا وهو محمل بتيارات تتنازع عقله وقلبه، اي بعبارات اخرى تقديم شهادات عن مثقـــف هاجر خارج العراق من دون رغبة او أمل بـــالعودة وشـــهادة عن مثقف عاش الانهيارات والتحـــولات ولم يغادر ارض الوطن ومثقف هاجر خارج العراق وتنقل عبر بـــلدان عديدة قبل ان يحط رحاله مجددا داخل العراق

مسارات تقدم هذا الملف كجزء من مشروعها الثقـــافي الذي بدأته قبل اعوام، وهي تضع في افقها الاحســـاس بالهوية المشتركة، وبأن ما يجمع العراقـــيين اعمق مما يفرقهم، الشيعة والسنة يظلون (عربا) والعرب والكرد يظلون (مسلمين) وافراد الاقليات غير المسلمة يظلون (عراقيين) نشأوا ونموا على ارض الرافدين منذ الاف السنين. مسارات تطلق ســـؤال الهوية مع ايمانها بـــأن الهوية ليست منحة دائمة تعطى مرة واحدة للابد، بـــل هي حالة مستمرة من التعاطي مع التحـــديات والوجود الخارجي، وهي حقيقـــــة تكوننا ونكونها، نصنعها وتصنعنا، نعيشها ونعانيها ونتلون بها ونحيا بها.

وضعتنا صدمة الاحتلال الاميركي ازاء مفارقة جوهرية، وهي مفارقة لا يمكن ان نأخذها على عاتقنا دونما إثارة السؤال المستفز عن من نكون وماهية هويتنا. نحن نختبر اليوم احدى مآسي سوفوكليس، وسيظل الكاهن "تيريسياس" يتنبأ لنا بالمصير المأساوي ذاته، إذ سيتعين علينا مثل أوديب كل مرة، أن نقتل آبانا (الهوية الوطنية) ونتزوج من أمنا (الهوية الفرعية) وحين نكتشف الحقيقة متأخرين كالعادة نفقأ اعيننا لاننا لن نتحمل رؤية حقيقة الانقسام المرعبة.

عراق الدولة 1921 - 2003

من صدمة الهوية الى صحوة الهويات

سعد سلوم

إن افكارنا المتوارثة تذوب وتاريخنا الحديث يتكشف تحت اضواء ساطعة وحين يأخذ الحديث عن دور الاحتلال الاميركي في الحفاظ على وحدة البلاد اليوم طابع المفارقة، نجد ان هذه المفارقة لا يمكن تجنبها في تاريخنا الحديث منذ فترة الاحتلال البريطاني والحكم الوطني الذي تأسس في ظله 1921 حيث نتعرف على طبيعة الضمانة الفعلية التي قدمها البريطانيون للحكم الجديد من خلال فرض سيطرة المركز في بغداد على الاقاليم في الشمال والجنوب فهيمنة الحكومة وقتذاك ما كانت لتستتب لولا دور القوات البريطانية التي ساهمت قواتها الجوية في قمع الانتفاضات الشعبية واخضاع المتمردين للحكومة بالقوة وهو الامر الذي يتكرر اليوم

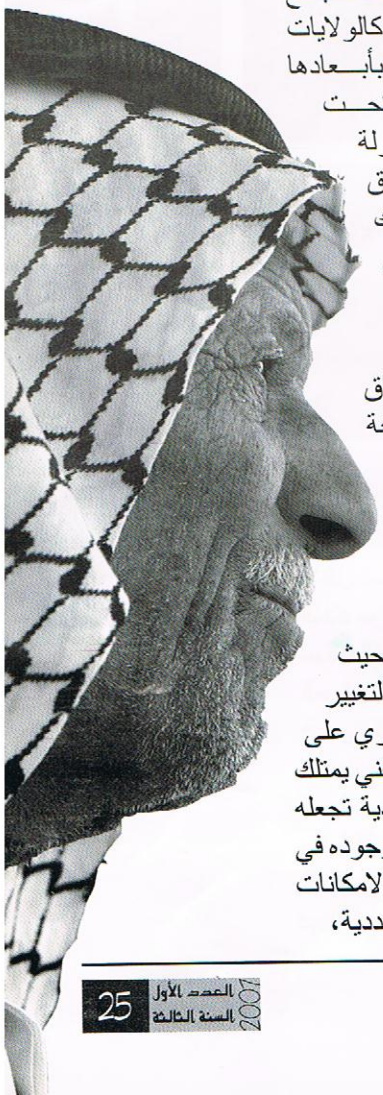
مع حكومة مركزية ضعيفة لا تستطيع فرض ارادتها على سائر اقاليم البلاد بل انها لا تستطيع ان تأخذ على عاتقها ضبط الاوضاع الامنية في العاصمة من دون مساعدة القوات الاميركية في ضوء احداث تفجر العنف الطائفي مؤخرا في اعقاب تفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء.

مثل هذا الواقع قلب قناعاتنا الزائفة في كثير من الافكار، على سبيل المثال فكرة ان القوى الاستعمارية طالما اتخذت نهج سياسة "فرّق تسد" من اجل كفالة سيطرتها على البلدان التي تحتلها وهو ما ترسخ في اذهاننا من خلال المقررات الدراسية والخطاب السائد الذي تحول الى تابو سياسي، كما تعمق ادراكنا حول دور الآخر في تحفيز صدمة الهوية التي تعيد ترتيب انتماءاتنا وولاءاتنا ضمن منظور متغير.

حفزت صدمة الآخر على انفجار سياسات الهوية منذ تأسيس الدولة العراقية على يد الآخر البريطاني 1921 وحتى يوم انهيارها على يد الآخر الاميركي 2003، فقد كانت الصراعات الاجتماعية في العراق العثماني معزولة وجزئية ومحسوبة بقدر معين على اطراف الصراع الخارجي (الدولة العثمانية والدولة الفارسية) فأنه وبعد تأسيس الاحتلال البريطاني وتأسيس الدولة العراقية 1921 فأن بريطانيا الكولنيالية مثلت (الآخر) بكل معنى التوصيف العرقي والديني والجغرافي وهو ما لم يكن ينظر اليه في زمن الدولة العثمانية المسلمة او بمعنى اخر ان الجوار الجغرافي والمشترك الديني بين الدولة العثمانية والعراقيين كان يميل لتخفيف حدة التناقض بين العرب والاتراك في ما قبل سيطرة الاتحاديين على الحكم 1908 (واذا كانت صدمة الاحتلال البريطاني 1914) كانت محفزة للهوية القومية فأن صدمة الاحتلال الاميركي 2003 كانت محفزة لتفجر الهويةالدينية بمضامينها المذهبية والطائفية. وما بين التاريخين كان على الانظمة السياسية المتعاقبة التعامل مع تركة الماضي الكولنيالي حيث قامت الدول الكولنيالية بتقسيم جغرافية العالم العربي بما يتضمنه من تنوع اجتماعي ولغوي وأقوامي فنشأت مجموعة من الدول الحديثة محددة بحدود سياسية اصطناعية تنكر الامتداد الطبيعي للمجتمعات المتنوعة وكان على الحكومات الوطنية الاشتباك مع هذا الوضع المعقد من خلال صياغة نموذج الدولة/الامة.

وفي هذه اللحظة فأن سؤال الهوية يخترق عقولنا وقلوبنا لينفخ في كلماتنا واحلامنا روحا جديدة وينتشر كريح تهب فجأة على جميع الصعد ويتلبس اسئلة ملحة مثل: كيف سيلبي الدستور العراقي مطاليب الشيعة والاكراد بتمثيل منصف؟ وكيف ستحدد هوية العراق الجديد في هذا الدستور: امة عراقية تضم مكوناتها الفريدة ام جزء من الامة العربية؟ وكيف سيحدد هذا الدستور دور الشريعة ودور المرأة في عراق ما بعد التغيير؟

الجواب على مثل هذه الاسئلة سيحسم بشكل كبير مستقبل المنطقة بأسرها فقد اعتقدت الإدارة الأميركية ان غزو العراق سيتيح لها الفرصة لبدء مشروع تحديث العالم العربي بصياغة ثقافة جديدة لمجتمعاتنا التقليدية تتم من أعلى، ويعتمد التغير هنا على إرساء نظام سياسي جديد بإشراف أميركي ويتبع ذلك صيغة نظام تعليمي جديد وتغيير قوانين وإنشاء مؤسسات جديدة، وطموح بروميثيوس هذا اثبت انه عملية ذات طابع اسطوري بالفعل حتى بالنسبة لدولة عظمى كالولايات المتحدة، ذلك ان إعادة بناء المنظومة العربية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت شعار واحد هو (التحديث) في ظل عزلة اميركية دولية ازاء فظائع حرب العراق والفضائح المتتالية لقواتها العسكرية هناك وفي ظل شك متوارث على مستوى شعبي بسياسات الادارات الاميركية المتعاقبة ليس سوى يوتوبيا.



إلا ان البدء بالصيغة التجريبية على العراق وذلك بالشروع من (النقطة صفر) ببناء نسخة جديدة منزوعة الصلة ليس فقط بهوية العراق القديم (1921-2003) إنما أيضاً بالعالم العربي القديم، يأخذ طابع الرهان الاميركي الواثق من انهيار الأنظمة السياسة الشمولية في منطقة الشرق الأوسط على طريقة الدمينو السياسي في تعاقب الآثر حيث سيمثل العراق القطعة الاولى في لعبة التغيير المنشود لهذا كان اطلاق فرس الرهان العسكري على هذا البلد العريق لاعتبارات شتى منها انه بلد غني يمتلك امكانات النهوض الاقتصادية وتركيبته التعددية تجعله قابلاً لصياغة نموذج ديمقراطي يستعصي وجوده في أية دولة عربية أخرى، فإذا ما تم تسخير هذه الامكانات الكبيرة في تصميم وإقامة نظام بديل يسمح بالتعددية،

ومشاركة الطوائف المختلفة يمكن لعجلة تحديث العالم العربي ان تبدأ في الدوران وتنطلق شرارة التغيير نحو كومة القش الجافة ومن ثم يتم التخلص من البؤر التي تفرخ الإرهاب، ذلك هو المنطق الصعب الذي فرضته معالجة جذور اسباب الحادي عشر من ايلول الذي اصبح بحق مفصلا تاريخيا في حياة العرب قبل غيرهم.

ولكن براكين الشرق الأوسط لا تتوقف عن الانفجار فالجهل الاميركي الواضح والفاضح بمزاج شعوب المنطقة وقوة انظمتها المسيطرة قد يؤدي الى تعزيز أنظمة راديكالية أو محافظة، وتنشأ على خلفية الديمقراطيات المعلنة التي كثر الحديث عنها أنظمة أكثر تشدداً وتخلفاً، الأمر الذي يجعل الادعاء بمعرفة المنطقة ادعاءً بالنبوة.



ويتمثل التحدي الذي يواجه مشروع حصان طروادة الاميركي في غياب طبقة سياسة لديها جذور حقيقة في العراق قادرة على حكمه وتنال في نفس الوقت قدر كبير من الإجماع الوطني والموافقة الاقليمية والاهتمام الدولي، كما أن هناك تحديات جمة في الفترة الانتقالية كان من شأنها ان تفقد البلاد فرص حقيقية لخلق طبقة سياسية منتخبة بشكل ديمقراطي ولديها خيال سياسي قادر على إخراج البلاد من جحيم اللا استقرار الى فردوس الامن ودولة سيادة القانون. لكن مما يخفف من وطأة هذا التحدي ان العراق يمتلك عناصر تمثل نواة لنظام ديمقراطي جديد إذ لديه الطبقة الاجتماعية المتوسطة وهي الطبقة المتعلمة كما ان للعراق خبرة وتاريخ في التعددية السياسية تحت ظل الملكية من الفترة 1921 - 1958. والطبقة الوسطى والتي تشمل المتعلمين وأصحاب المهن العلمية والعملية لا بد من وجودها لدعم ديمقراطية مستدامة خاصة (فئة المتعلمين وأصحاب الشهادات العليا) تقاتل اليوم من اجل الحفاظ على حياتها بعد سنوات من القهر في ظل نظام صدام، مما دفع القسم الاهم منها لمغادرة البلاد والهرب من جحيم الارهاب والاغتيالات وغموض المستقبل.



يترافق ذلك مع الظروف المعقدة والمربكة التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط وطبيعة الصراعات والمصالح الاقليمية والدولية المتداخلة التي تبعت الاحتلال الاميركي مما مكن من بروز متطلبات ومظاهر التعبيرات الفئوية والجهوية والطائفية المترافقة مع تفجر المكبوت عبر عقود من الهيمنة السلطوية الآحادية على حريات المجموعات الثقافية التي يتكون منها المجتمع العراقي الى حد وصل فيه الامر للحديث عن بلد يضم مكونات أو هويات فرعية يصب كل منها في امة مجاورة أو هوية أوسع فالتركمان ينتمون بقوة الى تركيا التي يعدونها بلدهم الام والاكراد يضعون حلم كردستان الكبرى بما تضمه من اكراد سوريا وايران وتركيا داخل افق مشروعهم السياسي الطموح لخلق دولتهم الخاصة والشيعة يتطلعون الى ايران التي يجمعها بهم التوجه الديني المذهبي والسنة يرون في الشعوب العربية عمقهم الاستراتيجي والحضاري.

(2)

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 وحتى اليوم فشلت النخب السياسية العراقية في بناء هوية وطنية وتفجر الولاءات القديمة في عراق الاحتلال الاميركي لا يمكن فهمه الا بالقيام بمراجعة تاريخية للفترة بين عامي 1921-2003 اذ لا يمكن القفز فوق كل ذلك التاريخ او شطبه بجرة قلم فقد ارتكبت الانظمة السياسية المتعاقبة الملكية منها والجمهورية اخطاء تراكمت منذ بدء تأسيس الدولة العراقية الحديثة على يد بريطانيا التي جمعت الولايات العثمانية الثلاث الموصل وبغداد والبصرة في كيان سياسي هو العراق الحديث بحدوده السياسية المعروفة حاليا.

لم تكن فكرة بناء الهوية الوطنية عن طريق تبني التعددية الثقافية فكرة مقبولة أو مستساغة لدى النخب السياسية التي قادت عملية انشاء العراق الحديث 1921، بمعنى ان هوية العراق الحديث لم تكن نتاجا أو مزيجا للتقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية بقدر ما حددتها الايديولوجية القومية العربية ففيصل الاول (1885-1933) على الرغم من نجاحه في أن يصبح رمز الوحدة السياسية للبلاد الا انه بقي محملا بهم نجاح







مشروع الدولة/الامة بجمع التنوعات الثقافية وصبها في كيان سياسي موحد وخلق أمة موحدة اذ كان يؤمن بأن بناء اركان الدولة وتحقيق فكرة مركزية الحكم سيسهل عملية الاندماج الاجتماعي والوحدة الثقافية للسكان فيمكن عن طريق فرض التجنيد الالزامي ونشر سياسة لغوية موحدة بفرض لغة موحدة ونظام تعليمي موحد زرع شعور مشترك يسهل عملية الاندماج الاجتماعي ونمو الهوية الوطنية المشتركة وبذلك اعتمد تحقيق مركزية الدولة وبناء هوية وطنية موحدة على ركيزتين أساسيتين هما خلق نظام تعليمي موحد وفرض نظام التجنيد الالزامي ففي ما يخص التعليم كان "ساطع الحصري" الرجل المهيمن على صياغة السياسية التعليمية للعراق قد تبنى سياسة تربوية تسهم في خلق هوية موحدة عن طريق توحيد النظام التعليمي وذلك بالترويج للثقافة واللغة العربية الموحدة لبناء شعب عراقي يكون جزءا من الامة العربية مما يعني نوعا من الهيمنة الثقافية لايديولوجيا القومية العربية على جميع المجموعات الثقافية العراقية غير العربية مما ادى لارساء ثقافة أحادية لا تتجاوب مع القيم المقبولة لدى بقية المجموعات الثقافية وهذه الثقافة لم تنجح في مسعاها الى يوم 9 نيسان 2003 لكونها لم تتجذر في المجتمع ولم تسهم في توفير الارضية اللازمة لبناء هوية وطنية أو مشتركة ولم تخلق مجتمعا متجانسا على أسس تحترم جميع الثقافات والروابط الاجتماعية. أما فيما يخص فرض نظام التجنيد الالزامي فقد كان يهدف الى الدفاع عن الدولة الوليدة وتقوية مركزها داخليا ازاء الاقاليم مما ادى الى انشاء جيش وطني موحد يسيطر عليه السنة استخدم كأداة قسرية لفرض التماسك الوطني والتسريع بعملية الاندماج الوطني وقد عارض الشيعة والاكراد والإيزيديون والمسيحيون واليهود الخضوع لجيش يفرض هيمنة السنة الذين تتكون كوادره القيادية وضباطه منهم بينما ستتكون كوادره الدنيا من بقية المجموعات الثقافية للشعب العراقي وبالفعل قام الجيش بإخضاع المتمردين للدولة وأرسى تقليدا جديدا استخدم فيما بعد من قبل الحكومات المتعاقبة لقمع الشعب وضمان انصياعه بالقوة.

ولعل المذكرة التي كتبها الملك فيصل الاول في آذار 1932 وقبل وفاته بأشهر قليلة، تلقي الضوء على تلك الفترة من الحياة السياسية للعراق الحديث اذ كتب الملك فيصل ما يلي:

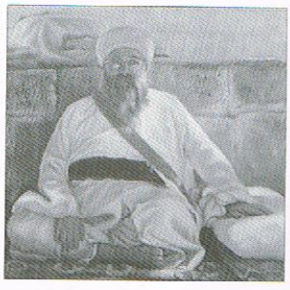
"العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على انقاض الحكم العثماني. وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا أكثريته جاهلة، بينه اشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى أنها ليست من عنصرهم. وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا الى نفس الحكومة، إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي- **يشير فيصل هنا الى الميراث العثماني المتسم بالطائفية والعنصرية**- الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه والذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين-**يقصد المذهب السني والمذهب الشيعي**- كل ذلك جعل مع الأسف هذه الاكثرية..... يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ويشوّقون هذه الاكثرية للتخلي عن الحكم..... بقطع النظر عن الاقليات الاخرى المسيحية التي يجب ان لا نهملها نظرا إلى السياسة الدولية التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك..... وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون..... وهناك غير هذا دسائس آشورية وكلدانية والتعصب للتفرقة بين هولاء الجهال توهن قوى الحكومة تجاه البسطاء. كما أن العقول البدوية والنفوذ العشائري الذي للشيوخ وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة كل هذه الاختلافات والمطامع والاحتراسات. تشتبك في هذا الصعيد وتصطدم وتعكر صفو البلاد وسكونها- **وهذا يبين ان فكرة تماسك المجتمع العراقي محض خرافة**- فإذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية وحكيمة معا ردحا من الزمن، حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق وتتكون الوطنية الصادقة وتحل محل التعصب المذهبي والديني. هذه الوطنية سوف لا تكون إلا بجهود متمادية وبسوق مستمر من جانب الحكومة بنزاهة كاملة فالموقف خطر. - **وهذه الكلمات توضح استراتيجية فيصل التي اعتمدت على كون تحقيق مركزية لدولة لا تعترف بالتنوعات الثقافية للبلاد وتقوية الولاء لحكومة سيجعل من القلاقل والولاءات السابقة على نشوء الدولة تضمحل وتتلاشى امام الولاء للحكومة وهذه ستكون نتيجة**



حتمية لنشوء الدولة- .ثم يختتم فيصل مذكرته بالقول "أقول وقلبي ملآن أسى، أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميّالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أية حكومة كانت، نحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين، وهذا التشكيل. هذا هو الشعب الذي اخذت مهمة تكوينه على عاتقي وهذا نظري فيه".



قد يرى البعض في هذا النص خطابا استعلائيا على المكونات الثقافية للمجتمع العراقي ونوعا من الالغاء او عدم الاعتراف بها الا انه يعكس في رأينا الاحباط العام الذي اعتمل في نفس الملك فيصل الاول جراء فشل مشروعه لبناء هوية وطنية عراقية.



(3)

سقوط النظام الملكي في العراق في 14 تموز 1958 بفعل الانقلاب العسكري الذي قاده ضابطي الجيش: عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وأعلن النظام الجمهوري وتم صياغة دستور مؤقت على يد حسين جميل العضو البارز في الحزب الوطني الديمقراطي واعتمد الاخير في عمله على أحكام الدستور المصري المؤقت لسنة 1953 ودستور سنة 1956 ودستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت لسنة 1958.

نص الدستور على كون الدولة العراقية جمهورية (المادة1) وان العراق جزء من الامة العربية (المادة2) كما أقر بالشراكة الكردية العربية حيث نصت المادة 3 على أن "يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية". وهذه إشارة مهمة تصدر عن نية لفتح المجال امام دور كردي اكثر فاعلية لصياغة الهوية العراقية كما أشارت المادة 4 الى ان الاسلام دين الدولة. وان القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها (المادة 17).

مثل فيصل الاول كان عبد الكريم قاسم جادا في صياغة هوية وطنية غير انه كان يريدها معبرة عن مكونات الشعب العراقي المختلفة فركز على الداخل العراقي مؤيدا بالحزب الشيوعي (سياسة وطنية مستقلة في نظره، انعزالية في نظر التيار العروبي) في محاولة منه لبناء الدولة والمجتمع بشكل يحقق الوحدة الوطنية ويعبر عن الاعتراف بالتنوع الثقافي المحلي الا انه اصطدم بالتيار العروبي الذي يتزعمه عبد السلام عارف (طالب على الفور بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة) والذي كان النموذج الناصري يمارس جاذبيته وتأثيره على توجهه لصياغة هوية تنتصر فيها التوجهات القومية العربية على مكونات الهوية العراقية التي وقفت موقف المتشكك والمعارض لهذا التوجه الذي قد يضع العراق تحت تبعية وهيمنة اقليمية.

لكن هذه المحاولة على الرغم من انها جاءت بطبقة سياسية من داخل البلاد وانهت نفوذ الحجازيين على الحكم (تم قتل العائلة المالكة في العراق) الا انها لم تستطع تجاوز سلبيات العهد الملكي وفشله في تحقيق اندماج اجتماعي ففشلت هي الاخرى في خلق مجتمع متماسك لا يغلب عليه طابع الهيمنة الاحادية السنية حيث لم يحصل الاكراد على حكم ذاتي يتلاءم مع احساسهم بهويتهم الجماعية اذ ان الشراكة التي اعترف بها الدستور لم تتمُ الى اعتراف بحكم ذاتي بل كان تورط النظام بحرب ضد الحركة الكردية 1961 دليلا على الفشل وإزالة الانطباع الايجابي عن لحظة تغير كادت تحقق هوية وطنية تعبر عن مكونات الشعب العراقي فانتهت بالسلطوية والعنف (احداث الموصل وكركوك 1959) وسوء الادارة ثم سقطت على يد البعثيين عام1963.

مع مجيء البعثيين للحكم واعدام عبد الكريم قاسم بالرصاص تم تنصيب عبد السلام عارف رئيسا للجمهورية بينما تشكلت الوزارة من مجموعة من يد







الوزراء البعثيين برئاسة احمد حسن البكر. وبذلك بدأت مرحلة تغلب فيها الاتجاه القومي العروبي بمفاهيمه العاطفية اللاتاريخية التي تتجاوز القراءة الواقعية لخارطة التنوع الثقافي للمجموعات التي تكون المجتمع العراقي فقد جاء في المادة السابعة من دستور حزب البعث تحديد الوطن العربي جغرافياً بأنه "ذلك الجزء المعمور المأهول من قبل الامة العربية والذي يمتد من جبال طوروس وجبال بشنكو - الحدود العراقية التركية الايرانية- وخليج البصرة أي الخليج العربي، والمحيط العربي وجبال الحبشة والصحراء، والمحيط الاطلسي والبحر المتوسط" فهل يقبل الاكراد على سبيل المثال ان يكونوا جزءا من هذه الامة؟ وكيف تم تجاهل وجودهم في منطقة امتدادهم الجغرافي واعتبارهم أمة عربية؟

وبعد صراع على السلطة ومؤامرات داخل اجنحة الحزب 1963-1968 شهدت الحياة السياسية سلسلة احداث وتقلبات أدت الى موت عبد السلام عارف في نيسان 1966 بعد سقوط طائرته في حادث غامض وتسلم اخوه عبد الرحمن عارف رئاسة الدولة بعد الحادث بأيام ثم جرى الانقلاب على النظام السياسي في 17-30 تموز 1968 الذي جاء بأحمد حسن البكر وصدام للسلطة. وفي كانون الثاني 1974 صدر التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، هذه الوثيقة المهمة بدأت بالتغني بأحداث 17 تموز واطلقت عليها لقب (الثورة البيضاء) حيث ذهبت الوثيقة الى ان القوى الوطنية في العراق دخلت اتون الصراعات الدموية من دون ان يكون لذلك نتائج ايجابية تتصل بتحقيق اهداف وطنية لذلك فإن قيادة الحزب رأت ان تسلم السلطة هذه المرة يجب ان لا ترافقه صراعات دموية تشوه وجه الثورة ومقاصدها وتعيد الى الاذهان احداث 1963 الدامية لذلك تم الاطاحة- حسب الوثيقة- بالنظام العارفي بعملية اقتحامية مع الحرص على تلافي اي مجابهة دموية وهذا النهج اثبت- كما ترى الوثيقة- فائدته حيث لم تقابل الثورة بردود افعال حادة وقوية ولم تنشأ حالة متوترة واستطاع الحزب ان ينصرف منذ البداية للعمل الايجابي البناء؟

هذا التصور الذي يستهل به المقطع الاول من الفصل الثالث من الوثيقة يمهد لما تطرحه هذه الوثيقة من تصور خطير لأدلجة المجتمع واعادة صياغة هويته بما يسهم في توطيد سلطة الثورة عن طريق نشر الثقافة القومية والاشتراكية والتأكيد على مهمة التحويل اهدافه الاشتراكي للمجتمع فجرى ادلجة للتعليم وتبعيثه ابتداء من رياض الاطفال حتى اعلى مراحل التعليم الجامعي (الفصل الثاني من التقرير ص149) وأكد التقرير على ضرورة اعداد كتب وبرامج مدرسية جديدة تنبع من مبادئ حزب البعث والثورة القومية والاشتراكية فمناهج التعليم- في رأي التقرير- ما تزال تعج بالتيارات الليبرالية واليمينية والمتخلفة وفي نطاق التشريع رأى التقرير ضرورة إعادة النظر في القوانين العراقية عموما بما ينسجم مع احتياجات الثورة لا سيما في ضوء تحول مجلس قيادة الثورة الى هيئة تشريعية تنفيذية في ضوء الدستور المؤقت لعام 1970 وأكد التقرير على تعبئة قطاع الشباب وتربيته على الاسس القومية الاشتراكية الجديدة وصولا الى عسكرة المجتمع حيث ذهب التقرير الى تأكيد اهمية التدريب العسكري للشبيبة والجماهير وهو ما أدى من الناحية العملية الى تدريب الالوف من الشباب والفلاحين على فنون القتال مما خلق في نظر التقرير جيشا احتياطيا للجيش الوطني مما يخلق قوة حاسمة للدفاع عن الثورة. هذا وغيرها كثير مما ورد في هذا التقرير الذي اذاب المجتمع وتطلعاته في بوتقة تطلعات الحزب واهدافه القومية التي قسرت عبر هندسة ثقافة فوقية على المجتمع العراقي وحين تسلم صدام حسين السلطة 1979 كان المناخ مهيئا أمامه لتحقيق طموحه الشخصي المدمر.



(4)

"في حارتنا

ثمة ديك عدواني

فاشيستي

نازيُ الافكار

سرق السلطة بالدبابة

.....

ألغى وطنا

ألغى شعبا

ألغى لغة

ألغى احداث التاريخ

وألغى ميلاد الاطفال"

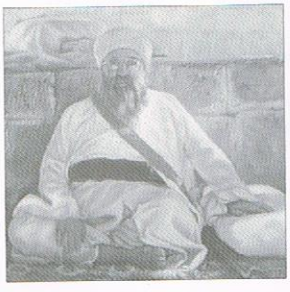
مقطع من قصيدة الديك

للشاعر السوري نزار قباني

تختصر حقبة صدام الكارثية (1979-2003) عبارة استخدمها مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق (صدام هدية الحزب للعراق وهدية العراق للامة) فهذه الهدية قدمت للعراق ثلاث حروب مدمرة (1980-1988، 1991، 2003) وقدمت العراق والمنطقة العربية على طبق من فضة للاحتلال والتدخل الاميركي.



يرى اعداء صدام حسين انه دمر المشروع الحديث لدولة العراق ومسخ الهوية الوطنية العراقية في حين يرى البعثيون انه انحرف بالحزب الى عبادة الفرد وهذا التصور يغفل عن كون صدام حسين نتيجة طبيعية للايديولوجيا الشمولية للبعث الحاكم في العراق، فهوية العراق منذ البداية كانت ذائبة في هوية (امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) والوحدة الوطنية التي شدتها سلطة الحديد والنار لم يكن فيها مكان لحرية مكوناتها الثقافية فالـ(وحدة... حرية... اشتراكية) كانت شعارا فوق وطني (قوميا) يغذي حلم الوحدة بين الدول القطرية في وقت كانت فيه مكونات المجتمع الوطني تتفتت ويتعمق انقسامها.



النسخة الصدامية من البعث كانت بعثا انتقائيا لعناصر من العراق التاريخي (عراق سومر وبابل وأشور) أعادت تفسير الماضي وفقا لمتطلبات الحاضر وقياسات النظام الحاكم وأجرت ربطا اصطناعيا مؤدلجا (من نبوخذ نصر الى صدام حسين... بابل تنهض من جديد) ولم يتم استدعاء عناصر العراق التاريخي بهويته الرافدينية انتقائيا فحسب (دولة الحرب في بابل) بل وهويته الاسلامية من خلال نموذج معركة (القادسية) ضد ايران الاسلامية التي بعثها خطاب الحرب الصدامية بوصفها دولة الفرس المجوس (اعادة تحديد عرقية تؤكد الجانب التاريخي) في سياق معركة قومية يتم الدفاع فيها عن (البوابة الشرقية للامة العربية).

جاء تطويع صورة العراق التاريخي لتجميل صورة القائد عبر مطابقة مزيفة لنبوخذ نصر بصدام ضمن سياق أشمل لمطابقة هوية العراق بشخص الدكتاتور وهويته الفردية (اذا قال صدام... قال العراق) في وقت ترجم فيه الخوف الى ولاء وذوبَ الولاء للوطن في الولاء لذات القائد، فصورة صدام في كل مكان، تراقبك كأنها عيون الاخ الاكبر في رواية أورويل (1984) تطالعك في الصباح على الصفحة الاولى من الجرائد، تراقبك منذ نعومة اظفارك في الصفحة الاولى من المقررات الدراسية وفي الساعات الخاصة التي تقدم كهدايا للمتفوقين، اسم صدام يتردد ليل نهار في الاشعار والاحاديث الاذاعية والاغاني الوطنية التي تحولت الى صيغ تمجيدية لذات الدكتاتور وعلى شاشة التلفاز الوطني حيث تستمر الخطب الشعاراتية المملة ساعات طويلة، ووصل مرض عبادة الذات ذروته حين اقترح لصدام تسعة وتسعين اسما في تماه مع اسم الجلالة (الله) الذي له تسعة وتسعون اسما حتى ان قصيدة نزار قباني (الديك) تصور بدقة مدهشة سايكولوجية عبادة صدام ولهذا فقد تم منع تداول هذه القصيدة وكانت تطال من يحوز عليها عقوبة تقذف المرء الى عالم ما وراء الشمس:

"في حارتنا
ديك عصبي مجنون
يخطب يوما كالحجاج
ويمشي زهوا كالمأمون
يصرخ في مئذنة الجامع:
يا سبحاني.... يا سبحاني
فأنا الدولة والقانون"

كان صدام شغفا بالتاريخ ويرى انه يجب ان يحتل مكانه فيه ويفرضه فرضا فأعاد بناء بابل في حركة رمزية تعبر عن الامتداد التاريخي، بل انه سجل اسمه على طابوق البناء لكي يضمن شهادة الاجيال القادمة وأمر باعادة كتابة التاريخ لتقديم نسخة رسمية عنه تعيد صياغة الاحداث والتواريخ وفقا لنماذج حكومية تلائم متطلبات المرحلة،وهكذا صدر كتاب ضخم في بداية الثمانينيات عن عن(حضارة العراق) وتم صرف







ميزانية ضخمة على فيلم من اخراج سمير سيف عنوانه (القادسية) قدم نسخة تعبوية لمعركة اعيد بعثها من القبر لتعبر عن الامتداد مع التاريخ الاسلامي بما يتلاءم مع مزاج المعركة الجديدة (القادسية الثانية) التي أكلت نارها المليون قتيل من شعبي الجارين المسلمين في آخر الحروب كلاسيكية في القرن العشرين.

كانت فكرة الامتداد التاريخي عقدة العقد لدى صدام حيث لم يرد ان يصور فترة حكمه كقطيعة مع الانظمة الوطنية قبل مجيء البعث للسلطة فقد اعاد صدام الاعتبار للعائلة المالكة في العراق وصدرت مجموعة من المؤلفات تعيد كتابة التاريخ القريب للعراق وشخصياته الوطنية وتشير ليورا لوكيتز في اطروحتها (العراق والبحث عن الهوية الوطنية) الى ان هذه الكتب التي اعادت كتابة التاريخ بشكل اقل عدائية في المظهر كانت تستهدف تجاوز فترة البعث وربط نظام صدام بشكل مباشر بالحقبة الوطنية التي تتعلق بالسنوات التي تكونت فيها دولة العراق.

لم يحدث في تاريخ العراق الحديث أن اعيد تصوير التاريخ القديم والقريب للعراق وكرست موارد الدولة ومؤسساتها وجيشها ومواطنوها لارضاء متطلبات شخص واحد ولم يحدث ان كان تركيز السلطة بهذا القدر من التفرد والمركزية الفردية المطلقة (رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة).

تعرضت الهوية العراقية الى ضربة ساحقة على يد صدام وكانت حقبته الذروة الحمقاء لسياسة الانظمة السياسية المتلاحقة ازاء موضوع الهوية فبالاضافة الى المؤثرات السيئة المتوارثة عن الانظمة السابقة والمتعلقة بالهيمنة العربية السنية على السلطة جاء نظام صدام بنسخته المتطرفة التي بلغت الحد الاقصى من الطائفية والعنصرية والمركزية (ذوب الدولة في السلطة وذوب السلطة في الحزب وذوب الحزب في شخصه) وتم التأكيد على سياسة النقاء السلالي باستبعاد ما يقارب المليون عراقي من الشيعة العرب والكرد الفيلية (الاكراد الشيعة) وترحيلهم الى إيران بدعوى انهم من أصول غير عربية بل اسقطت الجنسية العراقية لذات السبب عن الشاعر الكبير الجواهري في الوقت الذي يعد فيه الاخير رمزا ثقافيا يعبر عن الهوية المتميزة للامة العراقية أكثر مما تمثلها الانظمة السياسية المتعاقبة ورجالاتها الذين جاءوا الى السلطة بعربة الانقلابات العسكرية. وقد خلقت هذه السياسية وضعا متناقضا ومحيرا اذ ان الامازيغي المغربي أو القبطي المصري او السوداني في دارفور يستطيع ان يحصل على الجنسية العراقية لكونه يحمل جنسية احدى الدول العربية بينما لا يستطيع الكثير من العراقيين الحصول عليها لكونهم من أصول غير عربية؟ وقد دفع التخوف من قسوة هذه السياسية الكثير من العشائر الكردية الى الادعاء بأنها من اصول عربية لتتماشى مع الواقع العنصري للنظام القائم. بل ذهب صدام الى التشكيك في انتماء وأصالة سكان الاهوار في جنوب العراق (احفاد السومريين القدماء) بادعائه المضحك بأن الانكليز استوردوا هؤلاء من الهند مع استيراد الجاموس وادخاله الى الاهوار!

كما جرى التأكيد على سياسة التعريب ولكنها امتدت هذه المرة من قطاع التعليم الى تعريب مناطقي حيث نقل السكان من أصل عربي ليسكنوا في مناطق ذات اغلبية كردية لتغيير الواقع الديمغرافي في شمال العراق كما حدث في كركوك واعيد توزيع بعض المواطنين الاكراد في المناطق ذات الاغلبية العربية في الوسط والجنوب بل انه ساوم ايران بالقبول باتفاقية الجزائر 1975 من أجل ان تتوقف ايران عن دعم الحركة الوطنية الكردية ووصلت به البشاعة الى القيام بعمليات إبادة جماعية ضد الاكراد والاستخدام الاول للاسلحة الكيمياوية من قبل حكومة ضد شعبها ولم تكن هذه حالة استثنائية فالوثائق الحكومية التي استولى الاكراد على الملايين منها عام 1991 تذهب الى ان صدام بين عامي 1987-1988 في حملة الأنفال سيئة الصيت قد استعمل الاسلحة الكيمياوية ستين مرة على الاقل ضد القرى الكردية واستمر صدام بضرب الاكراد حتى بعد وقف اطلاق النار 1988.

وبالمثل طال الشيعة كبت قاهر للهوية، هذا على الرغم من ان صدام قد اصطنع نسبا مزيفا لعائلته يربطه بالامام (علي بن ابي طالب) الخليفة الراشد الرابع والمقدس لدى شيعة العراق، لكنه شدد على منعهم من ممارسة شعائرهم بل استهدفت أقامة شعائر عاشوراء بالطائرات وقمعت بقسوة من خلال استخدام الجيش في نهاية سبعينيات القرن العشرين، واستخدم العنف بشكل قاس ومهول لقمع انتفاضة الجنوب والشمال 1991 وذلك بعد انتهاء حملة التحالف



(عاصفة الصحراء) باستخدام الصواريخ ارض-ارض والدبابات المدعومة بالمروحيات في حملات الارض المحروقة التي طرزت ارض العراق بسلسلة من المقابر الجماعية، في بعضها دفنت عوائل كاملة وهي على قيد الحياة.







تأثير ذلك كان كارثيا اذ انه سبب انفصال الشعب عن الحكومة وانفصال المجتمع عن الدولة وانفصال الفرد عن المجتمع، في وقت وصلت فيه الطائفية الى ذروتها في الجيش ومؤسسات الدولة الامنية في محاولة من صدام لحماية نظامه لكن ميزتها انها اتخذت طابعا عشائريا مناطقيا مقيتا اذ قرب صدام افراد عشيرته واقاربه الذين اصبحوا يحملون لقب (التكارتة) فقد اصبح امتيازا قويا ان ينحدر المرء من (تكريت) مسقط رأس صدام ويحوز على هذا اللقب المناطقي، وامتياز اللقب يجتذب سائر الامتيازات الاجتماعية الاخرى، لهذا لم يكن غريبا ان العراقيين رحبوا بفكرة إسقاط نظام صدام حتى لو كان الثمن احتلالا أميركيا وهو ما يعبر عنه الشعار (الف امريكي ولا تكريتي) الذي خط على جدران مدينة بغداد في أعقاب دخول القوات الاميركية الى المدينة، الا ان مثل هذا الاسقاط وفي ضوء ذوبان السلطة والدولة في رمز الدكتاتور أدى الى سحق مشروع الدولة العراقية الحديث وترك مكونات المجتمع نهبا لريح الهويات المكبوتة وتفجر ولاءات ما قبل الدولة والعودة مجددا لقلق سؤال الهوية (من نحن؟) الذي يضع عراق ما بعد صدام أمام مفترق جديد.





(5)

إن بناء نموذج الدولة/الامة طبقا لمعيار قومي واحد او نمط ثقافي موحد وغض النظر عن حقوق الاقليات والجماعات المحلية وعدم الاعتراف بالتنوع وعدم نشر احصائيات دقيقة عن نسب التنوع الثقافي للسكان او التظاهر بعدم وجود الاختلافات وتحويلها الى خلافات مستعصية من اجل فرض الهيمنة الثقافية للاغلبية يحول الكثير من المخاوف من التنوع الى حقائق وواقع صلب بسبب استنفار الآخر وعدم الاعتراف به مما يثير رد فعله ويدفعه للمبالغة بالتمسك بهويته ويرتد الى انتمائه الضيق الذي يوفر له الامان وتماسك الذات.

لذا كانت جميع المحاولات لبناء هوية وطنية عن طريق الدمج القسري وتغيير الولاءات بالقوة ومحاربة المعتقدات والثقافات المحلية المتجذرة في تربة المجموعات الثقافية العراقية مآلها الفشل لذا لا بد من احترام التقاليد المحلية ودمجها في مشروع بناء الهوية الوطنية وصهر الثقافات الفرعية في بوتقة المشترك العراقي على اسس من ادارة سياسات الهوية بحكمة وموضوعية واحترام لجميع التنوعات المحلية. وهدف سياسات الهوية هو بناء مجتمع عراقي اندماجي ومتنوع ثقافيا عن طريق إدارة سياسات الهوية بحكمة وموضوعية من خلال الاعتراف والتقدير والاخلاص للهوية المشتركة وصولا الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوطيد حقوق المواطنة ضمن مجتمع الدولة.

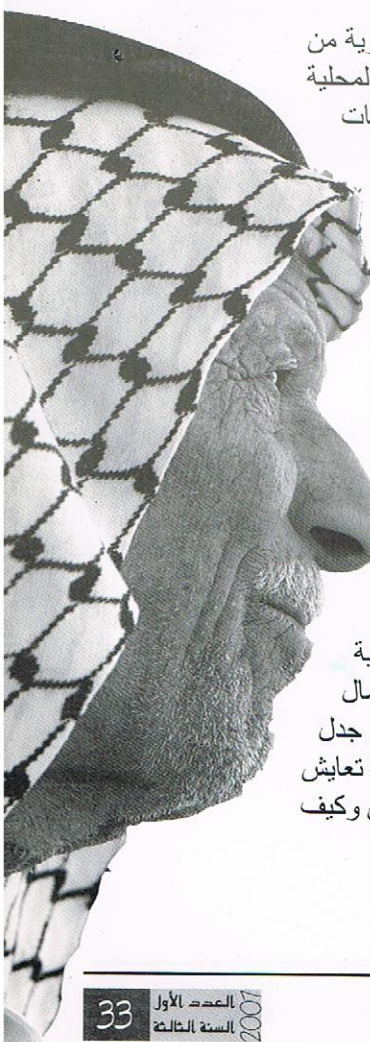
ويحيل البناء الخاطئ للدولة الجديدة سياسات الهوية الى استراتيجيات للتفتيت والانقسام وتحريك الصراع الى مستوى المواجهة المباشرة أو الحرب الاهلية فسياسة المحاصصة تحولت من اعتراف بالتنوع الى تأطير شرعي للانقسام وتكريس للتناشز وبذلك حفرت قبرا للهوية الوطنية وهي تتغنى باسمها. وتبع ذلك بناء مؤسسات تؤطر خطوط الانقسامات العرقية والدينية والطائفية وتديم من هذه الانقسامات ومن الطبيعي ان العملية السياسية بكاملها ستظل محكومة بلعنة هذه الانقسامات سواء على صعيد التشكيل المؤسسي للدولة او على صعيد العملية الدستورية او على صعيد ممارسة السلطة.

وقد صاحب العملية السياسية استغلال كون الهوية محركاً للتعبئة السياسية من قبل النخب السياسية التي تبحث عن شرعية جديدة ومن ثم تحويل سياسات الهوية الى استراتيجيات للكسب السياسي الحزبي والمنافع الشخصية للقادة والزعماء بسبب الطابع الشخصي للعملية السياسية وارتباطها برموز قادة الاحزاب والتيارات السياسية. مما أدى الى تعثر العملية

السياسية والتنمية لا بسبب الاعتراف بالتنوع بقدر ما يتعلق الامر بعملية صنع القرار السياسي وصانعيه الذين يتحركون وفقا لاملاءات خطوط التقسيم الفاصلة لا طبقا للمصلحة الوطنية.

لن يحدث تغيير على مستوى الساسة والوعي على المستوى الشعبي لصالح الانفتاح على الآخر والاعتراف به ما لم يحدث انقلاب داخل العقول والقلوب يخلص لمبدأي الاعتراف والتعايش. فليس معنى اعتزاز المرء بعراقيته انه سيكون اقل كردوية او عروبية بقدر ما يصبح اكثر عراقية او انه سيخسر انتماءه الطائفي او الديني بقدر ما يدخل ضمن نطاق الهوية الاوسع ويطمئن لاندماجه ضمن أفقها، فالهويات على حد تعبير تقرير التنمية البشرية "ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية". فطالما تذرع مدّعو حماية الجماعات وأمراء الحرب وزعماء الطوائف بحماية التقاليد المحلية والدفاع عن قيم الجماعات التي يمثلونها وهم بذلك يقضون على الهوية التي تنتعش بانفتاحها فيدرجونها ضمن افق مسدود ويحولونها الى أيقونات او تابوات مقدسة منفصلة عن عالم تغير الحقائق وتبادل الافكار وصيرورة الهويات التي لن تكون معطى جامدا او فضاءً مغلقا. سيما وأن الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة ترسم شرخا فاصلا بين "هم" و"نحن" أي انها تقوم على الاقصاء والالغاء (نقيض الاعتراف والاحترام) ومن ثم فإن الهوية القائمة على مثل هذه الثقافة هي هوية اقصائية تنبذ الآخر وتصطدم به مما يولد اشتباكا صراعيا يرسخ العنف ويزرع الفوضى ويسيد الشقاق ويطيح بالاستقرار.

وقد عكست الانتخابات الاخيرة خطوط التقسيم العرقية والدينية والطائفية حيث لم تكن لبرامج الاحزاب والتيارات السياسية اهمية تذكر في التصويت بقدر تمثيلها لخطوط التقسيم المذكورة حتى انها روجت لحملاتها الانتخابية مزودة بالفتاوى الدينية التي تحض على التصويت وكأنها معركة حقيقية بين خطوط التقسيم تجري داخل صناديق الاقتراع. وهذا الأمر يدفعنا للاقتناع بفشل الحياة الحزبية العراقية وعدم قدرتها على التصرف بطريقة ديمقراطية فالمقدس في الديمقراطية هو القيم وليس الآليات على حد تعبير امين معلوف ومن ثم فأن نظاما سياسيا يقوم على هيمنة الاغلبية قد يؤدي الى تكريس دكتاتورية جديدة قد لا تكون أقل قسوة من الدكتاتورية الفردية لهذا لا بد من الانتقال الى سياسات موضوعية تؤسس لما هو دائم ا لا والابتعاد عن سياسات التوافق والتوازن التكتيكية والمرحلية المبنية على الاسس العرقية والدينية والطائفية. وينبغي ان تعبر الاحزاب التي هي جزء من العملية السياسية عن التعددية السياسية ولا تتحول الى مرآة للانقسامات الطائفية والعرقية أي انها ينبغي ان تعكس مجموعة من البرامج والرؤى والمقاربات الموضوعية المتنوعة للعملية السياسية ولا تكون مجرد انعكاس آلي لخطوط التقسيم العرقي والديني والطائفي. كما ان من الضروري تعزيز مؤسسات المجتمع المدني التي هي بطبيعتها تخترق خطوط التقسيم المختلفة ودعم الطبقة الوسطى وحمايتها من الانقراض، كما لا بد من بناء مؤسسات دائمة تتجاوز خطوط التقسيم العرقي والديني والطائفي وهي خطوط تقسيم فاصلة تستقطب الافراد والجماعات بين "نحن" و"هم"، تزرع الارتياب وفوبيا الآخر ومن ثم تصبح خطوط تقسيم للحروب القادمة ومولدة لصراعات لا تنتهي.



تنبع الادارة الحكيمة والمخلصة لسياسات الهوية من قناعة عميقة بأن الهدف ليس الدفاع عن التقاليد المحلية او حفظ القيم السائدة أو مراعاة طقوس الجماعات وشعائرها بقدر ما هو توسيع للخيارات الانسانية في عالمنا المتنوع، بمعنى المقدرة على ان نصبح من نشاء ونعيش كما نريد مع توفر هامش للحرية في ان نفكر في خيارات اخرى، وتنفتح هويتنا الفردية على ما يغنيها ويجعلها أشد ثراءً واشتمالا على عناصر محيطها. وشيئا فشيئا تبهت حدود التقسيم العرقية والدينية والطائفية وتذوب الفوارق بين "نحن" و"هم" في محيط الهوية الاوسع للـ"نحن" في عالم يتضاءل وتتكمش مسافاته الفاصلة وخطوط تقسيمه الجغرافية بفعل قوى العولمة من جهة ويزداد الوعي به بفعل ثورة المعلومات من جهة اخرى وصولا الى تحقيق هويتنا الانسانية المشتركة وتحويل التنافر والشقاق الى اشتمال وتكامل. ليست هذه مسألة مجردة او محض جدل عابر بل هي في عراق ما بعد التغيير مسألة تعايش وبقاء، وجود أو فناء، هي قضية من نكون وكيف سنعيش.

يُعرّف "المُعْجَمُ الوسيطُ" الصادر عن مَجْمَع اللُّغة العربية مفهوم "الهُويَّة"، من الناحية الفلسفية، بأنّها: حقيقة الشَّيء أو الشَّخص التي تميزه عن غيره. وفي تعريفه لمصطلح "الـ: هو"، من منظور التَّصوف، يذكرُ المعجم أنه "الغيبُ الذي لا يصح شهوده للغير كغيب الهويَّة المُعبَّر عنه كُنْهَاً بالـ لا تعين، وهو أبطنُ البواطن". ويذهَب المُعْجَمُ إلى تحديد معنى آخر لـ"الهويَّة" حين تُضاف إلى الكلمة "بطاقة"، أو توصف بالنَّعت "الشَّخصية"، لتجعلنا نحصل على المصطلح "بطاقة الهُويَّة" أو "البطاقة الشَّخصية"، المُتَداوَلين حديثاً، فيذكرُ أنّ "الهُويَّة بطاقة يثبتُ فيها اسمُ الشَّخص وجنسيتهُ ومولدهُ وعملهُ".

الهـويـة الوطنيـة العراقيـة

المعنى... التحديات والمستقبل



أ.د. سيار الجميل

أما قاموس Oxford الذي يبدو أنه أحد مصادر تحديث تعريف المرادفات ومعانيها في المعاجم العربية الحديثة، فإنه يُعرّف مصطلح "الهوية" بوصفها "حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، أو المتماثلة إلى حدٍّ التطابق التام أو التشابه المطلق. والكينونة، هنا، تتعلق بالشيء المادي أو بالشخص الإنساني". فإنَّ الأمر هنا انما يتعلّق بالتطابق التام ما بين باطن الشيء وظاهره، كما شبه الجرجاني ذلك بالثمرة ونواتها أو بتماثل التجليات الظاهرة لأي كينونة مع جوهرها العميق، بلا انفصام أو انشطار مهما صغر وتضاءل، بحيث تتبدَّى الهُويَّة، في تراسل مع تعريفها الذي يتوافق مع التعريف الصُّوفي لمصطلح "الـ هُو"، بوصفها مكونة من خصائص الشيء، أو الشخص، المطلقة سواء كانت متخيلة ام مجرَّدة، والمتضمنة الصفات الجوهرية التي تجعله مميزاً عن غيره تَمَيُّزاً يُكسبه خصوصيته، ويُحدِّد الصُّورة التي يعّبر عنها بنفسه والتي ستؤثر، بطريقة أو بأخرى، في تحديد المنظور الذي سيعتمده لإحالة ذاته إحالة موضوعية في العالم، والذي سيُطل من خلاله

على الآخرين ليرسم الصُّورة التي سيكونها في ذاته عن ذاته وعنهم. ان مفهوم "الهوية" نكاد نجده في كل الثقافات الوطنية للشعوب، وكان موجودا عبر العصور التاريخية، وبشكل بدائي وخفي، لكنه لم يتبلور الا خلال القرنين الاخيرين عندما تطور الفكر السياسي الحديث وخصوصا في القرن العشرين برغم كل التحديات التاريخية التي واجهت مفهوم "الهوية" سواء كانت تلك التحديات: ايديولوجيات ام اديان ام مذاهب ام شوفينيات...الخ.

الهُوية الوطنية العراقية:بنيةٌ جوهرية باقية مُتَحوِّلة

ليست الهوية العراقية بنية مغلقة على ذاتها وإنما هي بنية جوهرية مُتَحَوِّلةٌ دائما، ولكنها مرتبطة بمحور ثبات يتمثل بالارض (=التراب العراقي)! إنها مفهوم يعبّر عن ذاته بذاته عبر الزَّمن ومعاييره، وفي سياق علاقة تبادلية بين الارض/ الجغرافية والزمن/ التاريخ، وهي تنهض في حالة الاستقرار على تفاعل، متحقق، او تصمت وتتعرى في حالة التوتر بفعل انكسار تاريخي او انهيار مكبوح، مع معطيات متغيرات التاريخ والمجتمع من مرحلة الى اخرى سواء في وجود نسيج المدن او في مكونات المحيط! وبمعطيات حركة الحياة العراقية المتنوعة وغايات الحراك السياسي، أو السُّكون الثقافي.

انني اعدّ الهوية الوطنية العراقية هي بمثابة قيم جوهرية متى تفتقد يفتقد العراقي وجوده في ظل مأزق ربما لا يشعر بمخاطره الا من يتأمل في خارطة العراق التاريخية وخارطة العراق الجغرافية.. وهي خارطة مخيفة جدا عندما نجد العراق تحيطه دول كانت لها ليس اطماعها التوسعية فيه، بل كانت لها معه منازلاتها على ترابه الوطني ولها تواريخها البشعة على ارضه! ان هذه الخارطة لا بد ان تجد نفسها في فهم الإنسان العراقي وإدراكه وديناميته، وقدرته على مواجهة مشكلات حياته في العراق وعصره أي زمنه، ويلازمه الوعي الوطني بأنٍ نسيج العراق ضرورة وجود ومستقبل، وانها تخطى الضَّرورات التي تحكمه في أي عهد او عصر، وان ضعف هويته واهتزازها تحدُّ من مدارات حريته وكل وجوده. ان الهوية العراقية هي قيمٌ جوهريةٌ تكون معرَّضة لأنْ تفقد جوهريتها إنْ هي تساكنت او ضعفت او جَمُدَت أو ماتت، أو فقدت استمرار كينونتها في أي عهد من العهود ، ولنا امثلة تاريخية ساطعة على ان العراقيين بذلوا دماءهم الزكية من اجل الحفاظ على عراقيتهم ، بل ومن اجل البقاء على ولائهم للعراق لا لأي نظام سياسي او مذهب ديني او طائفة معينة.ان العراقيين بحاجة ماسة دائما لتخليصهم من الإغراق في الجهل، وانتشالهم من الرُّكون إلى حائط زمن متهرئ او اتجاه أفقي.. وتعزيز صلابته بالارض أي بالتراب لا بأي شيء آخر.. ان عملية التقاطع هنا من اصعب العمليات التاريخية بفعل كثرة انتماءات العراقيين وكثافة اهوائهم وهواجسهم ونزوعاتهم التي لا تعرف أين تذهب خيوطها المتشابكة من الدينية والفئوية والجهوية والمحلية والعشائرية والقبلية والطائفية والحزبية والقروية والمهنية والعائلية.. الخ، من الولاءات التي تضعف الهوية الوطنية وتشتتها في بحر من التناقضات والتحديات! وهنا يصبح التماهي مع العراق شكلا ومضمونا مهمة يستحيل استعادته، أو بمستقبل لا يُمكن الوصول إليه.

الهوية العراقية ازاء خصومها

ولأنَّ الهوية العراقية قد تعرضَت للتهميش او للازدواجية في الخمسين سنة المنصرمة، اذ زاحمتها جملة من التحديات الداخلية والخارجية تحت مسميات شتى سواء على مستوى الدولة او المجتمع.. وكثيرا ما اجد ان هناك من كان يعتز اعتزازا شديدا بهويته العراقية ولكن كان هناك من هو بالضد من تلك الهوية اذ كان يبحث له عن هوية من نوع آخر.. فضلا عن آخرين كانوا قد افتقدوا تلك "الهوية" نتيجة ما صادفهم من هول الاحداث السياسية والاجتماعية والايديولوجية والشوفينية.. فذهب يبحث له عن هوية من نوع جديد لما وراء البحار.. ولكن تبقى الهوية هي جوهر الإنسان وتحولاته، أو هي ذلك الثبات المجرَّد وتجلياته العليا الممكنة عند بعض العراقيين، والمتغايره، والمتحوِّلة في سياق صيرورة دائمة عند بعض آخر من العراقيين من الذين لا يريدون مثل هذه الهوية.مع الاسف، لم تنجح الدولة العراقية في تحقيق وتأصيل الهوية الوطنية العراقية نظرا لتباين التنوع الاجتماعي العراقي.. وصعوبة النفسية والذات العراقية التي تبدو صورتها معقدة جدا ومُجسَّدة في "ذات ثقافية عراقية مُشتركة" تتأسَّس على خصائص جوهرية تتحدَّد بالسلب والايجاب معا، عبر اختلافٍ يُميزها ويخرجها



للعالم بصورة ذوات ثقافية أخرى تتميَّز عنها، أو تتعارض معها. وهكذا صارت الذات العراقية، في دلالة الواقع الذي نحاول قراءته واستكشاف كل يوم اشياء جديدة فيه وبوضوح شيوع دلالاتها اليوم بعد ان بقيت مسكوتا عنها زمنا طويلا، انها قضية شائكة لم يتوغل فيها حتى اليوم أي باحث من العراقيين بسبب عوامل لا حصر لها.. وستكشف الاجيال القادمة بأن الهوية العراقية تتشكل من مرآة هائلة تظهر عليها صور حقيقية للأنا العراقية والنحن العراقيين اللذين سيتبديا بوصفهما مجالاً حيوياً لتكوين وعي جديد في المستقبل.. وعي عراقي جديد يدرك قيمة العراق وطنا للجميع، ويدرك قيمة العراق وحدة متكاملة بتكامل وادي الرافدين.. ويدرك ان الهوية العراقية مصدر احياء وفخر بامتداد تاريخ عريق لا تمتلكه أي هوية اخرى.. ولكن هذا سوف لن يحدث ان تجزأ العراق الى اجزاء متناحرة في المستقبل.. نأمل بقاء وجود الوحدة العراقية من اجل حضور تلك الذات الكلية العراقية الجامعة، وهي تقف أمامَ تشكيلين متناظرتين يتبادلان الانعكاس الثنائي: مرآة الثقافة، ومرآة الهوية.

تحليل الانعكاس الثنائي

ان مرآة الثقافة أجدها متنوعة في تكويناتها والوانها من الثقافات المتعددة، فهي ليست عربية خالصة مع وجود الثقافة العربية كأساس حقيقي شامل في حياة العراقيين جميعا، ولكن مع وجود الثقافات العراقية: السريانية- الآرامية والاثورية والكردية والتركمانية والصابئية والإيزيدية.. وان الذي يوحّد هذه المرآة المتقلة بالموجودات والمعاني والخصائص والاصول والاشكال والموروثات والتقاليد والتواريخ وبكل التنوعات السكانية.. تجمعها كلها مرآة الهوية العراقية. وأيضاً، ربما نستطيع قراءة كل ما تحمله الهوية العراقية من خصائص معنوية وربما يكون تنوعها لا يعكس وحدتها باقرارنا تعددية مصادرها الثقافية، وهذا هو سر اختلاف العراقيين بعضهم عن بعض، أي التقارب في الارض والتاريخ ولكن ثمة تباعد في الثقافة والمجتمع الذي برغم كل تعايشاته الرائعة في الماضي، فإن المشكلات العراقية بدأت عندما فرضت ثقافة معينة وجودها على ثقافة اخرى ليس من الناحية الاجتماعية، بل من الناحية السياسية والايديولوجية.

لقد تطور هذا الامر الخطير ابان المد القومي العربي وازدادت خطورته على العهود الشوفينية التي مارست ادوارا طاغية على حساب الثقافات الاخرى وهي تمزق وحدة الهوية الوطنية العراقية بعد ان تلاعبت باسم الهوية القومية العربية مما ولّد ردود فعل قاسية لدى القوميات والملل والاقليات الثقافية والاجتماعية العراقية، بل وخلق كراهية تاريخية بين ابناء الشعب الواحد.. مما يدعونا اليوم للعمل على ازالة حالات الجفاء الصعبة من اجل استعادة الهوية الوطنية العراقية واحياء سبل التعايش السلمي والحقيقي للعراقيين كلهم.

الثقافة العراقية والهوية المُهدَّدة

1- الهوية الاشكالية

في ضوء ما تقدَّم، نستنتج أنَّ الهوية العراقية هي هوية إشكالية تتعارض فيها مكونات الثقافة الاجتماعية مع خصائص الهوية الوطنية، مما سمح المجال ان يتمسك اغلب العراقيين بهويات متنوعة: قومية ودينية وطائفية ومذهبية وقبلية وعشائرية وحضرية وريفية.. من دون ان يعزز كل العراقيين هويتهم الوطنية عبر الدولة بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية او الرأي العام، او من خلال مؤسساتها الحزبية والسياسية والنقابية والثقافية. لقد كان الوطن في المقدمة ولكن بغلاف سياسي او ايديولوجي مما يفقده خصائصه، او ان يكون في المؤخرة بتقديم هوية من نوع آخر كأن تكون قومية او طائفية او دينية. انها فعلا هوية اشكالية لا تستحق ان تكون كذلك، او ان تكون هوية وطنية مزيفة، ان من يعلنها يخفي في الباطن او حتى في اللاوعي هوية مترسخة من نوع آخر، فهو يعّبر عن هويته زيفا وبهتانا.

2- البدائل الضعيفة

كنت اسمع من ينادي بالاسلام هوية قبل الوطن، وعايشنا من كان يقدّم العروبة والقومية العربية على الوطن، بل جاء من يقدّم التحزب للبعث على الوطن ومؤخرا جاء من يقدّم لنا الطائفة على الوطن. كل هذا الثقل الذي حدث على الهوية الوطنية وهي باقية في النفوس ومزروعة في الضمائر حتى وان اغترب ملايين العراقيين عن ارضهم. ولا بد ان يدرك كل العراقيين بأن المشكلة ليست بالهوية او بالحقيقة بـ"الوطن"، بل المشكلة في المجتمع، أي في العراقيين لا في العراق.







3- الوعي بالعراق وبهويته الانسانية

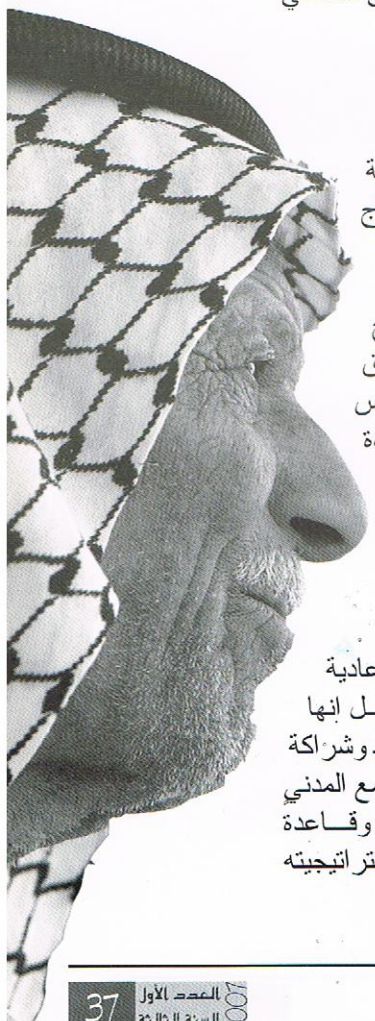
ان الهوية الوطنية العراقية لا بد ان تؤسس او يجري اعادة تأسيسها على ثقافة إنسانية عريقة، باعتبار العراق الاب الشرعي والحقيقي للحضارة البشرية على وجه الاطلاق. ولا بد ان يدرك أي عراقي بأن العراق ليس ملكه لوحده حتى يتصرف به كيفما يشاء، بل هو لكل العراقيين، وعليه ان يدرك بأن الهوية الوطنية قد استعيد العمل بها بعد معاناة القهر وجحيم التهميش والطمس والإلغاء، وان يعي بأن الهوية الوطنية العراقية قد أعادت إنتاج نفسها عبر مسيرة نضال وطنيٍ تحرُّريٍ شاق صعب وعنيد.

دق جرس انذار

ان أي تفكيك للعراق تحت أي باب او مسمّى سيلغي النسيج العراقي ومن ثم يمحي الهوية الوطنية العراقية. المطلوب اليوم الوقوف امام أية محاولة للتجزئة وتحت أي مسمى كان، ليس خوفا على دواخل العراق المتراخية، بل خوف من الاقليم المتربص بالعراق. ان الهوية العراقية لها معان عليا لا يدركها الا من خبر مخاطر العراق الداخلية والاقليمية، وانها كانت تعيش مخاطر عدة في عهود سابقة اذ كانت تناضل ازاء الهوية القومية العربية منذ قرابة خمسين سنة. كانت الهوية الوطنية قد حصّنت نفسها ضد القومية العربية او أي قومية اخرى، بأستنهاض ما اختزنته جذورها الثقافية والاجتماعية العريقة في التاريخ. نعم، بقيت قوة خفية في النفوس ولم يخش العراقيون عليها من السقوط فيما نهضت لحماية نفسها من العراقيين انفسهم الذين كانت ولم تزل لهم هويات اخرى تنافس بل تغلب على الهوية الوطنية، ولذلك فهي مؤسسة على عمق ثقافيٍ منفتح على ثلاث جهات هي: التاريخ العراقي الموغل في القدم؛ ومعطيات الحاضر المعاصر المكون من تحديات مريرة والموسوم بالنضال؛ وممكنات المستقبل المفتوح على الزمن القادم، انه الوعي بذلك العمق الذي من مكتسباته: استعادة القدرة على المشاركة في صنع الحضارة الإنسانية، في حالة ذروة الوعي والاعتزاز بالهوية، أولاً وقبل كل شيء، وعلى قيم ومعايير تحترم الإنسان، وتحمي حقوقه وحرياته جميعاً. اما في حالة غياب او غيبوبة ذلك الوعي بالهوية العراقية والتمسك به، فان العراقيين يضعفون عن المشاركة في الاداء الانساني والابداع الحضاري.

السؤال اليوم

ما الذي يمكن فعله في ظل غيبوبة الهوية الوطنية العراقية؟ علينا، في سياق إدراك هذا النكوص واختفاء الوعي بالعراق وفي ظل تزوير وتشويه تاريخ العراق والاساءة الى مجتمع العراق والعمل على تجزئته.. علينا ان نتساءل عن كيفية رفع الكابوس التاريخي الذي جثم على ارادة العراقيين منذ قرابة خمسين سنة وخصوصا في الانتقال من هيمنة القومية العربية الى هيمنة الوصاية الدينية، واذا كانت القومية العربية قد خلقت شوفينية مدمرة في العراق، فان الوصاية الدينية قد خلقت الاوبئة الطائفية والانقسامية والتي لم تزل تتواصل بثقافتها العجيبة ازاء الارادة الوطنية التي يعبر عنها من خلال الهوية والوعي. وعليه، فان تلك الارادة تقع اليوم ما بين هاويتين بلا قاع أو قرار: هاوية الاستلاب الاجتماعي الى الفراغ بتفكيك النسيج العراقي واحراقه، وهاوية الهروب التاريخي الى الماضي ومآسيه وتناقضاته.



توصيات اخيرة

لا بد من إقامة التواصل الدّائم مع الهوية باعتبارها "ثروة عراقية حضارية" وإدماج البعد الثقافي في العملية التجديدية للعراق وللعراقيين بأكملها، وذلك في سياق يؤكد أهمية التفاعل بين الثقافة والتجديد وترسيخ الوعي بالأهمية الجوهرية بالهوية لتحقيق استعادة وطنية عراقية بشرية مُستدامة تتأسَّس على القيم الوطنية الثرية العراقية. ثم إضاءة قيم الحرية والعدل والمساواة والسَّلام، ومبادئ حقوق الإنسان وغسل ادمغة العراقيين مما حل بها في الخمسين سنة الاخيرة والوعي بالمفاهيم والمحددات والمصطلحات والتواريخ والجغرافية العراقية.. فالهوية ليست مجرد ثقافة عادية تزرعها اناشيد ومدائح ونصوص وخطب، بل إنها معلومات ووعي وثقافة عميقة وتفاعل ونشاط وشراكة وقيم عليا تعمل بفاعلية، في بناء المجتمع المدني العراقي الذي يمثل ثقلا حضاريا لا بدَّ منه، وقاعدة ضرورية، للمنطقة باجمعها، وان العراق واستراتيجيته هو المجال الحيوي للشرق الاوسط باكمله.

كانت "بلقنة لبنان" هي التعبير الدارج في أدبيات الحرب اللبنانية وما بعدها، ذلك أن البلقان كانت النموذج الأقرب لتوصيف حالة لبنان الطوائفية الحزبية في ذلك الحين. ومع بدء الاجتياح الأمريكي للعراق بدأت أقلام مثقفين قوميين تحذر من "لبننة العراق" ومن تحويله إلى مزارع طائفية واقطاعات سياسية، فأصبح النموذج اللبناني بدلا من البلقاني هو النموذج الملائم لتوصيف الحالة العراقية ما بعد الاحتلال، وها هم أصحاب أصحاب الأقلام أنفسهم يعبرون اليوم عن مخاوفهم من أن يعمم النموذج العراقي على دول أخرى في الشرق الأوسط هي على أجندة الادارة الأميريكية. وهنالك الآن من يكتب عن "عرقنة سوريا" الغد.

النقطة الفيزيائية الحرجة

من بلقنة لبنان الى لبننة العراق



كمي الملحم

ما يجمع التجربة العراقية مع التجربة اللبنانية، ليس التعدد الطائفي والاثني، إذ هو ثيمة ملازمة لدول كثيرة في العالم تأتي في مقدمتها دول أوروبا الغربية التي صاغت شكل الدولة الحديثة، كذلك إن التعدد في كل من تكوينات المجتمع اللبناني وتكوينات المجتمع العراقي، هو تعدد متباين بجوهره، بحيث أنه في الأولى مرسوم بحدود الطائفة والحزب، في حين يلعب التنوع القومي أضف إليه الديني والمذهبي عاملا حاسما في الصيغة الاجتماعية-السياسية العراقية.

لكن ما يجعل النموذجين متقاربين فعلا هو عجز كل من البلدين عن صياغة هوية وطنية من خلال مفردات التعدد هذه، كذلك عجز مجموع الطوائف والمذاهب والاثنيات في كلا البلدين عن انتاج مشروع وطني مشترك خارج حدود ما يعرف بـ"تقسيم الكعكة" وخارج حدود الانتهازية السياسية (سنتاول لاحقا موقع سوريا من هذين التعددين)، بحيث تنقلب معادلة (التعدد

ثروة) في عراق اليوم كما في لبنان الأمس لتضبح: (التعدد كارثة).

وإذا كان ثمة عبرة من طرح صيغة الفيدرالية في عراق ما بعد الاحتلال، وإن كان ثمة قراءة رضدية لنسخة الدستور الجديد، فلن تكونا سوى تأكيدين على فشل ستة عقود من مركزية الدولة العراقية الحديثة، التي لم تستطع أن تعيد انتاج المجتمع العراقي على أساس الولاء الوطني للدولة المركزية أو الانتماء لهوية وطنية، ولاعلى أساس الانتماء للهوية الاقليمية (العربية أو الاسلامية مثلا)، ولا على أساس الانتماء لهوية ثالثة ناجزة ومحققة ونهائية، في حين انزاح المجتمع العراقي إلى حواضنه ما قبل القومية الممثلة بالديانة والمذهب والطائفة والعشيرة. وهي أزمة يمكن تعميمها أيضا على عدد كبير من دول المنطقة منها سوريا، ليس سببها شمولية الأنظمة ودكتاتوريتها وحسب، بقدر ما هي نتيجة لضيق أفقها التاريخي.

فحزب البعث نفسه، الذي استقطب جمهور الخمسينيات والستينيات ببرنامجه القومي العلماني تحول في العراق في السنوات العشر الأخيرة من حكم نظام صدام حسين إلى حزب تحرسه مجموعة من القبائل والعشائر العربية، الذي اختار الرئيس المخلوع العودة إلى حاضنتها بعد أن تبدد حلمه القومي بضم الكويت.

علم الاجتماع السياسي يعبر عن هذا التراجع في خيار الانتماء بتعبير: "الانتقال من الموحدات الكبرى إلى الموحدات الصغرى":

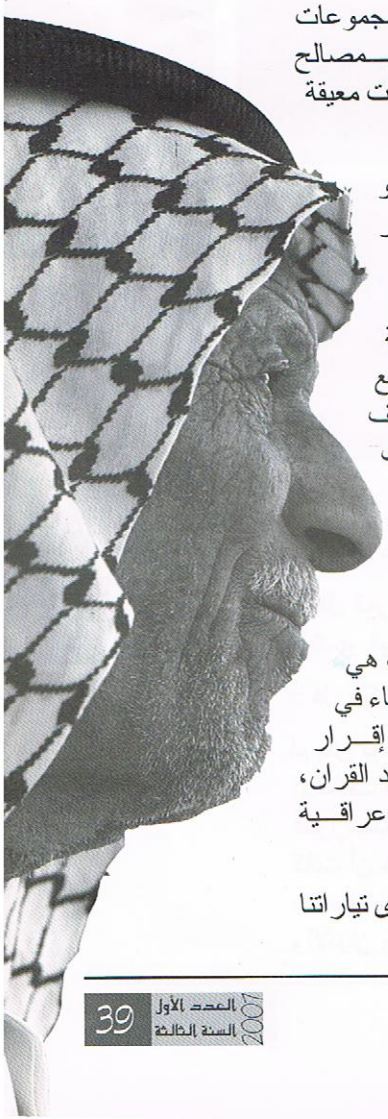
"الموحدات الكبرى" بمعنى الأمة والدولة والقومية والرسالة الثقافية، و"الموحدات الصغرى" بمعنى القبيلة والطائفة والعشيرة والمجموعة العرقية.

وحينما تفقد الدولة فاعليتها في انجاز موحداتها الكبرى التي استمدت منها شرعيتها السياسية (الوحدة والحرية والاشتراكية والرسالة العربية الخالدة في كل من سوريا والعراق) لا تجد مجتمعاتها سوى الموحدات الصغرى لتعود إليها كـ"وسائل دفاع ذاتية" وأن تتشبث بها كـ"شبكة من المعاني التي نسجتها بنفسها" وفق تعبير ماكس فيبر، ليغدو السؤال الهوياتي/ الثقافي سؤالا مؤسسا لما بعده من الاستحقاقات الوضعية اللاحقة ولتغدو هوية العراق بمثابة "النقطة الفيزيائية الحرجة" في العراق الجديد.

الجدير بالملاحظة أن أول من تبنى خطاب الانتقال هذا هو الادارة الأميركية نفسها، ليتلقفها فيما بعد زعماء الدول العربية وكذلك وسائل الاعلام العربية. فقبل أربع سنوات فقط، وعلى الرغم من الحرب الأهلية الباردة التي كان يعيشها المجتمع العراقي، إلا أن مفردات من نوع "شيعي" و"سني" و"مندائي" لم تكن ظاهرة في الخطاب السياسي المتداول، بل كانت مستهجنة حتى من أكثر الفرقاء تصادما مع القومية العربية، ليأتي تعبير بريمر عن "مثلث سني للمقاومة" حجر زاوية في التأسيس لشكل من الخطاب كهذا، وليأتي مجلس الحكم المؤقت في تموز 2003، بصيغة محاصصة طائفية قومية تكرس "الوحدات الصغرى" كأساس سيصاغ عليه الدستور العراقي لاحقا.

والصيغة التي أتت عليها مأسسة الهوية العراقية في الدستور الجديد لا تخلو من الابتذال السياسي أقله لسببين:

الأول: إن مجتمعات ما بعد الثورات الثلاث (الاتصالاتية، المعلوماتية، الجينية) هي مجتمعات تنزع لتفكيك الدولة القومية نفسها لصالح مجموعات واحواض اقليمية أوسع تعبر عن نفسها بمصالح اقتصادية، أي أن الموحدات الكبرى نفسها باتت معيقة لنمو هذه المجتمعات فما بالك بالصغرى.



والثاني: هو أن ما يحدث في العراق اليوم هو عقد قران بين منظومتين إحداهما هي الأكثر تخلفا بمقاييس الدولة المدنية الحديثة والفكر السياسي والقانوني الحديث (المرجعيات الطائفية والعرقية) والثانية هي الأكثر حداثة بنفس المقاييس(المواطنة والمساواة والمجتمع المدني واللبرلة السياسية...). وهذا لا يختلف من حيث الجوهر مع منظومة حزب البعث العراقي المنحل التي كانت علمانية من جهة، ودكتاتوية شمولية من جهة ثانية، الثنائية نفسها التي يحكم بها العراق اليوم حكم بها صدام سابقا...

وثيقة الزواج هذه بين فتاة يافعة وعجوز هرم، هي مسودة الدستور العراقي التي خضعت للاستفتاء في منتصف تشرين الأول من العام 2005، فأتى إقرار الوثيقة الدستورية مشبعا بصياغات تبارك عقد القران، وتبذل جهدا في عكسه بصيغة هوية وطنية عراقية جديدة.

فيأتي في نص الديباجة مثلا: استجابة لدعوى تيارانا

الدينية والوطنية (لاحظ تسبيق الدينية على الوطنية)، وإصرار مراجعنا العظام ومصلحينا وقوانا الوطنية (لاحظ أيضا نفس التسبيق)... زحفنا لأول مرة في تاريخنا إلى صناديق الاقتراع...

تسبيق الديني على الوطني، وتسبيق فقيه الدين على رجل السياسة ليس بكارثة كبرى بقدر كارثة أن ذهاب المواطن العراقي إلى صندوق الاقتراع (زحفا) هو ليس إلا استجابة لنداء المراجع والمصلحين!











مواضع كثر أخرى في مسودة الدستور تشير إلى فوضى الهوية العراقية الجديدة وإفلاس تعبيراتها حتى على المستوى اللغوي. فالدستور العراقي لم يستطع على الرغم من جهود حثيثة بذلتها القيادات العراقية، الوصول إلى صياغة لغوية تحدد هوية الدولة العراقية بشكل واضح حين كان من الضروري تثبيت "الموحدات الكبرى" في الدستور أسوة بدساتير الدول الأخرى:

- هل العراق إسلامي؟ وفي حال كان كذلك هل جاء تثبيت إسلاميته دستوريا كسلطة فقهية أم كحوض ثقافي؟

- هل هو عروبي الهوية؟

- هل العراق هو العراق فقط، هل هو "استعراقي" وفق ما تدعو إليه بعض النخب؟

- هل هو تعددي الأوجه؟

لم يكن بإمكان أطراف المفاوضات الرئيسيين (قائمة الائتلاف الشيعية، والعرب السنة، والتحالف الكوردستاني) التوصل إلى الصيغة المنشودة، والنتيجة كانت أن خرجت المادة الثالثة من الدستور بصياغة هلامية توفيقية تقول: "العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الاسلامي، لكن العالم الاسلامي ليس فضاء محددا، فهو يمتد من جاكرتا إلى كازابلانكا ويشمل في عداده دولة من نوع تركيا كما مملكة من نوع العربية السعودية، ومن ثم كون الشعب العربي في العراق جزءا من الأمة العربية يجعل سبعة ملايين كردي ومئات الالاف من عراقيي القوميات الأخرى (توركمان، فيليين، فرس...) خارج معادلة التصنيف الثاني، مما يزيد غموض الهوية العراقية أكثر.

الصيغة اللغوية في المسودة الأساسية (التي تم التعديل عليها) أتت أكثر من هلامية.. كانت في الواقع مثيرة للسخرية! إذ إنها تقول: "الدولة العراقية جزء من العالمين العربي والإسلامي، أو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي".

المعروف أن كلا المنظمتين المذكورتين هما منظمتان دوليتان لا يمتلكان أية سلطات سياسية فعلية، والانضمام إلى إحداهما أو الانسحاب منها لا يلغي عروبة الدولة أو اسلاميتها كما لا يؤكدهما، كذلك فإن الدولة أيا كانت، أكثر أصالة من منظمة بهذا الوزن السياسي المزري. وكان أكثر حفظا لماء الوجه لو قال سياسيو العراق: العراق عضو في منظمة الامم المتحدة مثلا!

ليست هذه النقطة بالتحديد هي كعب آخيل مشروع انتاج الهوية العراقية الجديدة، إذ إن التشخيص الدستوري للمسألة ما هو إلا معركة داخل الحلبة ووسط تصفيق الجمهور، في حين تجري المعارك الأكثر أهمية وحسما في مكان آخر بعيدا عن الحلبة، وفي منأى عن ديباجة الدستور العراقي وأبوابه ومواده:

ثمة تسييس للغة الدستورية في عراق اليوم تبعه تسييس للهوية عطل وظيفتها كحاضنة للقيم العراقية المطلقة؛ كان على الهوية العراقية أن تكون حاضنة لقيم العراقيين، و أن تدير أزمة (أنا/ نحن)، لكن سذاجة الحل اللغوي الذي اتى عليه سياسيو العراق نقل أزمة الهوية العراقية من مربع السياسة إلى مربع الثقافة، من مربع الإرادات الإيديولاوجية إلى مربع القيم الوطنية، من ميدان الظرفي والطارئ إلى ميدان التأطير المعرفي، من المجسّد إلى المجرّد.

باستعارة أخرى (وهي من سخريات القدر لا شك)، باتت قوات الاحتلال الأميركي هي الدعامة التوحيدية الوحيدة في بلاد الرافدين.

دساتير لا دستورية

"العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة، هدفه الأساسي تحقيق الدولة العربية الواحدة، وإقامة النظام الاشتراكي". [من المادة (1) من الدستور العراقي المؤقت 1970]

"الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة". [من المادة(1) من الدستور السوري 1973]

كلا الدستورين، الدستور العراقي السابق والدستور السوري الحالي يتبرآن ضمنا من الدولة التي صاغتهما، ومن خطيئة استمرارها في الزمان والمكان. الدستوران أيضا يسحبان شرعيتها التاريخية والأخلاقية، ويعدان بزوالها كأسمى أهدافهما.

الدولة في العقيدة السياسية البعثية التي صاغت الدستورين ليست دولة نهائية لأبنائها، هي دولة قطرية، مسكونة بالعار ومصنوعة بالمؤامرة. هي تركة ثقيلة حملها الأبناء، لم تنتج بمبادرة ذاتية منهم ولم تكن يوما ما مطلبا سياسيا لهم. موظفان من الدرجة الثانية في سفارتي فرنسا وانكلترا رسما شكلها وسطرا حدودها.

الدولة أيضا في كلا الدستورين هي نقلة مرحلية، تنسجم مع الجذر اللغوي العربي لكلمة "دولة" (من: دال، يدول)، أي يتغير. هذا التنظير القومي البعثي (وهو ليس بعثيا فقط على أي حال) الذي طبع دستوري البلدين لا يعكس سوءا في التشخيص التاريخي لأزمة تشكل الدول العربية الحديثة (على الرغم من عموميته وسطحيته)، فالدول العربية رسمت فعلاً (معظمها على الأقل)، بالحدود الراهنة، وفق مصالح الدول الكبرى التي ورثت التركة العثمانية. وهي صيغت على هذا الرسم لتقوم بوظيفة اقليمية محددة ضمن نظام إقليمي محدد. ليس ذلك فقط، بإمكاننا ان نقول ايضا، ان التشخيص التاريخي الذي ينطوي عليه الدستوران، ينسجم مع الضمير الجمعي للغالبية الكبيرة من سكان البلدين وسكان بقية البلدان العربية، بقدر ما ينسجم إلى حد كبير مع الوقائع التاريخية.

أن تكون مواطنا

البؤس في هذا التنظير لا يأتي من مغالطته للتاريخ، بل يأتي من اكتفائه بالتاريخ. يأتي من كونه تاريخياً وحسب.

التاريخ لا يكفي لصناعة رابطة وطنية، والمشترك لا يتحول إلى شراكة اتكاءً على وحدة التاريخ أو الجغرافيا.

الأهم في الرابطة الوطنية التي تجمع مواطني الدولة الحديثة في دستور واحد هي أنها رابطة وضعية (تعاقدية) لا أنها رابطة تاريخية. وقوة الرابطة الوطنية تأتي من تعاقديتها لا من تاريخانيتها؛ من الحاضر المشترك لا من الماضي المشترك، من الحق والواجب المدنيين، لا من الحق والواجب التاريخيين، من المساواة في الدستور، لا من المساواة في اقتسام خطأ الجغرافيا.

باختصار شديد: الرابطة الوطنية تأتي من المواطنية.

باختصار أشد: أن تكون مواطنا سوريا أو عراقيا، يعني أن تكون مواطنا قبل كل شيء.

ما حصل في الدستورين هو تغييب للشرط الوضعي التعاقدي (شرط المواطنة)، وارجاء للشرط التاريخي. ما حصل أيضا أننا ندور حائرين بين هويتين: الأولى تعاقدية ومغيبة (الهوية السورية أو العراقية) والثانية تاريخية ومؤجلة (الهوية العربية). الفرق بين الهويتين واضح: الأولى نصنعها أما الثانية فنرثها.

لم نصنع الأولى ولم نرث الثانية، وهويتنا الوطنية باتت جلدا للذات لا وعيا بها.



هوية ميتافيزيقية

من المفارقات المنهجية التي أتى عليها الدستوران قبولهما بالدولة القطرية (المرحلية)، ورفضهما للهوية القطرية، فالدولة القطرية في عقيدة البعثين أمر واقع، لكن الهوية القطرية إقرار بالواقع.

كذلك: لا توجد مسافة نقدية بيننا وبين إحدى هويتينا (القطرية أو القومية):

ليس من المتاح طرح الهوية الأولى في سؤال، وليس من المباح طرح الثانية في مساءلة. القطرية مدنسٌ لا يجوز لمسه، والقومية مقدّسٌ ليس بالمقدور مسّه.

التنظير لدولة قطرية (السورنة أو العرقنة) صار يعني أنك تنظر في السوق السوداء، والتنظير لدولة قومية صار يعني أنك تنظر خارج السوق. في الخريطة الأيديولوجية في سوريا نجد هذا المفارقة فاعلة:

هنالك عقائد "فوق سورية": (أحزاب قومية عربية، إسلامية، وماركسية)، وهنالك عقائد "تحت سورية" (أقوامية عرقية معظمها احزاب كردية). ما من احد قدم تنظيرا منسجما لهوية سورية، أو على الأقل لمشترك سوري، فالولاء "الفوق" أو "التحت" سوري يعكس قصور ومحدودية الولاء لهوية سورية ويعوض عن غيابها بنفس الوقت، لكن من جهة أخرى ما من أحد قدم تنظيرا منسجما لهوية فوق أو تحت سورية، هما أيضا هويتان محدودتان وقاصرتان. نحن نستدعي سوريتنا عندما نعجز عن استدعاء عروبتنا، أو عندما نود التعويض عن فقدانها.



لم يعد وصف الهوية بالقلقة وصفا ملائما؛ هي الآن هوية ميتافريقية، هوية خارج الواقع، منفصلة عنه، لم نرها يوما، لكننا نعتقد بوجودها، وفي احايين كثيرة، نسبح بحمدها.



بين عار القطرية وفضيلتها

نحن هنا لا ننتصر لهوية سورية أو لهوية عربية، كما اننا لا نعد هاتين الهويتين نزاعيتين فيما بينهما، أي أن إحداهما تزيح الأخرى أو حتى تنافسها. نحن نناقش الخيارات المطروحة أمام "ساكني" هذه المساحة الجغرافية، ونبحث في هوية تعاقدية، تجعل من الـ"ساكن" مواطن.

الهوية التي ننتصر لها هي الهوية التي تستند إلى وجود متحقق وعيني ومتحرك، والتي تنسجم مع معطيات الفكر القانوني والسياسي الحديث (لم يعد هذا الفكر حديثا!)، أكانت هذه الهوية سورية أم كانت قومية أم متعددة القوميات.

في المادة الثامنة من الدستور السوري نجد ما يلي: "حزب البعث العربي الاشتراكي قائد في الدولة والمجتمع ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية".

في الدستور العراقي السابق نجد ما يوازيها (المواد المتعلقة بمجلس قيادة الثورة وصلاحياته). المواد السابقة ألغت أي تعاقد (مواطنة) في كل من الدولتين، باستثناء التعاقد ما بين الحزب الحاكم والدولة، أي ما بين الحزب ونفسه (إلغاء المواطنة وتحزيب الدولة). هذه المواد تشكل عقدا اجتماعيا سياسيا بين السلطة والدولة يقوم على "القوة العارية" ويفضي إلى تماهي السلطة بالدولة.

بمقدورنا القول إن هذه المواد المنشورة في الدستورين مواد لا دستورية طالما انها تلغي المساواة السياسية بين المواطنين وطالما ان الحزب الواحد فيها يمارس سلطة "ولاية الفقيه"، وصاية على الأحزاب، ووصاية على الجهاز القضائي، ووصاية على البرلمان، ووصاية على الثقافة، ووصاية على التعليم، ووصاية على الدولة.

النتائج السريعة المستخلصة من التجربة العراقية تقول إن غياب التعاقد بين المجتمع العراقي ودولته في الفترة السابقة لم يضمن للحزب القائد البقاء بل كان سببا في زواله، لكن بنفس الوقت، غياب التعاقد في هذه الفترة الطويلة كان سببا مركزيا لما آلت إليه الأوضاع العراقية اليوم بحيث انتقل الخطاب السياسي في العراق اليوم من "عار الدولة القطرية" إلى "فضيلة" الحفاظ على الدولة القطرية والحؤول دون تفتيتها إلى كيانات أصغر. (الحصار ومن ثم الاحتلال الأمريكي مسؤولان بدرجة موازية عن الأوضاع الحالية لكن هذا موضوع آخر). الدستوران في دولتي البعث (السابقة والحالية) يستظهران دولة قطرية مرحلية، لكنهما يستبطنان نظاما دائما يحكمها.

الدولة "القطرية" عار الأمة لكن النظام الذي يحكم الدولة "القطرية" شرف الأمة، الدولة "القطرية" دولة مرحلية لن تدوم، لكن النظام الذي يحكم الدولة "القطرية" نظامٌ خالدٌ للأبد!

نتيجة: هذان الدستوران "لا دستوريين"، لأنهما ببساطة شديدة لا تعاقديين...







ربما تبدو أسطر هذا المقال جنوناً آخر مضافاً لما يشهده الواقع العراقي منذ أكثر من ست وثمانين عاماً متتالية. . . . وأنا أعي أنها ستثير عدداً من ردود الفعل. . لكن هل يمكن لنا لمرة أن نكون أكثر صدقاً وصراحةً مع أنفسنا

إذ يبدو جلياً، وبكل مشاهد القتل والخراب المرعب والمجاني التي يشهدها الشارع العراقي. . . والتي مارسها ويمارسها بعض العراقيين ضد بعضهم الآخر. . . فضلاً عن حروب كبرى ثلاثة في عقدين من الزمن. . . وحرب يومية مستمرة منذ أربع سنوات تقريباً. . . هو أن ما كان سينتج (بل نتج) عن ذلك، مجتمعا مريضا بآلاف العلل النفسية والاجتماعية. . . ومنها علة (الهوية).

في السؤال السوسيولوجي للهوية

عراق واحد... عن أي مجتمع نتحدث ؟



د. علي وتوت

لكن حرب الجميع على الجميع بتوصيف (هوبز) تبدو خارج إرادة العراقيين على الفهم، وأيضاً خارج إرادتهم في العيش المشترك على أرض العراق... ففي مرحلة اهتزاز شرعية الدولة الراحلة في ظل الأزمة الاجتماعية والسياسية للدكتاتورية ومن ثم انهيار الدولة بفعل الاحتلال، أصبح من السهل نكوص الجماعات الاجتماعية في العراق إلى هوياتٍ وانتماءات أولية (تقليدية).

فمنذ أربع سنوات تقريباً حين وطأت دبابات الاحتلال الأميركية أرض بغداد... وطأت عراقاً (موحداً)... لكنه ليس (واحداً)... أدرك معظم العراقيين أن هناك عدداً متزايداً من الأسئلة المشككة بالهوية الواحدة للدولة الحديثة الراحلة، أولها يتعلق بماهية الهوية العراقية. فمن العراقي ؟ ومن ليس كذلك ؟ ولكن قبلاً يجب

التساؤل عما تعنيه الهوية؟ وما الذي يحدد شرطها؟ وهل هي لغة أم ثقافة؟ وبأي مفهوم للثقافة؟ وهل أن الهوية مبنية على الأحادية أم إنٍ محورها قائم على التعدد؟ فإذا ما كان المرء وحيداً في الكون فهل يعقل أن تكون له هوية؟ وما الذي يجعل انتماءً بشرياً منتجاً في حين لا يجعل الآخر كذلك؟ وهل يمكن أن نسأل الآن: من نحن؟ كما فعل صاموئيل هنتنغتون ذلك، أو أنٍ نحاول معرفة ماهية هويتنا؟ أم أن السؤال يبدو جنوناً هو الآخر؟ وهل هناك فعلاً أزمة في الهوية؟ أم أنها أزمة بأصل الاجتماع السياسي للعراقيين... أي أزمة وجود بالأصل... إذ هل شكلت التجمعات الاجتماعية العراقية- تقليدية أم حداثية- مجتمعاً موحداً ذات يوم في تاريخها؟ هذه الأسئلة وغيرها مما سنحاول إجابته عبر أسطر مقالتنا هذه. عليه فإن السؤال السوسيولوجي للهوية يستقي أهميته من دخول مفهوم الهوية بطريقة مباشرة أو غير مباشرةً في تحديد كمٍ مرعب من الإشكاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي انبنى أو ما زال ينبني عليها الاجتماع السياسي القائم في حدود الجغرافيا السياسية للعراق الحديث. ففيما وراء التدهور الخطير في الوضع العراقي منذ السقوط المفزع لدولة النظام الشمولي السياسي السابق، والذي يعكسه بشكل واضح الملفان الأمني والاقتصادي، هناك في الحقيقة تدهور في واقع الاجتماع السياسي في عراق الدولة الراحلة على مرّ تاريخها، يتضمن الأسس التي قام عليها هذا الاجتماع وتلك التي نتجت عنه.











إن العودة إلى التاريخ بتصورات نمطية جاهزة Stereotypes مثل إن العراق ذو الحضارة أو الحضارات التي تصل إلى ستة آلاف عام... كان واحداً تعبر عن خواء ثقافي وعجز في مواجهة الحاضر ومشكلاته. إن العراق اليوم يمر بأزمات.. بل بكوارث مرعبة ليس أقلها وجوده ككل.. وهوية أفراده وجماعاته... لذا ينبغي علينا مواجهتها بشجاعة.. فأين مجتمع العراق ذي الحضارة من كل ما يرتكب على أرضه من مجازر يومية مثلاً... أليس هذا تناقضاً جلياً في حد ذاته... هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن هذا التناقض يثير خيبةً أخرى تتمثل في جدوى البحث عن إجابات للسؤال السوسيولوجي عن الهوية في ظل تلك التصورات النمطية.

في جدوى السؤال السوسيولوجي

لطالما صيغت قضايانا السياسية والاجتماعية صياغات شكوكية.. استفهامية.. ولم تحظَ بأجوبة تاريخية اجتماعية، متناسبة مع مستلزمات العقل العلمي الدقيق... فنجم عن ذلك... تصورات وعقائد التباسية(1) ان فهم منطق القضايا والوقائع الاجتماعية يجب أن يظل هاجس السوسيولوجيا، مثلما أن فهم التحولات المجتمعية لا يكون متاحاً إلا بواسطتها، فمقترب الفهم يفيد في تحديد مشكلات الاجتماع الإنساني وهمومه وطموحاته الكبرى. وهذا يضعنا أمام الأدوار المهمة التي يمكن أن تقدمها الرؤية السوسيولوجية للمجتمع. لأن الفهم يساعد على القراءة الواعية لا المتسرعة للوقائع الاجتماعية مما يؤدي إلى استحضار الحذر الإبستيمولوجي (المعرفي). لهذا لا يمكن تصور معرفة سوسيولوجية أصيلة ما لم تكن منشغلة بالفهم الذي يربك ويفكك ويقطع أولاً وأخيراً مع الأحكام العامة. فالسوسيولوجيا تجعلنا نتأمل الظواهر والتحولات بعين نقدية خالصة، وهي تحرر الباحثين فيها من اليقينيات الجاهزة، وتقودهم إلى طرح الأسئلة المهمة، فهي تمكنهم من قراءات غير متوفرة للجميع، لهذا يمكن القول بأن السوسيولوجيا ممارسة نخبوية(2).

عليه فإن المقترب السوسيولوجي لفهم قضايا ومشكلات المجتمع في العراق يكاد يكون أساسياً، ذلك أن الظواهر والأفكار والمقولات الأساسية المطروحة والسائدة في العراق تميل دائماً نحو الغموض والإلتباس، بمعنى أنها بحاجة إلى المزيد من الوضوح والتحديد الذي يخرجها من العتمة إلى النور. ولذلك يمكن للسوسيولوجيا تحديداً أن تحد من تسيب هذه المقولات، لأن السوسيولوجيا

تجبرها على العودة إلى أصولها الاجتماعية، فتصبح أكثر نسبية، في الوقت نفسه، تصبح أكثر فهماً. والهوية شأنها شأن المفاهيم الاجتماعية الأخرى تفترض مقاربة سوسيولوجية للإلمام بها وتحديدها.

ففي ظل ثقافة العنف السائدة، ثقافة القتل والتهجير على الـ(هوية)، ثقافة السيارات المفخخة والعبوات الناسفة، ثقافة قطع الرؤوس، ثقافة قنابر الهاون وصواريخ الكاتيوشا التي تسقط على بيوت الآمنين ولا تفرق بين الشيخ المسن والطفل الرضيع، ولا تفرق بين المرأة والرجل، ولا تفرق بين السني والشيعي، ولا تفرق بين المسلم والمسيحي ولا الصابئي والإيزيدي، ولا بين العربي أو الكردي أو التركماني، يبدو الجميع مستهدفون بالقتل لا لذنب ارتكبوه سوى أنهم عراقيون لم يرضوا التخلي عن العراق.

في ظل هذه الثقافة التي تمثل صورة العراق اليوم، يبدو العنف هو الطاغي في الاجتماع السياسي للعراقيين، ويشترك في هذا جميع الجماعات والقوى المتصارعة في العراق والتي ترى في العنف بأقبح صوره بطولة! ولذا يعدُّ المقترب السوسيولوجي ضرورياً لفهم ما يحدث وقراءته بوعي، إذ إن من البديهي أن ينتمي الفرد إلى جماعة اجتماعية ما، قد تكون عقيدة دينية أو مذهب أو طائفة أو حزب سياسي أو أي جماعة من الجماعات. وتعدد الانتماءات لا يعني أن يكون هناك تناقض أو خلل، كما لا يعني أن يلغي واحدها الآخر، أو يقصيه. إن الانتماء الاجتماعي والسياسي مشاعر مكتسبة، ومسألة شخصية لكل منا الحق به. ومن حيث هو مسألة شخصية يميز الواحد منا من الآخر، ويولد مشاعر مختلفة من قبول ومشاركة، حياد أو عدم تقدير (3).

لكن الشائع مثلاً إضفاء معنى إلتباسياً على الآخر المغاير (المفارق) في ظل هذا التنوع الذي يعيشه المجتمع في العراق، كأن يعتقد المسلمون السنة في الجماعة الإسلامية العراقية أن المسلمون الشيعة شركائهم في الوطن والعقيدة والعروبة هم (أقل توحيداً منهم) وأقل انتماءً للوطن... أو كما صار يتم وصفهم الآن (صفويون !!!)! مثلما أن المسلمين الشيعة يعتقدون بأن المسلمون السنة في الجماعة الإسلامية العراقية (أقل إيماناً منهم)، وهم مهتمون بالبحث عن السلطة دوماً، ويطيعون الحاكم مهما كان ظالماً وهم (وهابيون) و(تكفيريون) و... ما إلى ذلك من العقائد الالتباسية.

وعليه يمكن القول إن الانشغال بالهوية ليس عيباً ولا سلوكاً مثيراً للانتباه والاستغراب. فالهوية عبارة عن تلك القيم الاجتماعية، التي تحتاج إلى جهد إنساني متواصل، لصياغتها بشكل حقائق اجتماعية وحضارية.

يبقى من الضروري التذكير بأن الكثير من الأفراد يرفضون (الشعور) بأنهم في أزمة، لأن الهوية عند غالبية البشر أيضاً عنصر اطمئنان بامتياز، لا بالعقل. ويمكن القول بأريحية أن هناك من يعيش ويموت من دون أن يشعر بأنه في أزمة. ففي عالم أصبح الخوف فيه إستراتيجية هيمنة وسيطرة للقوة الأعظم، يمكن القول أن البحث عن عناصر اطمئنان ذاتية تصبح الملاذ الضروري للأضعف. لكن هذا الملاذ يحمل كل التناقضات التي دفعت بالجماعة إلى التراجع نحو عناصر يمكن الاطمئنان لها بعفوية(4).



في النظرية... ما تراه السوسيولوجيا في الهوية

مفهوم الهوية سوسيولوجيا متعدد الجوانب، ويمكن مقاربته من عدة زوايا. فالهوية بشكل عام، تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم، ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكل هذا الفهم انطلاقاً من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة. ومن مصادر الهوية هذه: الطائفة، والدين، والإثنية، والطبقة الاجتماعية، والجنسية.

إن الهوية سيرورة أيضاً، ومن ثم أزمات. فالهوية تتكون عبر أزمات وليس العكس، كونها حركة تتكون عبر الأزمات. من ثم، وعلى الرغم من أن أساسها المفهومي قائم على الثبات، فهي في تغير دائم، سريع، أم بطيء، بعوامل ذاتية أو خارجية لا يهم. المهم هو أن عمق أي شعور بالهوية قضية نسبية في المطلق. وفكرة الجمود في الهوية، التي قادت اليسار التقليدي للخوض في مواجهة نظرية وسياسية بين الحرية والهوية، المواطنة والانتماء، الـ(نحن) والآخر، هي ابنة أحكام مسبقة وثنائيات تحتضر لم يعد لها من معنى إلا لتفسير واقع إيديولوجي نمطي صنعه المثقف

والسياسي(5).

ويتحدث علماء السوسيولوجيا في العادة عن نوعين من الهوية هما:

- الهوية الاجتماعية.
- الهوية الذاتية (أو الشخصية)(6).

ويمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل، غير أنهما مترابطان بشكل وثيق. ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذاك. وفي الوقت نفسه فإن هذه المؤشرات تحدد موضع الشخص بين أفراد آخرين يشاركونها الخصائص نفسها. ومن الأمثلة على الهوية الاجتماعية: الطالب، الأم، المحامي، الآسيوي، الكاثوليكي، المتزوج وغيرها.



إن تعدد الهويات يعكس أبعاداً عدة من حياة الناس. وقد تكون التعددية في الهويات الاجتماعية مصدراً محتملاً للصراع بين الناس، غير أن الأفراد في العادة ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان والمكان(7).



وعلى هذا فإن الهويات الاجتماعية تتضمن أبعاداً اجتماعية. فهي تعطي مؤشرات على أن الأفراد (متشابهون) مثلهم مثل غيرهم من الناس. والهويات المشتركة التي ترتكز على منظومة الأهداف والقيم والتجارب المشتركة تستطيع أن تشمل قاعدة مهمة للحركات الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك الحركات النسوية والبيئوية، ونقابات العمال وأنصار الحركات الأصولية الدينية أو الدنيوية أو الوطنية. ففي مثل هذه الحالات تتخذ الحركات من الهوية الاجتماعية المشتركة مرتكزاً ومصدراً قوياً لتوجهاتها وأنشطتها(8). ولكن من أين تأتي هذه المشابهة بين الأفراد في المجتمعات البشرية؟







إن كل المجتمعات البشرية التي امتد وجودها في الزمان والمكان، تتميز بحدٍّ من الفهم المتبادل بين أعضائها shared understandings الذي ساعد البشر على أن يعيشوا معاً، والذي يعمل كقاعدة لإشباع الضرورات الحياتية لأعضاء المجتمع نفسه. وهذا يعني أن كل فرد من أفراد هذه المجتمع ليس من الضروري أن يشارك في المفاهيم الخاصة بالمجتمع والمتضمنة في الثقافة نفسها، ولكن الحرص في المشاركة أو عدمها لا ينفي كون بعض المفاهيم عامة، يتوجب على الأفراد كلهم المشاركة فيها، مع وجود مفاهيم قد لا يشترك فيها إلا البعض من الأفراد(9).

وإذا ما كانت الهويات الاجتماعية دليلاً على تشابه الأفراد، فإن الهوية الذاتية (أو الشخصية تضع الحدود المميزة لنا بوصفنا أفراداً. وتشير الهوية الذاتية إلى عملية التنمية الذاتية التي نرسم من خلالها الملامح المميزة لأنفسنا ولعلاقتنا مع العالم حولنا. وتستمد فكرة الهوية الذاتية كثيراً من عناصرها في السوسيولوجيا من أعمال المدرسة التفاعلية الرمزية، إذ يسهم التفاوض المستمر بين الفرد والعالم الخارجي في رسم وإعادة تشكيل تصوره (تصورها) عن نفسه (نفسها)، كما يسهم التفاعل بين الذات والمجتمع في ربط العالمين الشخصي والفردي ببعضهما البعض)(10) فالأدوار المتعددة والمتنوعة التي يؤديها الفرد في حياته الاجتماعية تلعب دوراً رئيساً في تشكيل هويته الفردية، إذ قد يكون أحدهم مثلاً أباً للأسرة وطالباً في الكلية، لكنه حالما يتخرج يصبح مهندساً، فتتحول هويته الذاتية تحولاً مهماً، وقد ينتخبه زملاؤه المهندسون رئيساً لنقابتهم فيلعب دوراً آخر... هكذا فإن الهوية الذاتية للفرد تتغير باستمرار فتضيف إليها ممارسة الحياة سمات وتحذف أخرى.

وفيما تعمل البيئة الثقافية والاجتماعية عملها في تشكيل الهوية الذاتية، فإن العامل أو الخيار الفردي يقوم بدور مركزي مهم في هذا المجال(11).

إن (سيرورة الحضارة) هي التعبير عما يدعى (سيرورة التفريد) التي تنتقل بالبشر من الأشكال الأولى لتمايز الجماعات على أساس روابط الدم والدين واللغة والتقاليد. وإن تبدو معطيات ما قبل الحضارة الغربية المعاصرة غير واضحة المعالم والدلالات، فإن مركزة السلطة- بحسب نوربرت إلياس- في دول من نمط جديد يفترض احتكار العنف الشرعي وجمع الضرائب

من قبل أمراء صاروا رؤساء دول. سيجعلهم يبتكرون المراقبة الذاتية على النفس كوسيلة تضمن سلطانهم(12).

وإذا ما تتبعنا التغيرات في مفهوم الهوية الذاتية في المجتمعات التقليدية والحديثة، لرأينا ابتعاداً عن العوامل الثابتة الموروثة التي كانت في الماضي توجه تكوين الهوية. وإذا كانت هوية المرء في الماضي تتأثر بصورة أساسية بانتمائه إلى جماعات اجتماعية عريضة، أو ترتبط بعوامل ذات صلة بالطبقة أو الإثنية أو الجنس، فإنها الآن قد غدت أقل استقراراً، وتعددت فيها الجوانب والأبعاد. كما أن عمليات النمو الحضري والتصنيع، فضلاً عن تفكك التشكيلات الاجتماعية السابقة قد عملت كلها على التقليل من آثار القواعد والتقاليد الموروثة. وأصبح الأفراد أكثر حراكاً من الوجهتين الاجتماعية والجغرافية. وأدى ذلك إلى تحرير الناس من الجماعات الكثيفة الترابط والمتجانسة نسبياً، والتي كانت الأنماط القيمية والسلوكية تتحدر وتتسلسل بصورة ثابتة فيها من جيل إلى جيل آخر. كما أسفر ذلك عن إفساح المجال لبروز مصادر أخرى لمعنى (الهوية)، لتلعب دوراً أكبر في رسم تصورات الناس عن هوياتهم(13).

من جهة أخرى، فقد يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى هكذا قد يتم التعبير عن الهوية في كثير من الأحيان بلغة الجنسية، وليست الجنسية وضعية سياسية قانونية فحسب، فهي كذلك كل ما نعتقد أنها خصائصنا الاجتماعية المميزة، السمات التي نتقاسمها مع المواطنين المماثلين(14)، الشيء الذي يحيل على تزاوج غير واضح المعالم بين الروابط المحسوسة والخارطة السياسية والقانونية، بل والجغرافية للعالم، ما يضعنا أمام أحد أهم الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح على هامش علاقة العولمة بالهوية تتعلق بسؤال المكان، فهذا الأخير الذي ظل على امتداد عمر التركيبة السياسية التقليدية، ممثلة في الدول الوطنية، مكاناً مغلقاً على مجموعة من الفاعلين الحاضرين في علاقات تقوم وجهاً لوجه قد أصبح مجالاً كونياً مفتوحاً لتفاعلات أبعد من نطاقه المحدد، يدخل فيها أفراد غير موجودين بالمكان، وأحداث لا تحدث في المكان ذاته(15).

إن الوظيفة الرئيسة للهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صياغة مشتركاتها العامة أو مجمل ثقافتها، بما ينسجم والمنطق العقدي والتاريخي لها. فاللغة مثلما هي العشيرة والقبيلة والأثنية والدين والطائفة، بل والدولة أساساً كلها عوامل تشكيل وفبركة وإنتاج لهويات امتلكت قوة التواجد على اختلاف الامتداد في الزمان والمكان. ولا يمكن الحديث عنها باعتبارها أنماط صافية للجماعات البشرية(16).

ويمكننا أن نخرج مما سبق بإجابات عن الأسئلة التي تخص السمات العامة للهوية، أهمها:

1- إنها تمثل السمات الجوهرية في ثقافة الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد في وجوده الاجتماعي، فالعراقيون كما شخص ذلك أستاذنا الكبير الدكتور الوردي يحملون شخصية ازدواجية، على الرغم من التوصيفات الأخرى المعروفة عنها، فهي شخصية صعبة المراس، صعبة الانقياد، شديدة الاعتداد بنفسها.

2- إن شرطها يقوم على التناقض فهي (ثابتة) و(نابتة) بحسب التوصيفات التراثية، أي أنها مستقرة وغير مستقرة في ذات الآن.

3- تقوم على الانتماء المرتبط بوجود الإنسان وعليه فإنها تمثل عنصر اطمئنان للفرد والجماعة.

4- لا يمكن تصورها إلا في التعدد. إذ إن محور الهوية قائم على وجود الآخر، ذلك أنه يجب أن يكون ثمة آخر مميز (عني) حتى أعرفني) أو أشعر بـ(اختلافي) عنه.... فوجود الآخر شرط لوجودي... إذ يجب أن يكون ثمة آخر.. بل إن تفاعلاً مع هذا الآخر يجب أن يحدث ويتواصل.

عليه فإن المشتركات العامة أو تلك التي تحظى بقبول عام هي ما يميز ماهية المجتمع أو الجماعة الاجتماعية وصيرورتها، أو بكلمة أخرى هويتها. والحق أننا يمكن أن نسأل وبدهشة وفقاً لهذه البديهية:

- هل هناك مجتمع عراقي؟



في واقع الاجتماع العراقي... ضياع الهوية

تضم الكثير من دول العالم سكاناً ينتمون إلى عدة مجموعات تتمايز عن بعضها البعض من ناحية اللغة أو

الدين أو الإثنية، إذ نادراً ما نجد في دولة مجتمعاً أحادي الدين واللغة. ويميل البعض لتسميتها (الدول المتعددة المجموعات)(17) وقد يكون وضع هذه الدول أحياناً وضعاً مؤقتاً فقط، وذلك حين ينجم عن تزايد حركة الهجرة إليها من أنحاء مختلفة، فيسعى المهاجرون للانصهار كلياً في المجتمع الأكبر. وفي حالات أخرى، يكون وضع الدول (المتعددة المجموعات) مستمراً: فكل مجموعة ترفض الاندماج وتسعى للحفاظ على أصالتها. وهناك أمثلة عديدة تبيّن أن هذا لا يمنع من قيام أمم موحدة جداً، ومتكاملة بحيث يكون الشعور الوطني فيها حياً. إلاّ إن البنى السياسية في هذه الدول يجب أن تأخذ، بشكل عام، هذا الواقع بعين الاعتبار (18).

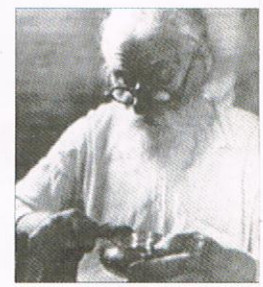


وعلى الرغم من أن قلة من دول العالم تقوم في مجتمع أحادي العرق والدين والمذهب واللغة. إذ إن معظم دول العالم، على العكس من ذلك، تضم أقليات كبيرة، تتميز عن الأغلبية بأصولها أو بثقافتها أو بديانتها(19). وفي أكثر من ثلثي دول العالم توجد هناك أقلية من هذا النوع تضم (20 %) من السكان أو أكثر(20). وأميركا وكندا وعدد آخر من دول أوربا الغربية، تبدو الأمثلة الأكثر وضوحاً في هذا الشأن. ولكن هذه الدول رسخت منذ أمد بعيد مفاهيم الهوية الوطنية لدى أفرادها، ولم يعد هناك شك في انتماء هؤلاء الأفراد وولائهم لمجتمعهم الأكبر ودولتهم.



كما إن وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية لا يؤدي بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية وإلى بداية حرب أهلية. فهناك كما يرى غسان سلامة بحق: (أقليات نشطة سياسياً وأخرى مستكينة... أقليات تسعى إلى الإبقاء على الشعور "الاقلاتي" وعلى شخصيتها الذاتية وأخرى أكثر استعداداً لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي- السياسي)(21).







ذلك أن شيوع حالة من الاستقرار على الرغم من هذا التعدد والتنوع الاجتماعي، هو رهن بصياغة وتشكيل هوية وطنية اندماجية، ترى في الفرد، أيا كان انتماؤه العرقي أو الديني أو المذهبي، (مواطنا) متساوياً في الحقوق والواجبات تحت كل الظروف، وبكلمات أخرى، تفترض الولاء للمجتمع، وهذا الولاء كما يشدد حليم بركات: (يقوم على الاقتناع، انطلاقا من قواعد ومبادئ وقيم تقيم توازنا بين ضرورات الامتثال ومتطلبات الحرية، وتهدف إلى تجاوز التناقضات)(22).

وتلعب الدولة الدور الرئيس في هذا المجال، فالدولة وعبر جهازها البيروقراطي الضخم من شأنها إتباع سياسات تشجع التعايش والاندماج(23). إذ ظل سائدا لوقت طويل، وفقا للمتغيرات السياسية، أن تفوق الحداثة هو أمر بديهي وميسور، وأنها ستخرج السمات التقليدية والعوامل الأزلية للتكوينات المجتمعية، ومن ثم ستحل محلها أسس عقلية ومشتركات المصلحة المشتركة التي تنهض عليها العلاقات الاجتماعية. وهكذا فإن الملامح الحديثة ستخمد الانتماءات الإثنية والدينية والطائفية. إذ ستتوحد هذه المجموعات (الإثنية والدينية والطائفية) في سياق أكثر شمولاً للدولة الوطنية الحديثة. إذ إن مشاعر الولاء، التي كان يحس بها الأفراد في الماضي نحو العائلة، أو الجماعة الدينية، أو الطائفة أو الإثنية، قد انتقلت لصالح الدولة. ويجب أن تكتسب الأخيرة (الدولة) سلطة معنوية تستطيع أن تسند بها بنيتها المؤسساتية وتفوقها النظري الشرعي. وفي نهاية هذا التحول يعطي المواطنون الصدارة لمصالح الدولة، ويعتبرون صيانتها بأنها الخير الاجتماعي الأعلى. ولكن هذا التحول كان بصورة عامة تدريجيا جداً بحيث يصعب تحديد مراحله. ومن المستحيل القول انه في لحظة محددة تغلبّت نزعة الولاء نحو الدولة والنزعة الوطنية(24). ويتم ذلك للدولة عبر آليتين أو مؤسستين، هما:

1- التعليم: على الرغم من أن تنظيم التعليم بجميع درجاته (العام والمجاني والتعليم العالي والمهني) يعتبر واجباً من واجبات الدولة، إلا أن هذا الواجب ذو طابع مزدوج: فهو يهدف بادئ ذي بدء إلى تأمين الثقافة العامة وإعطاء جميع الناس معرفة كاملة بقدر الإمكان بالعالم الذي يعيشون فيه، وبموارده، وثرواته، وقضاياه، وعليه من ثم تهيئة الفرد في المجتمع للقيام

بـــعمله، وتهيئة اليد العاملة للقـــيام بـــأعمالها، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن التعليم يقوم بصياغة ثقـــافة موحدة لدى الأفراد من مختلف التكوينات الاجتماعية.

2- الجيش: في الدول الحديثة تبدو المؤسسة العسكرية عادةً معملاً لصهر التكوينات المجتمعية المختلفة فـــي ثقافة واحدة وشعور بالانتماء إلى هوية واحدة. فالجيش كما قُـــيل ذات يوم ينبـــــغي أن يكون فوق الميول والاتجاهات.

ولكن الدولة تتعرض أحيانا لتشوّهات خلقـــية خطيرة، فتقوم بإتباع سياســـات تؤدي إلى حـــروب أهلية، إذ إن هناك دولاً عديدة في العالم لم تستكمل شـــروط التكوين الدولتي التامة، بفعل عوامل محلية ودولية، وهناك دول ما زالت حـــدودها لم تتطابـــق تماماً مع حـــدود الأمة المنضوية داخل حدودها(25).

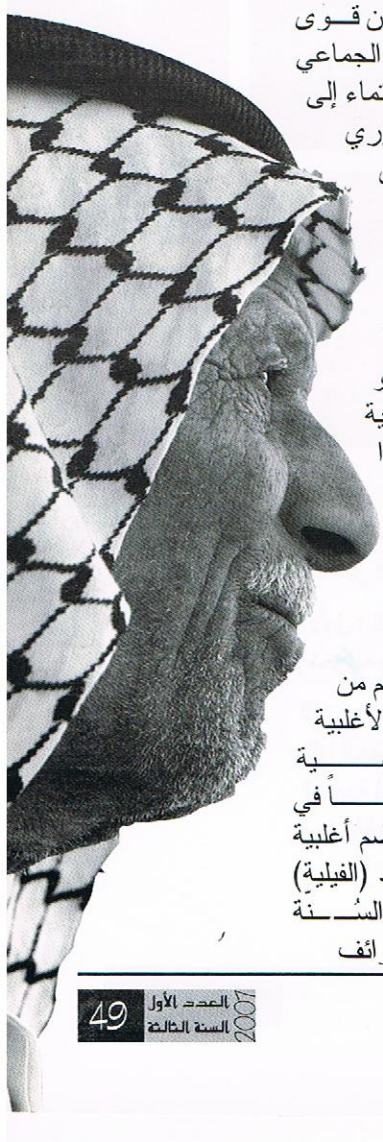
أو قـــد تتخلى الدولة عن مهمتها الأساســـية وهي حـــلّ التناقـــضات التي يزخر بـــــها المجتمع في إطار من الشفافية والحياء للتحول إلى فريق من فرقـــائه، فترتد بـــذلك عن أن تكون (دولة)، لتصبـــــح مجرد هياكل وظيفتها الأولى والأخيرة، مركزة العنـــف أو تجميـــع أجهزة إنتاجه وإعادة توزيعها وتسويقـــــها في كل مرة كأنها الشـــــرعية القـــــائمة التي لا يطالها المراجعة والنقـــد(26). فالدولة حـــين تدخل طرفاً في الصراع الاجتماعي بين مكونات المجتمع، يساء استعمالها نتيجة الحط من شأن المضامين المقـــررة لها، أو إفراغها أو تحريفها لجهة الانفراد بالسلطة واحتكارها.

كما أن علاقة الأقليات والجماعات التقـــليدية (طائفة أو عشيرة) بالسلطة الحاكمة، خاصة إذا ما تحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم الطبقي وتؤثر سلبـــا على نزوع الفئات للتنظيم على أساس طبقـــي، ومن ثم على ميزان القوة ما بين المجموعات المستغلة والمستغلة من ناحـــية، والدولة من ناحـــية أخرى، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يقوض فرص الاندماج الاجتماعي.

وبالعودة إلى العراق نؤكد أن طبيعة النســـيج المجتمعي في العراق لا تشكل استثناءً لما هو سائد في المشـــرق العربي بل في الشرق عامة، حيث القـــاعدة هي التعدد الفسيفسائي، بتمظهرات بالغة التنوع والتعقيد لماهيات إثنية ودينية وطائفية(27). إذ إن من الواضح أن العراق يتكون من جماعات اجتماعية تتبـــــاين لغاتها وإثنياتها العرقية، وانتماءاتها الطائفية، وهذه الجماعات لم تندمج بهوية واحدة. إن هذه الحقيقة تجعل الوضع التعددي في العراق أكثر تعقيداً، وينعكس سلبـــاً على صعيد إعطاء هوية وطنية واحدة تعلو فوق كل الانتماءات الضيقـــة لهذه الجماعات المتباينة.

إن المشـــكلة التي يعاني منها المجتمع في العراق تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بـــين الجماعات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبـــلورة الهوية الوطنية، لا سـيما أن هذه الجماعات تختلف ثقـــافياً وطائفياً وإثنياً ودينياً، وان بعضاً منها تعيش تحت وطأة التبعية وربما التخلف(28).

لقد تشـــكلت الهوية الوطنية المشـــوهة في عملية إعادة تكون خارجية للدولة والمجتمع أنجزها الاحـــــتلال البريطاني للعراق، فكانت الهوية الوطنية في العراق، بل الدولة العراقـــية بـــالكامل وليدة ظروف تعســـفية، وليست حالة طبيعية أنجزها المجتمع. وصار الســـؤال المركزي: كيف يمكن بلورة هوية سياســـية وثقـــافية ضمن حـــدود خضعت إما لإرادة موظفين من الدرجة الثانية في الإدارة الاستعمارية أو نتيجة لموازين قـــوى رجحت هذا الاتجاه أو ذاك. وجده الشـــعور الجماعي للمجتمع السياسي المتكون حديثاً آنذاك بـــالانتماء إلى قضية كبيرة واحدة كان وراء التماسك الضروري لإنجاز الاستقـــــلال الأول، أو التخلص من إشكالية (الاستعمار المباشر)(29).

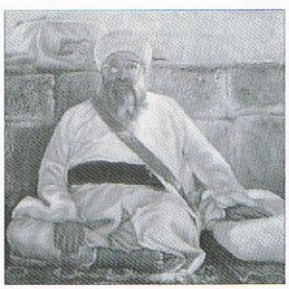


ألا تبدو الدهشة في التساؤل عن وجود مجتمع عراقي بعد كل ما تقدم غير مبررة إطلاقـــا. فالمجتمع العراقي الراهن (هذا إذا ما استطعنا القول بـــوجود مثل هذا المجتمع) يبـــدو وهو يحافظ بحماس على بنيته الاجتماعية التقـــليدية التي لا تساير التحضر وتعارض التحديث، إذا ما لم يكن مفروضا بالقـــوة. فضلاً عن أنه منقسمٌ على نفسه انقسامات عدة يبـــدو كل واحـــد منها انقســـاماً مصيرياً. فهو متعدد دينيـــــاً على الرغم من أغلبية مُســـــلمة وأقليات غير مســـلمة (من مسيحية ويهودية وصابـــئية وإيزيدية)، ومتعدد إثنياً على الرغم من غلبة الثقافـــة العربية عليـــه (بالإضافة إلى الأغلبية عربية هنالك إثنيات كردية وتركمانية وفارســـــية وأرمنية و.. ما إلى ذلك)، وهو متفرّع طائفيـــــاً في تعدده الديني، فالجماعة الإســـلاميـــــــة تضم أغلبية شـــــــيعية عربية ونسبة قليلة من الأكراد (الفيلية) والتركمان، بمقابل عدد لا يســـتهان بـــه من السُـــنة العرب والأكراد والتركمان. مثلما نجد أن الطوائف

المسيحية عديدة هي الأخرى. وفي هذا الشأن نجد أن وصف فسيفساء mosaic هو الأقرب لتوصيف المجتمع في العراق.

وقد انقسمت جماعاته الثلاث الكبيرة (الشيعة) و(السنة) و(الأكراد) بشدة قبيل محاولة تكوين دولته الحديثة. فعندما دخلت القوات الإنكليزية المحتلة أرض العراق، فإن العراقيين الذين لم يكونوا قد تتشكلوا في دولة تضمهم حتى ذلك الوقت، وبغض النظر عن عنصر اللغة، لم يتوحدوا أيضاً في مواجهة المضطهد. إذ قاوم (الشيعة) و(الكورد) الإنكليز، فيما هادن السنة. لكن مع تأسيس الدولة العراقية حدث انقسام واضح حيث أصبح كل واحد يعبر عن انتمائه لمجموعته. ومع ترسخ سلطة الدولة الراحلة تغير مشهد الاجتماع السياسي الذي بدأ يشعر بثقله (الشيعة) و(الكورد) فيما ظل (السنة) الأكثر تماهياً مع سلطة الدولة.





وفي سبق سوسيولوجي يتتبع أستاذنا الكبير (د.علي الوردي) انحلال الهويات الصغيرة، ومحاولة تشكيل الهوية العراقية خلال عام 1920، عام الثورة التي اختلط فيها الوعي الجديد بالوعي القديم، النهب بالتمرد، والهياج بالثورة. لكن د.الوردي يرى أن الإنكليز فشلوا في أمرين:

الأول: التدخل في نظام التمثيل العشائري الطبيعي، وتحويله بقوة التعيينات الإدارية والنقود.

الثاني: فشلهم في اجتذاب انتلجنسيا(30) المجتمع في تلك الحقبة: الملائية والأفندية. الأولون بحكم المكانة السامية للمعرفة الدينية، والثانون بحكم ثقافتهم السياسية الحديثة(31).

غير إن المعطى التاريخي يؤكد أن آليات الدمج أو مؤسساته لم تفعل فعلها الناجع، ذلك أن الدولة- التي أديرت من قبل أقلية تقليدية طائفية- حاولت فرض ثقافة الأقلية على الجماعات الاجتماعية الأخرى التي تشكل الغالبية من خلال اللجوء إلى أساليب التهميش والقهر والقمع. إن عمليات الدمج السياسي للجماعات الاجتماعية في العراق حصلت عن طريق القمع والاضطهاد وفرض هيمنة الأقلية على حساب الأكثرية، وذلك لأكثر من ثمانين عاماً من عمر الدولة العراقية الحديثة الراحلة.

ومن الواضح أن عملية تحقيق الوحدة الوطنية واجهت عقبات غاية في الصعوبة، ذلك أن الجماعات الاجتماعية العراقية التي تم إقصاؤها (الشيعة والكورد) والتي تشكل غالبية في مجتمع العراق، لم تتقبل بسهولة الأفكار التي كانت تفرض عليها من خلال النظام التعليمي للدولة، وذلك بعكس ما كان يتوقعه المنظرون التربويون العراقيون، الذين وضعوا أسس التعليم في العراق(32)

فلم يتقبل الكورد فكرة العصرنة بصيغة (القومية العربية)، تحت سلطة مركزية، والتي كانت تتعارض مع طموحاتهم في ضمان إدارة ذاتية في مناطقهم، والتي تضمن تحقيق طموحاتهم القومية والثقافية. كما أن الشيعة العرب الذين رفضوا الانصياع لتنميط المؤسسة التربوية، لم يكن رد فعلهم موجهاً ضد اللغة العربية أو الثقافة العربية، بل كان موجهاً ضد المفهوم الطائفي الذي تعاملت به معهم الأقلية السنية الحاكمة(33).

إن المؤسسة التربوية (التعليمية) في العراق تميزت بالعنصرية والطائفية. فوضع الأكراد مثلما هو وضع الشيعة لم يتميز، على الأقل تحت حكم فيصل، فقط بالتمثيل الضعيف في وظائف الدولة المهمة، بل أيضاً بكونهم معرضين لنوع من (المكافحة الثقافية) التي يعد المحرض عليها (ساطع الحصري)(34).

كما أن التعليم الذي بدا أنه ينمو باطراد بحسب الإحصاءات منذ نشأة الدولة الحديثة في العراق، كان في الواقع ينمو بشكل مشوه. فقد كان التعليم والثقافة هما أول ضحايا السلطة في الدولة العراقية. ومنذ أن استولى البعث على السلطة فقد بدأ بتسطيح الثقافة وتصفية جميع المثقفين داخل العراق، مثلما أدخل الكثير من أساتذة الجامعات السجون والمعتقلات، لتبدأ بعد ذلك سياسة (التبعيث) في الجامعات.

وقد ظلت المؤسسة التعليمية والتربوية تحفل بمثل هذا التمييز الديني والطائفي في العراق الجمهوري- ما عدا في سنواته الأولى(35)- حتى سقوط الدولة الحديثة بالاحتلال الأميركي. فذهبت معظم المناصب والإدارات والزمالات والإيفادات في وزارة التعليم العالي إلى أعوان النظام من أبناء الطائفة السنية فحسب(36).

وتعتقد ليورا لوكيتز (37) إن عدم حماسة الشيعة والكورد للشعارات القومية المتعصبة يؤدي إلى الاستنتاج بأن المنهج التعليمي في العراق ذي التوجهات القومية العربية (التي روّج لها في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين المدرسون السوريون والفلسطينيون الذين كانوا يعملون في الحقل التعليمي في العراق) ومن ثم الفكر البعثي، قد وقف عائقاً أمام بناء ثقافة موحدة للدولة الجديدة(38).

أما على مستوى الجيش فقد ظلت هيمنة السنة على المراتب العليا في الجيش تحول دون أن تقوم المؤسسة العسكرية بتأدية دورها المفترض في وحدة المجتمع وتحقيق هويته الوطنية. وقد درس أحد الباحثين(39) تكوين الفئة العليا من الجيش العراقي من خلال عينة واسعة تضمّ واحد وستين ضابطاً كبيراً كانوا في الجيش النظامي عشية انقلاب 1936. والصورة المتأتية عن العينة تشير في الواقع إلى ضيق واضح في المساحة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الضباط. ذلك أن (95%) منهم كانوا من المسلمين السنّة، بينما لم تكن هذه الفئة تشكل آنذاك أكثر من (46%) من المجتمع. وكان (67%) من مواليد بغداد، بينما لم تكن العاصمة تضمّ أكثر من (8%) من سكان العراق. وكان (82 %) قد تدربوا في الجيش العثماني، وعملوا فيه على الرغم من انقضاء ستة عشر عاماً آنذاك على تأسيس الجيش العراقي(40).

وتعطي هذه الأرقام صورة عن مدى التشابه في هوية النخبتين المدنية والعسكرية آنذاك، كما تشير أيضاً إلى التمثيل المتواضع للمجتمع المدني من خلال نخبته العسكرية. فالمؤسسة العسكرية كانت خارج المجتمع الحقيقي، إن جاز القول، وكان دورها فيما بعد مواجهته(41).

وسيتضح دور الجيش في اللعبة السياسية الداخلية في مبادرة علماء الشيعة، وأيضاً بعض شيوخ الأكراد وقادتهم لرفض التجنيد الإجباري. فليس من الصدف فعلاً أن يُستعمل الجيش بعدها لضرب عصيان الشيخ (محمود الحفيد) في منطقة السليمانية، ثم لضرب محاولات الآشوريين الانفصالية، ثم أخيراً لضرب انتفاضة العشائر في الفرات الأوسط في عامي 1935 و1936(42).

وهكذا فشلت الآليتين أو المؤسستين التعليمية والعسكرية في تحقيق الوحدة الوطنية ومن ثم إنجاز الهوية العراقية، بسبب رد الفعل الذي خلقته لدى أكثرية أطياف المجتمع في العراق(43). إذ إن نمط التنظيم الاجتماعي/الديني داخل كل جماعة من الجماعات العراقية كان له تأثير كبير في تحديد اطر النشاطات السياسية لأفرادها، وكذلك قادتهم في مواجهاتهم مع الحكومة دفاعاً عن القيم الجماعية لتلك الجماعات.

وبالنتيجة، يمكن القول انه في ظل الدولة العراقية الريعية، انتظمت العشيرة والطائفة والإثنية فيما يشبه الهرم تقف الدولة التي شخصنت في الغالب، على رأسه، فيما يحصل الآخرون على مزايا ومكافآت، أو عقوبات أو حرمان، وذلك بناء على قربهم أو بعدهم عن النظام. وقد ساهم هذا البناء، إضافة إلى الأوضاع التسلطية، في فقدان الدولة لشرعيتها.



وعلى الرغم من أن أحداً من العراقيين لا يختلف- في الظاهر على الأقل- حول ضرورة الوحدة بين أفراد المجتمع في العراق، ولكن الاختلاف هو على (الطريق) المؤدية لهذه الوحدة، فهل إن طريق الوحدة المطلوبة يمر عبر إقصاء كل حالات التنوع والتعدد الطبيعية والتاريخية المتوفرة في الواقع العراقي، وعبر القفز على تلك الحالات والحقائق التاريخية، وتجاهلها، وذلك وفق منظور أن الوحدة تعني التوحد القسري القائم على نفي كل أشكال التعدد والتنوع الطبيعية والتاريخية المتوفرة في مجتمع العراق... فعلى الرغم من أن الدولة العراقية الراحلة استخدمت كل أساليب القمع والاضطهاد في سبيل محاربة حقائق التنوع والتعدد الموجودة، فإن ذلك لم يحقق وحدة المجتمع في العراق، وكما هو جلي فيما يحدث من تشظي وانقسام الآن(44).

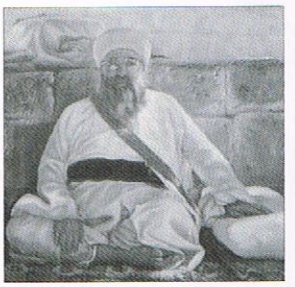
إن الانتقال من ولاء إلى آخر بدون الحرية التي ترتبط بالوعي والفهم، لا يؤهل الأفراد لمواجهة مشاكل العصر ولا التحرر من ربقة الدكتاتورية ولا من

ثقافتها. إن العمل من أجل احترام حق الغير في الاختلاف في الرأي وفي مشاعر الانتماء، والتعامل على أسس الكفاءة وليس المحاصصة... وبعيداً عن استئثار الأكثرية بالمشهد بكامله... هي المبادئ التي من شأنها أن تزيد من فاعلية التماسك الاجتماعي والولاء للدولة والوطن. أما التعالي على الغير ونعت الآخر بما يكره في انتماءاته المتعددة، فهو بذرة الشقاق بين مختلف التكوينات الاجتماعية(45).

استناداً إلى ما سبق، هل يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحدث عن وجود مجتمع عراقي (واحد)؟ أو أن الحال، وكما رأينا، هو مجتمع (موحَّد)- إذ يشير التشديد إلى تصعيد الفعل بالقوة لا بالإرادة- أي إنه موحدٌ بالقوة في اجتماعه السياسي. وهنا يصبح لزاماً أن نسأل:



- حتى متى يبقى فعل توحد المجتمع في العراق محكوماً بالقوة؟



خلاصة... في محاولة تأصيل الهوية

خلاصة القول... أنه في خضم الانشغال القائم ببناء الدولة القادمة، يبدو التساؤل عن مدى نجاح جهود بناء الدولة القادمة أو فشلها في بناء هوية وطنية واحدة لجميع العراقيين من مختلف التكوينات الاجتماعية غايةً في الأهمية، ذلك أن الإجابة عنه هي التي سوف تحدد مدى وحدة المجتمع في العراق.

ذلك أن ما هو قائم من عوامل الوحدة على مستوى الاجتماع السياسي الآن، يُظهر لنا ويبين مدى هشاشة الفكرة القائلة بوجود مجتمع سياسي واحد في العراق، فإن ما نحاول بحثه هو عوامل الوحدة على مستوى الاجتماع الثقافي. ولبحث هذه القضية من وجهة نظر السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، نطرح بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون الإجابة عنها أساساً ومرتكزاً لحلّ هذه القضية:

ما الذي يجمع بين الأكراد من أبناء مدينة السليمانية بسكان الجبايش في الأهوار مثلاً؟ أو ما الذي يجمع بين الأرمني في بغداد والعربي في الفلوجة والتركماني في طوزخورماتو؟ هل هي اللغة أو الإثنية أو الطائفة أو الدين؟ وإذا ما شئنا أن يأخذ التساؤل مداه الأوسع فلنطرحه بالوضوح الآتي: ما الذي يجمع بين الجماعات الاجتماعية أو المجتمعات المحلية في العراق؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ينبغي علينا تسليط الضوء على المشتركات الثقافية للمجتمع في العراق. إذ إن هذا المجتمع، هو الأكثر تنوعاً على مستوى الانتماء الثقافي إثنياً (هناك العرب والأكراد والتركمان والأرمن و.. ما إلى ذلك) ودينياً (هناك المسلمون والمسيحيون والصابئة والإيزيديون و.. ما إلى ذلك) وطائفياً (هناك انقسام حاد في الجماعة الإسلامية بين الشيعة والسنة، مثلما أن هناك أكثر من طائفة مسيحية كالنساطرة والآرثوذكس والكاثوليك أو باللهجة العراقية الآثوريين والسريان والكلدان). وبناءً على هذه الحقيقة، فإن لا شيء تقريباً يجمع بين هؤلاء الأفراد. إذ إن هناك اختلافاً كاملاً على مستوى اللغة أو الإثنية أو الطائفة أو الدين.

إن هذه المعطيات هي معطيات واقعية، حتى وإن كانت الدولة الراحلة قد أغفلتها بشكل كبير ولعوامل كثيرة، لم يكن الاهتمام ببناء هوية عراقية موحدة. ذلك إنَّ وحدة وتماسك المجتمع تنجز بإلغاء كافة مظاهر التمييز والتفرقة القومية والدينية والطائفية والسياسية، واعتبار كل أفراد المجتمع سواسية في الحقوق والواجبات، وتعميق وترسيخ أسس المشاركة الحقيقية الكاملة للمواطنين في إدارة الدولة، وبالسعي للقضاء على الفجوة بين الدولة والمجتمع من خلال الانبثاق الطبيعي للدولة والسلطة من رَحِم المجتمع ذاته، وبالتفاني لتطبيق السياسات العادلة والمتوازنة الهادفة لخدمة الاجتماع السياسي والثقافي في المجتمع.

يشير يورغن هابرماس، الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني، إلى أن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيس في أزمة الهوية، الذي يعود في جذوره إلى ضعف الوعي الاجتماعي، من الداخل، أي من الذات أولاً ومن الآخر ثانيا، مع أن الفصل بينهما أمر تعسفي دوماً، لان هناك علاقة جدلية بينهما. وعلينا تحديد موقفنا من (الأنا) ومن (الآخر)، وان نبدأ أولاً من







(الأنا) لان الانشغال (بالآخر) دون (الأنا) يبعد الخلاف والاختلاف ونقاط التشابه والالتقاء بين الأنا والآخر.
ولكن هل عملت الدولة الراحلة في العراق على توحيد المجتمع وزيادة تماسكه عبر ترسيخ مفهوم الهوية العراقية، بل لخدمة الوجود العراقي برمته، مما ينفي أي شعور بالتمييز وأي مُبرر للانقسام المجتمعي؟
وللإجابة عن هذا التساؤل ينبغي أن نتذكر بعضاً من حقائق التعامل السياسي مع وحدة وتماسك المجتمع في العراق، لنقول أنه إذا كان فيصل الأول قد عمل جاهدا في سبيل صهر التنوع الإثني والديني والطائفي في مجتمع العراق والخروج بالـ(الهوية العراقية) والعمل على زيادة لحمة المجتمع في العراق، وبما يعزز من وحدته وتماسكه وذلك من خلال تبني إصلاحات في توجهات الدولة نحو معالجة العنصرية الإثنية والدينية والطائفية السياسية والتي أضرّت بالنسيج المجتمعي. فإن من أتى بعده من الملوك لم يجتهدوا لكي يكملوا مسيرته. فكان الملك غازي متطرفاً في ميوله الإثنية العربية مما جلب عليه نقمة الأكراد، وهذا ما يبدو واضحاً في محاولة بكر صدقي الانقلابية. أما الوصي عبد الإله وعلى الرغم أن سياسته تميزت بمهادنة الإنكليز، فإنه يؤخذ عليه تأليب المجتمع ضد المؤسسة العسكرية. فيما لم يتسن رؤية ما كان سيفعله الملك الشاب فيصل الثاني، الذي لم تعرف ما ميوله وتوجهاته.
أما في العهد الجمهوري، فإنه وما عدا الأشهر الأولى بعد تموز 1958، فإن أية محاولات جادة لدمج المجتمع في العراق في بوتقة الهوية (العراقية) لم تقم، بل إن الدولة الراحلة، وبخاصة في مرحلة حكم البعث، عملت على تبني المشاريع الإثنية الشوفينية والطائفية المقيتة، فترك ذلك شعوراً بالاغتراب عن الدولة الراحلة لدى غالبية أفراد المجتمع.
أما (التوتاليتارية) البعثية والدكتاتورية الصدامية فإنها دمرت المجتمع المدني بلا رأفة، وشخصنت بصورة تامة فكرة الدولة، وسحقت بقسوة لا مثيل لها المضمون الاجتماعي والسياسي والحقوقي للهوية الوطنية.
وأصبح من الصعب الآن تحديد ماهية العراقي، ومن هو العربي والكردي والتركماني والكلداني- الآشوري؟ ومن هو الشيوعي والشيعي؟ ومن هو الديني والدنيوي؟ ومن هو الإسلامي وغير الإسلامي؟ ومن هو السني الوهابي والشيعي الجعفري؟ وهي ظاهرة تعكس في الواقع صعوبة تحديد العراقي. فالسؤال الأكثر جوهرية الآن بالنسبة للعراق ومعاصرة المستقبل فيه يقوم في تحديد ماهية العراقي، فهي القاعدة التي ينبغي أن يرتكز عليها بناء الدولة الشرعية والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي والثقافة البديلة(46).

هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى يمكننا طرح تساؤل آخر بنفس المعنى هو:

– هل اجتهدت الدولة الراحلة في العراق على توحيد المجتمع وزيادة تماسكه عبر تفعيل مفهوم المواطنة؟

إن الدولة الحديثة تعتبر أن لها السيادة المطلقة داخل حدودها، وان أوامرها نافذة على كل من يقطن داخل تلك الحدود الجغرافية. لكن ومن اجل منع استبداد الدولة وسلطاتها فقد نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة. فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(47).



والمواطنة بهذا المفهوم تختلف عن الأخوة الدينية. فالمسلم أخ المسلم، ويرتبط معه بروابط معنوية فوق الزمان والمكان، أما المواطنة Citizenship فهي رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معينين (أي جغرافية محددة). وتشكل المواطنة إحدى الأسس التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون. فالمواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والدينية، والطائفية، على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة، فليس من غير الغريب أن تجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة وفق منظومة من البنى القانونية، والمفاهيم الاجتماعية التي تشترط المساواة في الحقوق والواجبات(48).

وعليه، فإن من الضروري أن نعي أن العمل على تحقيق (دولة المؤسسات) و(مجتمع القانون) هما أول عوامل توحيد الدولة العراقية وأول عوامل قوتها. كما أن فصل الدين عن الحكم (وليس عن الدولة، كما هو شائع، فالدولة العراقية تدين وفقاً لدستورها الدائم بالإسلام) في العراق هو أهم عوامل توحيد العراقيين.

بالإسلام) في العراق هو أهم عوامل توحيد العراقيين. فكما يبدو واضحاً أن الدين الإسلامي لم يكن عامل توحيد لأعضاء الجماعة الإسلامية في العراق نفسها، فما بالك بين أعضاء هذه الجماعة والجماعات الدينية الأخرى، كالمسيح والصابئة والإيزيدية. وهنا لا موجب للتأكيد على أن تصور امتلاك الحقيقة هو أول طرق الجمود المعرفي (الدوغما) Dogma وليس أكثر من الطائفة والدين والإثنية من يعمل على بناء هذا التصور الدوغماتي (الجامد) لدى الفرد بأنه على صواب وأنّ الآخرين من باقي الطوائف والديانات جميعاً على خطأ!

فإذا ما أردنا بناء وطن التسامح والمحبة فمن الضروري العمل بروح الفريق بين شركاء الوطن الواحد... فهذا الوطن للعراقيين جميعاً.... لذا ينبغي علينا الابتعاد عن التعامل مع شركاء الوطن بمنظورات ضيقة (طائفية ودينية وإثنية)! مثلما ينبغي الابتعاد عن التعامل مع شركاء الوطن بمعايير الكفر والإيمان... ومعايير الحلال والحرام... ولنجعل من (المواطنة) منظورنا في التعامل مع شركائنا في الوطن... وليكن حب الوطن والإخلاص في العمل والصدق في التعامل مع الآخرين، هو أهم شروط مواطنتنا.

فلا ينبغي لأي واحد منا أن يحترم الفاسد أو المختلس أو غير المخلص لأنه من طائفته أو دينه، بل نتمنى أن يكون واضحاً لكل واحد منا أن نحب ونقدر من يخدم الوطن وأبناء هذا الوطن بإخلاص سنياً كان أم شيعياً، مسلماً كان أم مسيحياً، صابئياً كان أم إيزيدياً.

هذا فيما ينبغي أن يكون، مما يتيح لنا أن نحاول الإجابة من مجموعة خيارات عن سؤال: من نحن؟

فغالبية من يسكن العراق هم (عرب) و(أكراد)... إن من أسهل الأمور وأكثرها راحة للفرد (رجلاً كان أو امرأة) أن يقول أنا عربي(ة) أو أنا كردي(ة)، "فيتماهى والحالة هذه بهوية اجتماعية (سوسيولوجية) موروثة ويكفي نفسه عناء البحث"، كما يقول الأستاذ حسن قبيسي، ويضيف "إذ إنني لا أخالك تعول أهمية كبيرة على التماهي بالتيارات الفكرية أو الايديولوجية الأخرى التي عرفتها هذه المنطقة في أزمنتها القديمة أو الحديثة"(49).

لكن لا أخال أن أحدا ما زال يعتقد أن هناك قوماً عرباً حافظوا على نقاوتهم كعنصر أو كعرق عبر كل هذه العصور وبعد كل هذا الاختلاط الذي شهدته المنطقة (العربية) ولابد من تسمية- بين أعراق وشعوب وجماعات شتى، كما يذكّر الأستاذ قبيسي. الذي يضيف "بل الأصح أن يقال أن أولئك العرب الذين انتشروا في المنطقة- وعلى افتراض أنهم يشكلون عرقاً واحدا- قد تلاقحوا وذابوا في خضم خليط من الشعوب. فلا معنى لأن يتحدث المرء عن عرب ما، رغم علمه مثلاً أن خلفاء الدولة العربية في عصرها الذهبي- العباسي- لم يكن بينهم إلا ثلاثة فقط ممن كانت أمهاتهم عربيات. أما سائر الباقين أي الأكثرية الساحقة- فقد كانت أمهاتهم (سراري) روميات أو تركيات أو فارسيات..الخ".

كما إن العراقيين العرب لا يتحدثون العربية الفصحى، بل لهجات منهاً!! على الرغم أنهم يتفاخرون أنهم سليلو الحضارة العربية. إذ كان من شأن الاختلاط الذي أنتجته الغزوات أو الفتوحات الإسلامية أن لم يبقِ، كما يذكر الأستاذ قبيسي، من سؤدد العرب- باستثناء السلطة- إلا لغتهم التي سادت وطغت على سائر اللغات، لكن العربية نفسها ما لبثت أن ساهم في تقعيدها أناس لم يكونوا عرباً فادخلوا في نحوا اللغة العربية قواعد تنتمي إلى بنية لغتهم الأم وطعموها بالألفاظ الدخيلة. فالثقافة العربية بما فيها مجمل السلوك المعيوش من عادات وتقاليد ولباس ومسكن ومأكل وشعائر..الخ، فقد كانت هي الأخرى من صنع شعوب شتى(50).

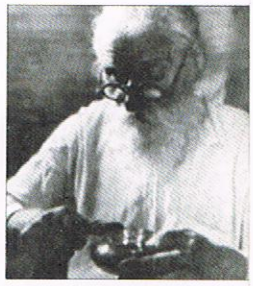
وما ينطبق على العرب يصدق قوله على الأكراد. فالأكراد يسكنون في القسم الشمالي الشرقي من العراق، وكذلك في الأقسام الغربية من بلاد إيران، ويؤلف جميعهم كرد الجنوب (بهادان) فيما يسكن كرد الشمال (سوران) المناطق الشمالية من العراق والمناطق الشرقية من تركيا(51). ما تزال لا تجمعهم لغة واحدة، فالأكراد يتكلمون لغتين هما البهادانية والسورانية.

أما عن الإسلام فإن معظم من يسكن العراق هم من المسلمين... لكن الجماعة الإسلامية تنقسم إلى طوائف متنافرة، أثبتت أن التنافر يمكن أن يكون مصدراً للتوتر، بل وحتى للحرب الأهلية.

خاتمة

في المهزلة العراقية ما بعد التاسع من أبريل 2003، هناك عشائر ديمقراطية، ومحاصصة طائفية/إثنية، ولطميات مزنجلة، وضرب بالسلاسل يمثل خطاب (الدولة)، وقطع للرؤوس، وعبوات ناسفة، وسيارات







مفخخة تمثل خطاب (المعارضة)؟
وفي المهزلة العراقية... عملت أميركا على بناء ثلاث كانتونات (موحدة تماماً!!)... أحد هذه الكانتونات الثلاثة يضم الأكراد، وآخر يضم الشيعة، وثالث يضم السنة... وكأن هناك عودة لتاريخ ليس ببعيد... واستذكارٍ للولايات العثمانية الثلاث: بغداد والموصل والبصرة...
في عالم أنهى أوهام الشرذمة بين المكان والدين، وتوجه نحو المعرفة العابرة للحدود، لم تعد الهوية سوى أسطورة تحتمي بها بعض الجماعات التي أضحت خارج التاريخ. فمهما تماهى فكر الهويات بتوسيعه رقعة التبرير والبلاغة فانه لا يعدو أكثر من عقل الكانتونات والمحميات التي توشك على الانقراض والعزلة فالضمور والموت، وتلك إحدى سمات الجماعات المتخلفة التي خلدت للهويات كمن يهرب نحو موته هروباً من موته(52).
لقد كان مبدأ المحاصصة الطائفية والإثنية الرصاصة الأولى التي وجهتها إدارة الاحتلال الأميركي إلى الهوية العراقية. هذا المبدأ الذي أقره الحاكم المدني سيئ الصيت (بول بريمر) في أثناء تكوينه لما دعاه بـ(مجلس الحكم) سيستمر أمداً طويلاً يحكم المؤسسة السياسية. وفي ظل هذا التشظي والبؤس الذي يعيشه المشهد السياسي والاجتماعي ينبغي أن نتساءل:
– هل إن وجوداً للعراق الحالي سيبقى ممكناً أم إننا مقبلون على إعادة تشكيل للعراق وفقاً لكانتونات الاحتلال الفيدرالية؟
ذلك أن هذا الانقسام التشظي في الهوية العراقية (شيعية وسنية وكردية) يستبطن انقسامات أكثر تفصيلاً وأكثر نهشاً في الجسد العراقي!.. فالاتفاق الهش هو طريق للصراع بين المكون الواحد (المفترض) والبحث عن هويات أصغر.. وانقسامات أخرى يبدو جلياً، في ملامح الصراع (الشيعي/ الشيعي)، و(السني/ السني) و(الكردي/ الكردي).
وأخيراً نسأل: إذا ما عاد العراق موحداً... فهل يمكن عودة الثقة بين الأفراد والجماعات الاجتماعية العراقية؟ أم أن عودة الثقة هذه أصبحت شبه مستحيلة؟ فهل يمكن للشيعة أن يعودوا للسكن في المحميات السنية؟ وهل يمكن للسنة بالمثل؟ وأين يذهب العراقيون التركمان والأرمن؟ وأين يذهب المسيح والصابئة واليهود وباقي أصحاب الديانات والطوائف العراقية؟

الهوامش

1- خليل أحمد خليل: سوسيولوجيا الجنون السياسي والثقافي، مساهمة في نقد الحوار الديني بين الإسلام والمسيحية، بيروت، دار الطليعة، 1997، ص5.

2- عبد الرحيم العطري: الحاجة إلى السؤال السوسيولوجي، موقع مجلة دروب، 9 أبريل 2006 http://www.doroob.com/?p=7151

3- إيليا حريق: التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (251)، يناير 2000، ص 28

4- هيثم مناع: صناعة الهوية بين الثقافة والأسطورة والحقوق، فصل من كتاب المفكر العربي هيثم مناع الجديد: أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، صدر في سبتمبر 2005 عن دار الأهالي والمؤسسة العربية الأوربية للنشر واللجنة العربية لحقوق الإنسان، موقع http://www.achr.nu/art59.htm

5- هيثم مناع: المصدر السابق.

6- أنتوني جيدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2005، ص 90

6- المصدر نفسه، ص 90

7- المصدر نفسه، ص 91

8- متعب مناف جاسم: الثقافة والبناء الاجتماعي والشخصية في ضوء عوامل التحريك والتركيد السلوكية، بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد (29)، 1981، ص3

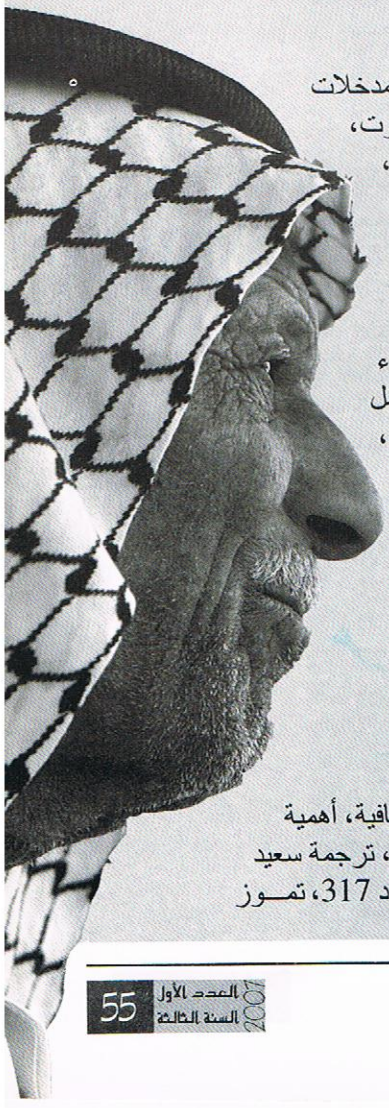
9- أنتوني جيدنز: المصدر السابق، ص 91

10- المصدر نفسه، ص 91

11- هيثم مناع: المصدر السابق.

12- المصدر نفسه، ص 91

13- مايك كرانغ: الجغرافيا الثقافية، أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق، الكويت، عالم المعرفة، العدد 317، تموز 2005



2005
14- أحمد زايد: عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، الكويت، عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، تموز - أيلول 2005
15- هيثم مناع: المصدر السابق.
16- الحالة الأكثر بروزاً في هذا الصدد هي الولايات المتحدة الأميركية في القرن التاسع عشر حيث قدم أناس من كل أطراف العالم ليتحدوا ضمن بوتقة المجتمع الأميركي. إلاّ أن الانصهار لم يكن كلياً بالنسبة للعروق الملونة (وكذلك بالنسبة للإيطاليين والايرلنديين واليهود) الذين يشكلون مجموعات خاصة متماسكة تلعب غالباً دوراً كبيراً في الحياة السياسية. وقد لوحظت من جهة أخرى بعض الظواهر السياسية في مختلف مراحل الانصهار هذا، فبعد الحصول على الجنسية الأميركية كان الأميركيون الجدد يظهرون غالباً لدى أبنائهم مشاعر إثنية عدوانية تترجم إرادتهم (بالتأمرك) (محمد فايز عبد أسعيد: الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة، 1983، ص 90).
17- محمد فايز عبد أسعيد: الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة، 1983، ص 91
18- غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص 71
19- محمد فايز عبد أسعيد: المصدر السابق، ص 90
20- غسان سلامة: المصدر السابق، ص 72
21- المصدر نفسه، ص 72
22- غسان سلامة (إعداد): الديمقراطية كأداة للسلم المدني، ورقة مقدمة إلى ديمقراطية بدون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي- بحوث الندوة التي نظمها المعهد الإيطالي "فونداسيوني اينيي انريكو ماتيي Fondazione Eni Enrico Mattei" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ يناير 1995، ط1، ص113، ص 72
23- جوزيف شترايز: الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار التنوير، 1982، ص 14
24- فؤاد إبراهيم: دور الدولة- أزمة التعايش الداخلي، موقع شؤون سعودية الالكتروني:
Http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22/article07.htm

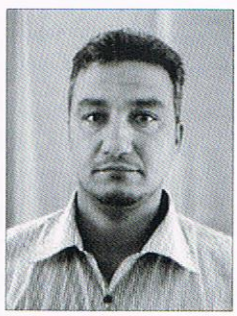
25- سهيل سامي نادر: نقد الدولة العراقية، بغداد، صحيفة المدى، العدد (2)، 12 آب (أغسطس) 2003
26- علاء اللامي: الظاهرة الطائفية الدينية في العالم العربي.. العراق أنموذجاً، موقع كتابات
http://www.kitabat.com/drasat_3.htm
27- جواد كاظم البيضاني: بناء الهوية الوطنية، مقالة في موقع صحيفة الصباح البغدادية
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23197
28- محمد خاتمي: مطالعات في الدين والإسلام والعصر، بيروت، دار الجديد، طبعة ثالثة، 1999، ص 69
29- يعبرّ عنها في الكتابات باللغة العربية بالفئة المثقفة أو المثقفين، أما في اللغات الأوربية فهي Intelligentsia وهي أسم مصدر والصفة منها هي Intellectual وأصل الكلمتين معاً هو Intellect بمعنى عقل أو ذهن، مثلما تشير الكلمة إلى المخ والذكاء أو قوة الإدراك والفهم، ومن ثم فإن الصفة منها تعني العاقل المتفهم، وتطلق على الرجل الذي يحسن التفكير، ومن ثم تطلق على أهل الفكر أو على فئة من فئات المجتمع تتمثل سماتها البارزة باستعدادها الفكري والعقلي (محمود محمد كسبر: التاريخ بين السياسة والاجتماع، رؤية سوسيولوجية،

الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص20)
30- فالح عبد الجبار: سوسيولوجيا البداوة والمجتمع العراقي (2-3)، الحوار المتمدن، العدد 1259 في 23/8/2005
31- هادي حسن عليوي: ليورا لوكيتز: البحث عن الهوية الوطنية... شخصيات إستراتيجية، موقع صحيفة الصباح البغدادية ¡ http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23196
32- المصدر نفسه.
33- للمزيد عن ساطع الحصري راجع (فرهاد إبراهيم: الطائفية والسياسة في العالم العربي، أنموذج الشيعة في العراق، لندن، دار اللام، 1996، ص (134- 128)، حسن علوي: الشيعة والدولة القومية في العراق (1914-1990)، لندن، دار الثقافة، ط2، 1990، ص (299-302)
34- ففي عهد زعيم انقلاب 1958، خفت حدة هذا التمييز، فأسندت رئاسة جامعة بغداد مثلاً إلى الأستاذ عبد الجبار عبد الله وهو صابئي.
35- حتى وصفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأوساط المثقفة الشيعية بأنها (وزارة التعليم العاني والبحث الدوري) (ملاحظة للباحث)
36- ليورا لوكيتز واحدة من أبرز الباحثات في الشأن العراقي، حتى أن أطروحتها للدكتوراه، التي أجازتها بامتياز جامعة هارفارد الأميركية عام 1992، كانت بعنوان: (العراق.. والبحث عن الهوية الوطنية) راجع [هادي حسن عليوي: ليورا لوكيتز، مصدر سابق]
37- المصدر نفسه.
38- محمد طربوش، نقلاً عن (غسان سلامة: الدولة والمجتمع في .. مصدر سابق، ص 148).
39- غسان سلامة: المجتمع والدولة في.. مصدر سابق، ص150
40- المصدر نفسه، ص 147
41- عندما اندلع عصيان القبائل عام 1935، طلب من الجيش مجدداً أن يتدخل، وهو سيطيع الأوامر فعلاً، ولكن بعد تردد. هذا التردد برره رئيس الأركان بصورة تتركز حصراً في ميزان القوى الداخلي في العراق وموقع الجيش منه، إن يدل على شيء فعلى أن المهام الداخلية للجيش كانت واضحة، وكان له أن يراقب ميزان القوى، وكان له تحليل سياسي خاص لهذا الميزان، لن يلبث أن يتحول إلى دور فاعل لا إلى تحليل فحسب. (غسان سلامة: المجتمع والدولة في..، مصدر سابق، ص150)
42- هادي حسن عليوي: المصدر السابق
43- محمد محفوظ: الهوية بين ضرورات الذات وتطورات العصر، موقع مجلة الكلمة، العدد السابع، السنة الثانية، ربيع 1995 http://kalema.net/v1/index.php?rpt=726&art
45 - إيليا حريق: المصدر السابق، ص 29
46- إبراهيم الحيدري: المصدر السابق
47- ميثم الجنابي: الهوية العراقية وآفاق البديل الديمقراطي، موقع الثقافة الجديدة http://www.althakafaaljadeda.com/314/maytham-aljanabi.htm
48- منصور الجمري: المواطنة الفاعلة ¡ <http://www.alnaba'a online. PDF> تحديث 28/1/2004
49- محسن أبو رمضان: المواطنة هي الوعاء الحقوقي للتسامح ¡ <http://www.alkhaleej.com>
50- حسن قبيسي: المتن والهامش، تمارين على الكتابة الناسوتية، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1997، ص 233
51- المصدر نفسه، ص 233
52- المصدر نفسه، ص 233
53- طه الهاشمي: جغرافية العراق، بغداد، مطبعة المعارف، 1936، ط2، ص 88
54- أمير الدراجي: الوطنيات الدينية والملاذ الآمن... أقباط مصر وشيعة العراق(1/2)، موقع الحوار المتمدن، العدد: في / / 2006

يستدعي طرح مفهوم الهوية، التأمل العميق في العديد من المفاهيم والنماذج الاجتماعية التي تواشجت فيها التعريفات العلمية المبين على أساسها مدلول الهوية، فتداخلت التصورات الثقافية وازدادت كثافة المصاديق الذهنية التي جعلت من منطقة الهوية (جغرافية للاشتباك) تتنازع على ساحتها أولويات تسيج حدود الهوية، بإطار محدد ومعرّف ثقافياً أو اجتماعيا.

ضياع الهوية

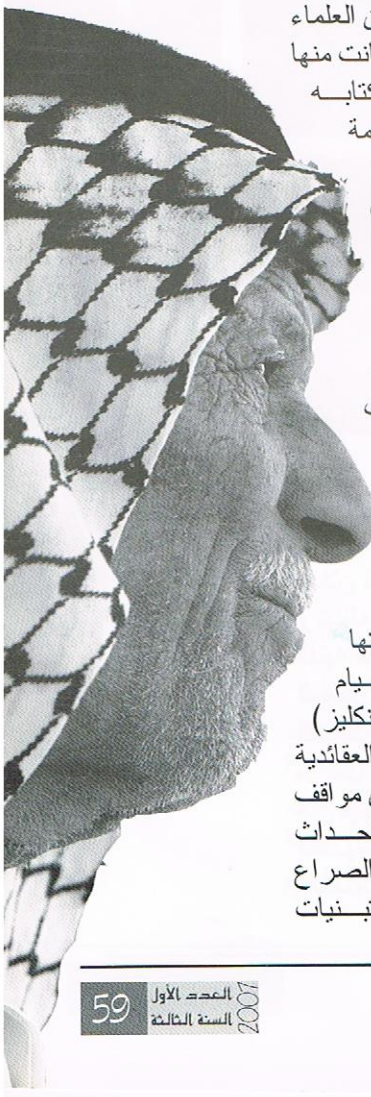
قراءة في الخلل البنيوي للجغرافيا السياسية العراقية



علاء حميد

فهناك اختلاف في التشخيص المنهجي بين العلوم الاجتماعية في وضع تعريف علمي دقيق لكون تلك العلوم تنوعت مرجعياتها النظرية، ويشير إبراز تساؤل الهوية إلى بقاء السؤال قلقاً مفتوحاً، على الكثير من الإجابات، غير المستقرة عند ناحية فكرية واضحة. هذا ما جعل المجتمعات المنقسمة إثنياً والمختلفة مذهبياً، تقارب التناحر الطائفي والاحتراب الداخلي بصيغة أو بأخرى خلال مراحل أزماتها السياسية والاجتماعية، مما حمل وطأة أحداثه وصراعاته، أفراد تلك المجتمعات، فأغمض، بصيرة المكونات المجتمعية، عن رؤية صحة المضي بالاندماج الوطني والامتناع عن الوقوع في فخ إغلاق ممر الاشتراك الاجتماعي (وكأنها أقليات تسكن في قلاعها المغلقة، كما عبرت مجلة مدارات غربية/ العدد السادس، أيار 2005، في

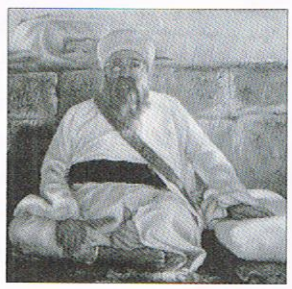
ملفها عن الأقليات العربية)، في بناء وطن، يضم جميع المختلفين، ينهض على مقولة (الوطن للجميع) .
وحضور إشكالية الهوية ازداد في بلدان العالم الثالث، وخاصة منطقة الشرق الأوسط، منذ حركة مطلب الاستقلال الوطني، حيث انحدر تحقيق انجاز الهوية، من تاريخ بناء الجماعات المحلية لدولها، ولم يتوقف لحد الآن اذ تعاني شعوب منطقة الشرق الاوسط من ضخامة أزمة الطائفية السياسية والثقافية فبدأ من لائحة المنوعات غير المنتهية من قبل السلطات المهيمنة على مقاليد الحكم ضد الاقليات والاثنيات في حقها ممارسة خصوصياتها الثقافية والدينية والشعبية الى رفض فسح المجال السياسي أمامها (الاقليات) للالتحاق بمؤسسة الدولة، و يظهر التدافع التاريخي لتلك الشعوب صوب الاستقلال السياسي إرباكاً واضحاً في تسطير سلم الحاجات الثقافية والسياسية، فالصدارة كانت لهدف التخلص من السيطرة الاستعمارية، تحديداً دون غيرها من الاهداف الوطنية، القضية الأساسية التي لازمت الانتهاء من عملية الاستقلال هي التغاضي عن الاعتراف بوجود تشكيلات ثقافية، تمتلك الامتداد التاريخي-الاجتماعي القديم في تاريخ تلك الأوطان، مما برر إزاحة وتغيب تلك الاثنيات وصدها عن الاشتراك بالعمل السياسي والتركيز على أهمية الشعار السياسي لمعركة الاستقلال والتصدي للعدو الخارجي، فقد اختصرت المرحلة بالتبرير السياسي المعروف (لا صوت يعلو على صوت المعركة) لتصبح إشكالية النظام السياسي العربي بأنه نظام مسكون بعقدة العدو الخارجي المتحالف مع احد الاطراف الداخلية في البلاد العربية، والحراك الاجتماعي والثقافي للشعوب العربية يكشف بأنها محتقنة بهاجس تمثل الهوية، وتبعثر توجهات البناء السياسي، فأفقد تلك المجتمعات خاصية المبادرة الفكرية والثقافية اللازمة لإنتاج هوية وطنية تدعم خطى، صنع مشروع وطني يستوعب اختلاف الاقليات في داخلها (أي المجتمعات العربية) بل العكس، والحال هذه جعلت من السلطة العربية توغل في استفزاز الأقليات المحلية ودفعها اتجاه الاحتماء وراء مخزونها التاريخي-الديني الذي يؤمن لها المنعة السياسية من الحيف الاجتماعي فضلا عن اللجوء إلى آلية الاقتراب والاستعانة بالثقافات القريبة والبعيدة، ولو عاينا النموذج العراقي، لرأينا أنه من أكثر البلدان العربية التي أزمنت بالتوجس الطائفي بين السنة والشيعة، ما أدى إلى إفراغ محصلة البناء الاجتماعي من الوصول إلى النتيجة السياسية التي تؤسس لقيام دولة مستقرة تقوم بدور المحايد السياسي إزاء ما يحدث من تخاصم اجتماعي بين فئات الشعب العراقي لذلك توقفت عجلة العمل السياسي، عند عتبة السلطة ولم تتجاوز هذا المشكل (عدم عبور مرحلة السلطة السياسية إلى بناء دولة) المدام بمخرجات صراع طائفي طبع مناحي الحياة السياسية، منذ بدايات النزاع العثماني-الصفوي على الساحة العراقية ليدخل الأقليات العراقية في متاهة إجابة السؤال: هل العراق مأزوم بطوائفه أم الطوائف مأزومة بوجودها في العراق؟ لذلك عندما نحاول تتبع بلورة الهوية الشيعية في الوسط الاجتماعي، فإننا سوف نعتمد آليات المنهج التتبعي وهو عملية تنقيب ومتابعة الاحوال الاجتماعية تاريخيا للمجتمع ومن ثم تحديد نقاط التغير الثقافي، و(المنهج التتبعي) نموذج فكري لمدرسة الحوليات الفرنسية التي جاءت نتيجة لأعمال مجموعة من العلماء وقراءتهم الفكرية للتاريخ والثقافة، وكانت منها أطروحة العالم الفرنسي فرنان بروديل في كتابه الشهير (البحر المتوسط المجال والتاريخ/ترجمة يوسف شلب الشام/1990)، ضمن سلسلة دراسات اجتماعية لوزارة الثقافة السورية، وصياغته لمفهوم (المدة القصيرة والمدة الطويلة)، منطلق تصورات (بروديل) من أن المدة القصيرة تمتد من قرن فأكثر، بمعنى أن بضعة قرون، تجعل من مقومات التغير التاريخي ناضجة أما المدة الطويلة فهي تتخطى مدة تاريخية، تصل ألف سنة.



الملاحظ وعلى أساس مفهوم المدة القصيرة، أن مقاربة الهوية الشيعية (بحصيلة التراكم الاجتماعي-النفسي للحرب الصفوية-العثمانية والآثار التي تركتها على مكونات الهوية الشيعية، حتى نصل إلى قيام الكيان السياسي العراقي عام 1921 على يد الإنكليز) يفتح علينا عدة مداخل تحمل الفاعلية الثقافية والعقائدية المؤثرة على تنضيد اللوحة الفكرية، التي تغذي مواقف والتزامات الهوية الشيعية، تجاه الأزمات والأحداث السياسية والاجتماعية طوال مسيرة تاريخ الصراع الشيعي مع النظم السياسية الحاكمة، فالتفكر بمتبنيات

بمتبنيات الفكر السياسي والعقائدي الشيعي تقودنا نحو حزمة من التساؤلات والاستفهام، حول الكيفية التي ربط بها الفكر السياسي الشيعي بين مادية الجغرافيا (بوصفها الأرض والإقليم الذي تسكنه الجماعة الشيعية)، ومعنوية التاريخ الحاوية لسير وأفعال الرموز الدينية (من شخصيات ووقائع تماهت فيها سلوكيات الشخصية الشيعية)، إن موازنة العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ يمنح الجماعة أو الطائفة، قوة الربط والتوصيل بين المثال التاريخي المنساب (من الانسياب) في لا نهائية الزمن، وواقعية الظاهرة الاجتماعية المحكومة بمكان وحدود إطارها الجغرافي، ولهذا ربما يمكننا القول إن الأرض تشظت في حركة شيعة العراق وتحولت إلى حلم تاريخي تغذت صوره من الانتكاس السياسي الشيعي في إيجاد الحلول المناسبة لتردي الاجتماعي والاقتصادي للجماهير الشيعية في العراق، ولم تجعلهم يستفيدون من القاعدة الجغرافية (إن الأرض تقاتل مع أهلها) بسبب إن الفكر السياسي الشيعي ركز بشدة على ثنائية الإمام-المنقذ التي اختزلت فيها كل جهود الحركات السياسية الشيعية في أثناء الفترة الأموية والعباسية وما زالت حاضرة بكثافة في الوعي الشيعي الى اليوم ويمكن رد تأخر إعلان قيام الاحزاب والقوى السياسية الشيعية الى ارتباطه بإشكالية ترتيب العلاقة بين المرجع الديني أو الفقيه الشيعي والحزب الشيعي فيما يتعلق بالجانب الوظيفي القيادي في تسيير شوؤن الطائفة هذا التزاحم السياسي أربك الموقف الشيعي، المؤسس في ضوء مراحل التاريخ الإسلامي الشيعي المار بأربعة أنماط كان لها التأثير الواضح، على المكونات النهائية للهوية الشيعية، وهي مدة تأسيس الخلافة الراشدة، والمماحكات التي رافقتها من تجاذب عقائدي-سياسي.





المرحلة الثانية، صدمة واقعة الطف التي تعد من الوقائع المفصلية في الفكر الشيعي، ودفعه نحو الميل للشهادة، دون البطولة وسيادة رمزية الدم على مفهوم القوة، وانجازيته للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والنمط الثالث، كان بداية طور الغيبة الكبرى، الذي أصّل لمفردة (الإمام-المنقذ)، ليؤشر حدوث انقطاع سياسي تاريخي أعلن فيه غياب الشكل السياسي المعتمد على مركزية إدارة الامام المعصوم لمتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشيعة رافقه صعوبة تقبل الواقع السياسي المفروض من قبل سلطة قامعة لوجوده، مما جعل الفكر الشيعي، يغوص في غيبوبة ثقافية دفعته للبحث عن إيجاد قواعد عقائدية جديدة، تعالج محنة الغيبة الكبرى وتأثيرها على الحراك السياسي الشيعي الذي انحصر نموذجه السياسي في دور الامام-الرمز الموجه لحركة الفعل السياسي الشيعي، لقد كرست المراحل التاريخية المذكورة نفسها في التهميش الاجتماعي والثقافي الذي عانته الطائفة الشيعية من قبل السلطة السياسية الإسلامية في الاقاليم التي تسكن فيها ليأتي التواجه العثماني-الصفوي، على ارض العراق كنمط رابع، انعكست خلفياته على الهوية الشيعية العراقية، بإيجاد خزين نفسي--اجتماعي، قيد خطوات قبول الهوية الشيعية ضمن الجامع الوطني العراقي مع تأسيس الكيان العراقي الحديث ومن ثم واجهتم (شيعة العراق) معضلة ضبط العلاقة بين الجذور والأصول تبين مقولة الجذور والاصول، إن الجذور هي العمق التاريخي-المكاني للاقوام القاطنة على بقعة معينة من الارض، أما الأصول فهي الوصف الثقافي التاريخي لتلك الاثنية أو الأقلية، وهنا يصبح التواصل بين المفهومين (الجذور والأصول) منشغلا بالسمات الايكولوجية والدينية التي تبلور الهوية والسمات التي توصف بها ضمن المحيط الجغرافي التي تعيش فيه تلك الطوائف، وهذا بدوره يطلق تسابقا ثقافيا نحو نيل المطلب المجتمعي (الأصول) أو إرجاع المحروم التاريخي (الجذور) ولهذا تلازمت في ذهنية الطوائف الساكنة في العراق، بأن الراعي والحامي لها موجود خارج الإطار المكاني للجغرافية العراقية وهذا ينطبق على الاقليات العراقية الأخرى في خصومتها الداخلية، العرب/الكورد، المسلمين/المسيحيين، مما اضعف إحساسهم (الطوائف) بالأرض (المستقر) في الأعم الأغلب مع تضخيم تعلقهم بالتاريخ الديني







والقومي، أيضاً وقعت موجهات السلوك الجمعي لشيعة العراق، تحت رحمة التقاطع الديموغرافي الاجتماعي فهم أغلبية وطنية داخل العراق، ولكنهم في الوقت نفسه أقلية إسلامية ضمن المحيط الإقليمي وجعل السلوك السياسي الشيعي يستبطن جانب الأغلبية ويتبنى نمط الأقلية، كذلك وفرت مناطق سكناهم (شيعة العراق) المتمثل بالسهل الرسوبي سهولة الاختراق والغزو من قبل المتدخل الخارجي، هذا العامل الجغرافي، اسند الهوية الشيعية إلى قاعدة سياسية قلقة، مفتوحة على التحول المستمر مما حجز تعريف الهوية الشيعية عند المتقلب والممكن السياسي والسعي الدائم لتحقيق الإنصاف التاريخي لوضع الطائفة الشيعية، إن هذا التردد بين إنتاج إطار سياسي، يوفر الاستقرار الاجتماعي، أو السير في طريق تشييد بناء تاريخي تطلق عليه الادبيات الشيعية (دولة الظهور)، والمدفوع بحاجات دينية، يكشف الهوية الشيعية بأنها ذات نسق تاريخي. فعندما نتساءل عن سبب حصول انفصال سياسي في الفكر الشيعي بين الأرض والتاريخ، ربما يقودنا مدلول الشعار الشيعي (كل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء) الى مجموعة من التصورات التي قد نستطيع في ضوئها معالجة ظاهرة انفصال الصلة بين المكان والذاكرة الدينية عند الشيعة، فكربلاء في المنظومة الثقافية للطائفة الشيعية هي مكان للاستشهاد والتضحية، ويوم عاشوراء هو موعد تحقق الشهادة، لينعكس أثرهما على الحركة السياسية للرموز الشيعية، ومن ثم أصبحت أفعال وخطوات تلك الشخصيات والقيادات الدينية والسياسية الشيعية محصورة بين منطقتين هما العمل السياسي لفترة تاريخية ومن ثم التوجه صوب الشهادة بإرادة وبدونها وكأن هناك جذباً معنوياً دينياً يدعو للانضمام الى مسار تاريخ فداء وتضحية واقعة الطف ترتكز بناءاته على الرصيد النفسي لمفردة المظلومية والانتظار ثم صياغة المظلومية من تداعيات التاريخ الإسلامي وسعيه لتأصيل الممارسة السياسية الإسلامية التي اختصت برؤية مذهبية واحدة، لتتحول (المظلومية) في السلوك السياسي الشيعي إلى طريقة و تعبير وسمة ثقافية وطقس يومي، وهنا نتساءل لماذا أطر الفعل الاجتماعي الشيعي مقولاته السياسية والثقافية بمفهوم المظلومية من دون الظلم؟ ربما نجد إن المظلومية قائمة تاريخياً بسبب ارتباطها بعامل تحليل سؤال السياسة في سياقات الفكر الشيعي ونوعية الاستيعاب والاستجابة لذلك المطلب (سؤال السياسه)، لنلحظ بأن هناك اصطداما دائما بين واقعية الحياة السياسية وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية وكثافة زخم الاستدعاء الديني بالانشغال بعودة النموذج التاريخي المتكامل، إن تباين المعنوي بكل أبعاده والعاطفي بتجلياته، يثبت وجوده باستثمار تقابل نسبية العمل السياسي ومثالية الوعد التاريخي، لذلك نمت سلوكية الانتظار بانشطارها إلى زمنين، زمن ديني مشحون بالوعد والخلاص، تفعل هيمنته (الزمن الديني) برسوخ مفهوم المظلومية، في الشعور السياسي الشيعي، وزمن سياسي معلق الفعل لكونه متناقضا مع انتظار مجيء عصر العدالة الاجتماعية، ورفع الظلم (المظلومية)، لذا كانت أيديولوجيا الانتظار، نابعة من تعامل الهوية الشيعية مع الإفقار الجغرافي بتحويل المعطى المكاني إلى براديم (قالب) تاريخي نابت حضوره في حركة دورة الطقوس الجماعية للمناسبات الإسلامية الشيعية، والرفد الرمزي للأضرحة الدينية التي نمطت الشيعي على التواصل الثقافي مع نموذجه الديني-التاريخي، ليؤكد نجاح الهوية الشيعية بنقل الجغرافيا إلى معطى تاريخي، لذا تعطينا مراقبة جداليات الهوية الشيعية والسنية، بأنهما اختلفا حول كيفية الدخول إلى العملية الاجتماعية، من جهة السياسة أم من ناحية التاريخ، تمددت الهوية الشيعية تاريخياً على حساب السياسة لتصاب بالفزع على الهوية، أما المكون السني فقد اتسع سياسياً وضمر تاريخياً ليقع بأزمة استفراد الهوية عن طريق الاستفادة من الامتداد العربي المذهبي، ومن ثم يتحقق الفرق الميداني الحركي، بين منطلقات الهويتين (الشيعية والسنية)، فمسيرة الهوية الشيعية تبدأ من المجتمع وتتحرك باتجاه السلطة، على عكس الهوية السنية، القادمة من السلطة إلى جهة المجتمع، وكأننا أمام تعاكس في زاوية النظر نحو أساسيات الحقل السياسي، التواجد الطويل بالعمل بين فئات المجتمع (بالنسبة للشيعة)، قد يقلص فرص تطوير حرفية إدارة السلطة يواكبه تعزيز مهارة قدرة المعارضة مع صعوبة انتقالها إلى الأسلوب الحكومي ولهذا لم تنفتح النصوص الشيعية على مقولة الدولة بل عملت تلك النصوص على إنضاج مفهوم



الطائفة، كذلك فإن الإقامة المستمرة على منصة توجيه حركة السلطة (ما يخص السنة)، لعله يضعف قابلية مرونة تعلم فن المعارضة وأولوياتها (التي منها القبول والاختلاف المدني مع المشارك السياسي)، يصاحبه تقوية الخاصية الإدارية البيروقراطية، المانحة للاستئثار بالممارسة الفردية للسلطة حيث تعاملت الجماعة السنية بأهمية مع مسألة الامارة/الخلافة التي أصّل أمورها الفقيه الماوردي في نصه المعروف "الاحكام السلطانية"، هذا قد يفسر التعابر الاجتماعي عند الطرفين (السني والشيعي)، بانضمام فئات واسعة من الطائفة الشيعية، إلى القوى الثورية، المعتقدة بخطوات الانقلاب الاقتصادي والاجتماعي على كافة مستويات الحياة الإنسانية، وفي الوقت نفسه انتماء وانحياز أعداد كبيرة من الطائفة السنية جهة الأحزاب القومية العربية التي أمنت بجمع وبعث الشخصية القومية في الوطن العربي على الرغم من ميل نخب شيعية ليست بقليلة للحركة القومية في بداية نشوئها وقد فسر هذا الأمر لاجل إثبات صحة الانتماء العربي، دعم هذا التباعد في مسلك المكونين، هو أن شيعة العراق اشتغلت بالاقتصاد كأقلية سياسية ورثت نشاطات أقليات اجتماعية ودينية كانت موجودة لعهود ماضية في العراق حجم نشاطها الثقافي، فانخرطت في الجهد التجاري للحفاظ على وجودها الاجتماعي، والتي أجبرت على الخروج من العراق فيما بعد في خضم ملابسات سياسية سابقة، يضاف الى هذة الرؤية (سبب اشتغال شيعة العراق بالاقتصاد) فتاوى المؤسسة الدينية الشيعية في تحريم الانتساب لدوائر السلطة آن ذاك، أما سنة العراق فلقد عملوا بالسياسه كونهم استثمروا الغطاء العثماني في أثناء سيطرته على الولايات العراقية في كسب فرص التعليم من الدخول الى المدارس العسكرية والمهنية، ذلك المناخ الاجتماعي أوجد الظرف الملائم لشيوع ظاهرة (التصفير السياسي لتراكم مشروع الدولة العراقية)، الذي مهد لغلبة نسق عسكرة السلطة وعزل وإزاحه النمط المدني عن قيادة العملية السياسية، هذا التباعد بانت ارهاصاته في خلفيات انقلاب بكر صدقي عام 1936،على نشاط بناء الدولة، ليؤكد إصابة المجال السياسي العراقي بعلة تداخل المشروعية والشرعية (د.علي وتوت، بحث في الدولة الشرعية والمشروعية، مجلة الاسلام والديمقراطية،العدد18)، وعدم النجاح السياسي في التفريق بينهما، حيث تعبر الأولى (المشروعية)، عن أحقية الحكم لمن، والثانية (الشرعية) تشير إلى شكل الحكم والاساس الدستوري المستند عليه، أشرت نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في العراق فشل الجهد الوطني للهويات الثقافية اثر نشوء تيارات الإسلام السياسي التي برهنت على حصول كسر وظيفي في التلاحم الاجتماعي على مستوى الجانب السياسي ليوظف في قيام فصل طائفي بينهما، فهذة الحركات السياسية كانت معبرة وحاملة للأوصاف المذهبية ذات البعد الطائفي، لتحصل (من التحصيل) مردودات هذا الكسر الوظيفي من حدوث الحرب الإيرانية-العراقية، وإخراج الكامن الثقافي والسياسي والتأكيد عليه بالرجوع إلى الخصوصيات الاثنية والطائفية، لقد مارست نتائج الحرب الإيرانية-العراقية الضغط الاجتماعي في إسراع تمزق الهوية الشيعية وإيقاع الجماعة الشيعية في إشكالية الوطنية/الهوية فشيعة العراق وجدوا أنفسهم في وضع معقد للغاية فهم منضوون تحت حكم عربي قومي ذو امتداد سني يتقاتل مع نظام يحمل توجهات إسلامية في إطار شيعي والذي أدى إلى تشويش الموقف السياسي لمعظم الحركات المذهبية، فلقد كان لطول مدة الحرب الآثار البارزة على هذه القوى في وضعها داخل مطب ثنائية الوطن/الهوية، ليكمله هاجس فقدان السلطة والذي أكثر من ظهور الحركات الدينية التي تشتت حول اكتشاف المعادلة السياسية التي تحلل عجزها عن الإمساك بدائرة السلطة، خاصة في ساحة المكون الشيعي، إن تلك القوى الإسلامية عبرت عن مشروعية مطاليبها السياسية بتكوين آليات نفسية- اجتماعية لأجل الحفاظ على ميراث الهويات الفرعية والذي ضيق من فرص التهجين الثقافي الساند للخطابات السياسية القائمة على البعد الواسع للهوية، اليوم عادت الازمة المجتمعية من جديد لتعلن عودة العراق إلى تاريخ ما قبل 1921 ليغدو المجتمع العراقي مجرد كيانات يفرقهم التاريخ وتجمعهم قسرا الجغرافية، بل الادهى من ذلك أنها (الكيانات العراقية)، باتت تتصرف على أنها طوائف تاريخية محمية بموقف سياسي متصلب وليست مذاهب ثقافية تسعى للحوار والتعايش السلمي، هكذا تظل إشكالية الهوية العراقية مضاعة في دوامة الخلل البنيوي للجغرافيا السياسية للأرض العراقية.







علاقتي بالغرب أصلاً خيالية. كانت تأتيني على شكل قصص في الطفولة. ففي ذلك العمر، يصعب على الطفل، التمييز بين ما هو خيال وما هو واقع، بين ما هو حقيقي وما هو مخترع. ومهما كانت الطريقة التي رويت بها القصص، مهما بدت معادة أو مكررة، إلا أنها نقلت لي صورة تجسد الغرب البعيد المنال، الذي سأسعى للوصول إليه بحماس. سعيي ذاك لم يرتبط بحجج عقلانية، مثلما أفعل الآن، أو بمنطق قابل للتوضيح، إنما كان نتيجة لردود أفعال عاطفية وحسب.

الوطن سيراً على الأقدام



نجم والي

والآن، وأنا أنظر إلى تلك السنوات، من مسافة بعيدة، من علو "غربي"، من مكان إقامتي في الغرب الذي تحول بالنسبة لي إلى وجود يومي معاش، أقول: ربما كنت محظوظاً، لكي لا أقول كنت استثناءً، لأن الأساس الذي اعتمدت عليه نظرتي للغرب، تطور بصورة طبيعية من دون ضغط أو تملق أو إكراه، الأمر الذي جعل علاقتي به تأخذ لاحقاً وعلى مدار كل هذه السنوات مساراً متصاعداً، توازى مع تطوري الذاتي كفرد. وبقدر ما كنت ناقداً لنفسي، كنت ناقداً للغرب أيضاً، وبقدر ما كنت أميناً لنفسي ومتواضعاً، بقدر ما اعترفت بفضل الغرب عليّ، الأمر الذي يحملني هنا بالتركيز عن الحديث على الجانب الثمين الذي تعلمته منه، واترك الجوانب السلبية للحديث عنها هناك في الغرب، فعندما نحترم صداقتنا مع أحد علينا توجيه النقد له في حضرته وليس من وراء ظهره في غيابه. الغرب بالنسبة لي الآن بمثابة صديق عزيز، ترجم كتبي ونشرها وفتح الأبواب أمامي، منحني جنسيته ومنحني

شهادات في الهوية











اللجوء والأمن، بينما شردني من يسمون أنفسهم أهلي: "العرب"، الذين لم يكتفوا بإغلاق حدودهم بوجهي، واعتقالي في مطاراتهم، إنما فعلوا كل ما في وسعهم لكي يبقى الديكتاتور السفاح الذي شردني وشرد الملايين مثلي، جالساً على عرش الطاووس يملك الصولجان "الثوري" (من ثور وليس ثورة!!) في يده!

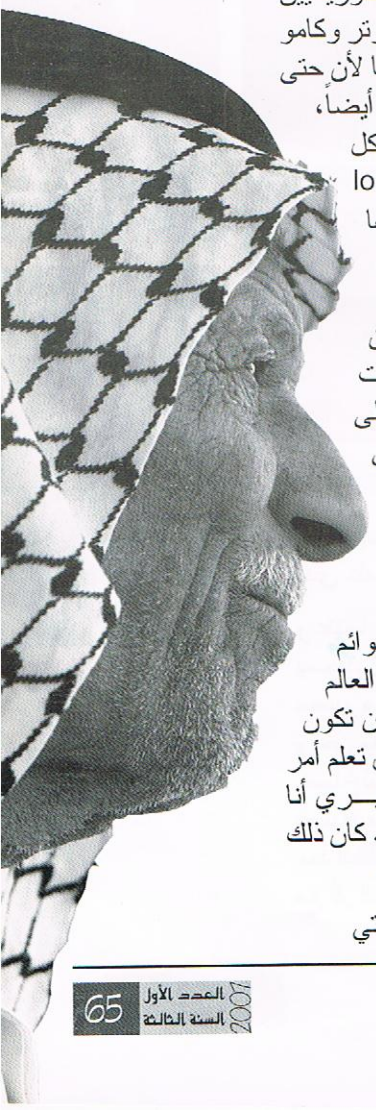
ارتبط اكتشافي الأول للغرب مع بداية نمو الفضول عندي. ففي مراحل تشكل الوعي "الطفولي" الأولى، سألت أمي عن القابلة المأذونة التي ولدتني، ولماذا تحمل هذا الاسم الغريب: "موانى". في الحقيقة حتى هذه اللحظة لم أعرف امرأة أخرى بهذا الاسم. فشرحت لي أمي، المعلمة التي لم تمارس مهنتها يوماً بسبب رفض أبوها المحافظ أن تعمل، ماذا تعني الكلمة، وهي جمع لكلمة "ميناء"، الذي هو مكان وصول البواخر والبحارة القادمين من كل العالم. في اليوم التالي اشترت لي ملابس البحرية (هناك صورة فوتوغرافية لي بهذه الملابس)، ثم وعدتني بأنها ستريني الميناء في أول سفرة قادمة لمسقط رأسها، مدينة البصرة. في البصرة كان جدي من جهة أمي، فرج يوسف، يعمل مفتشاً للتمور في شركة تمور البصرة. وكان يصطحبني معه إلى مكان عمله. هناك ركبت القطار للمرة الأولى، ليس قطار الركاب، إنما تجولت معه في فاركونات قطار الحمولة الذي ينتهي عند أرصفة ميناء البصرة. كان جدي يحصي تنكات وصناديق التمر العراقي، المحشو بالجوز واللوز، قبل أن يُشحن في البواخر للبلدان البعيدة. وكان جدي يقول لي، بأن القسم الأكبر من تلك الشحنات تذهب للصين وإنكلترا وفرنسا. الصين، إنكلترا، فرنسا؟ أسأل جدي أين تقع هذه البلدان؟ فيضحك ولا أدري، إذا كان ما يرويه عن هذه البلدان حقيقة بالفعل، أم من اختراعه، لكي يجعل حفيده الصغير يفرح ويفتح عينيه على سعتهما. ولكني أعرف بأنني، وحتى سنوات لاحقة، كنت كلما مررت مع شلة الصغار في السوق، ورأيت باعة التمر، أقول لهم، كم هو رخيص وفقير التمر الذي نأكله، وأروح أحدثهم عن نوعيات التمور الشهية التي تذهب ليس لتلك البلدان الثلاثة، للغرب فقط (على الرغم من أن الصين تقع في الشرق!)، إنما لبلدان عديدة. 144 نوعاً من التمور تعلمت أسماءها من جدي، كنت أحصيها لهم، وأمام كل نوع أسمي بلداً معيناً. هكذا كان عليّ أن أطلب مساعدة أمي، بأن تسمي لي بعض البلدان في العالم. وكما يبدو أعجبت اللعبة أمي، ربما خلصتها بهذه الطريقة، من الروتين اليومي الذي بالتأكيد كان يسحقها بعملها، مثلما كان يسحق الجميع. كانت لعبتنا المفضلة، أنا وأمي في البيت. وكانت أمي تبذل جهداً لكي تضيف إلى قائمتي اسماً جديداً. لم يزعجني أنها تعيد بعض الأسماء أحياناً، أنا الآخر كنت أفعل ذلك، وكان الأطفال الآخرون أيضاً لا ينتبهون. وأتذكر حزن أمي، عندما شغلني خالي في أيام العطلة المدرسية عند أدوَر، صاحب مكتبة صغيرة لبيع الكتب، كان متخصصاً ببيع مجلات الكوميك وكتب الأطلس والتشريح الطبية والسفن الشراعية، والتي كان معظمها باللغة الإنكليزية. لكن الناس كانت تشتريها ربما بسبب الصور الملونة التي احتوت عليها. أدور الذي كلما تذكرته، كلما فكرت، ما إذا كان شخصية اخترعتها أنا على هواي، أدوَر هذا علمني قراءة العالم والرحيل عبر الكرة الأرضية عن طريق الصور والحكايات. أدوَر هذا، الحقيقي والمُخترع، أضاف إلى قاموسي أسماء مدن جديدة، وبدأ لساني ينطق بأسماء موانئ بعيدة. "ستعرف العالم عند الرحيل من خلاله"، قال أدوَر وأضاف "كل شيء يبدأ من جهة غرب المتوسط"، تلك كانت جملة أدوَر التي احتفظت بها في

داخلي، وحملتها معي سواء آنذاك في رحلاتي الخيالية التي كنت أقوم بها يومياً، أو في رحلاتي اللاحقة عبر أراضي هذا الكوكب الواسعة، وتتقلي بين القارات مثل: "بحار على اليابسة" (تلك الجملة التي سمعتها من لسان رافائيل البرتي في أكتوبر 1988 في شقته في مدريد). جملة أدوّر تلك لم تشعر ذات يوم بالوحدة لأن جملة أخرى صاحبتها في ذلك الوقت، جملة حملتها هي الأخرى معي، بعد أن سمعتها من رجل آخر، وفي مدينة أخرى.

"عليك أن تدرس وتتعلم لغات أخرى"، تلك الجملة قالها المستر تشارلز، أو "الصاحب" كما أطلق عليه جدي وزملاؤه البستنجية في مقبرة الإنكليز في مدينة العمارة. هناك دُفن الجنود الإنكليز الذين سقطوا في الحرب العالمية الأولى، وهناك كان يعمل جدي. ومنذ أن فتحت عينيّ على العالم، رأيت جدي يحمل سلال التمور والنبق والكرز من بستان المقبرة الإنكليزية، مثلما رأيته يسقي ويقطف الورود ويعتني بقبور الإنكليز والكركة (الجنود الأفغان والهنود الذين خدموا تحت لواء الجيش البريطاني). في المدرسة الابتدائية، عرفت الامتياز الذي سيرتبط بي: كان عليّ أن أجلب كل يوم حزمة ورد جديدة لمدير المدرسة. "ورد جوري إنكليزي"، يقول المدير بزهو. إذن كان عليّ أن أشعر بالفخر، لأنني أنا من يجلب هذا الورد "الإنكليزي". ليس ذلك فقط، كان الصاحب، يأتي كل ثلاثة أو أربعة شهور، يحمل في حقيبته السوداء الجلدية، رواتب البستنجية، وكنا في كل مرة نشوي له سمكة كبيرة، أما هو فلم ينقطع يوماً عن جلب الصور الملونة الصغيرة لممثلات وممثلين هوليوود، التي كنت أتباهى بها أمام زملائي (واظب مستر تشارلز على جلب أشرطة النكاتيف لأبي عندما كان صغيراً، وكان أبي يريها لزملائه الطلاب في المرافق "غير" الصحية مقابل عانة- العملة آنذاك-، وعندما اكتشفه مدير المدرسة طرده. كان في الصف الرابع الابتدائي). إذن العمارة من ورائي والبصرة من أمامي، أينما ذهبت أو سكنت، في بيتنا في العمارة أو في بيت أجدادي في البصرة، كنت محاطاً بالغرب وبقصص الغرب. كل شيء ارتبط هناك بالغرب. ابتداءً من القصص التي كانت ترويها جدتي الأولى ما تنراد، والتي تتحدث عن أولئك الناس الذين سكنوا البصرة أو أسسوا البصرة، والذين إن لم يأتوا من الغرب فإنهم تعلموا فيه، مروراً بعمر جدي وأبنائه وبناته، فإذا سأله أحد متى وُلد، يُجيب، "لحكت- نضجت- عند دخول الإنكليز"، أما الباقون فقد وُلد كل واحد منهم بعد دخول الإنكليز بكذا سنة. التاريخ يبدأ لجدي، بستنجي مقبرة عند دخول الإنكليز، ولماذا لا، والدولة العراقية "الحديثة" تأسست على أيدي الإنكليز؟ وانتهاءً بقصص زملاء أبي من ملاكي السيارات الذين راحوا في بداية سنوات الستينيات يزورون ألمانيا من أجل شراء باصات النقل، ويتحدثون عن مغامراتهم مع النساء والمغامرات التي عاشوها هناك.

أبي يقول، "منذ طفولتك وأنت تحلم بالذهاب إلى ألمانيا". عجيبة هي الذاكرة، تستل ما تريده، حتى وإن لجأت للاختراع. فأنا مثلاً على عكس أبي، لم أتذكر بأنني حلمت بالذهاب لألمانيا. كان حلمي، كما هو حلم العديدين من أفراد شلتي في العمارة: الذهاب إلى باريس. ربما يعود ذلك لقراءاتنا المبكرة. ليس لأن باريس كانت موطن الوجوديين والسورياليين والعبثيين، كل أولئك الذين كنا نعشقهم: سارتر وكامو وبوفوار وميرلو بونتي ومارلو وبريتون، إنما لأن حتى الكتاب الأميركان الذين قرأناهم بنهم أيضاً، همنغواي وفيتزجرالد وكابوته وبارنير وكل أولئك الذين أطلق عليهم بالجيل المفقود lost generation عاشوا في باريس وعشقوها بوجد. باريس عاصمة العالم وقلب الغرب. وأتذكر أن أول رحلة لي خارج العراق كانت إلى باريس في 14 يوليو 1976، ولم أكن أكملت حتى العشرين من عمري، وصلت باريس في ذكرى يوم الثورة الفرنسية، على متن الخطوط الجوية العراقية، وفي جيبي مائتا دولار فقط. وفي عدتي أحلام كثيرة، أولها رغبتي بدراسة الإخراج السينمائي في باريس!؟ كنت مشبعاً بالفلسفة الوجودية والعبث، ولم أكتشف إلا لاحقاً، بأن أولئك الوجوديين كانوا أغنياءً، كتبهم تتصدر قوائم الكتب الأكثر مبيعاً، وأن عبثهم ومللهم من العالم يمكن أن يأتي من كل الأسباب من غير أن تكون بالضرورة شبيه بأسبابي، وأن عليّ منذ الآن تعلم أمر جديد: "الاعتماد على نفسي، والنظر للعالم عبري أنا كذات، وأن حريتي هي في تحقيق ذاتي كفرد". كان ذلك الدرس العملي الأولي الذي علمني إياه الغرب.

هكذا قررت الرجوع للعراق للانتهاء من دراستي



شهادات في الهوية











الجامعية. رجعت هذه المرة عبر الطريق البري، عن طريق الأوتوستوب، فمررت ببلدان عديدة، كانت الصدفة تختارها لي، تعرفت على بشر من مختلف الجنسيات. وسافرت مع نساء في مختلف الأعمار، وعرفت أن من الممكن لرجل وامرأة أن يكونا صديقين، أن يسهرا بصحبة بعض، أن يناما في نفس المكان، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن تكون علاقة جنسية بينهما. هكذا مع كل اكتشاف جديد، كان فضولي يزداد بالتعرف على العالم. "كل معرفة جديدة، هي اكتشاف جديد، تضاف إلى أنسكلوبيديا الواقع اليومي". ذلك كان الدرس الثاني الذي علمني إياه الغرب.

وعندما وصلت بغداد لاحقاً، اكتشفت الحيف الذي يسحقني كانسان وكذات، كفرد مجرد من حرياته، تقرر مصيره جماعة تريد منه الانتماء إليها بالقوة. نحن نولد ونحن منتمون للجماعة، للقبيلة، للعشيرة، شئنا أم أبينا، تصاغ لنا المعايير والأديان والطوائف والأخلاق التي تصبح مثل قوانين علينا السير عليها. وتبدأ تلك القنونة منذ الطفولة، فالطفل الذي لا يجلس مع العائلة ولا يلعب مع أقرانه الصغار، والطفل الذي ينسحب لنفسه قليلاً، ويجلس في غرفته يفكر، سيثير الريبة عند أهله، إن لم يثر الرعب لاعتقادهم أن مساً من الجنون أصابه، ويتطور الأمر، عندما يبدأ هذا الطفل بالتساؤل ووضع القيم التي يطرحونها مثل نص مقدس، موضع الشك. يقولون له، "قبل يد عمك فلان"، وعندما يريد معرفة السبب قبل أن يفعل ذلك، يحار أهله بالعثور على جواب مقنع، "عمك رجل محترم، أنه أبو فلان وفلان وهو شيخ كذا وكذا!"، أو لأنه "سيد جده محمد"، ولكن الطفل لا يجد ذلك سبباً منطقياً لتقبيل يده، فيرفض. هكذا يعمل الجميع، ابتداءً من العائلة مروراً بالأصدقاء، وانتهاءً بالأحزاب على سحق فردية الإنسان. ولاحقاً عندما يكبر الطفل ويصبح ناضجاً، ويبدأ بالحديث عن الفردية بمواجهة مجتمع يغرف قيمه وأفكاره من القرون الغابرة، سيُتهم هذا الإنسان بالعمالة للغرب، من دون أن يعرفوا بأن الطريق للجماعة يمر عبر الفرد، وأن مجتمعاً ما، لن يكون حراً، إلا إذا أصبح أفراده أحراراً.

السنوات الأربع اللاحقة التي عشتها في بغداد حتى خروجي الثاني في 28 أكتوبر 1980 إلى ألمانيا، عمقت وعيّ بتلك المسألة التي ظلت تشغلني: تحقيق الذات، خلق هذا الفرد الذي اسمه "نجم والي". كانت الحرب العراقية الإيرانية بدأت للتو، ولأنني لست من المتحمسين لشعارات الوطنية والدفاع عن الوطن، تلك الكلمات التي استهلكها العسكر والقتلة وسماسرة بيع السلاح، وجدت أن ليس هناك عذراً بعد اليوم يسمح لي بالبقاء في البلاد.

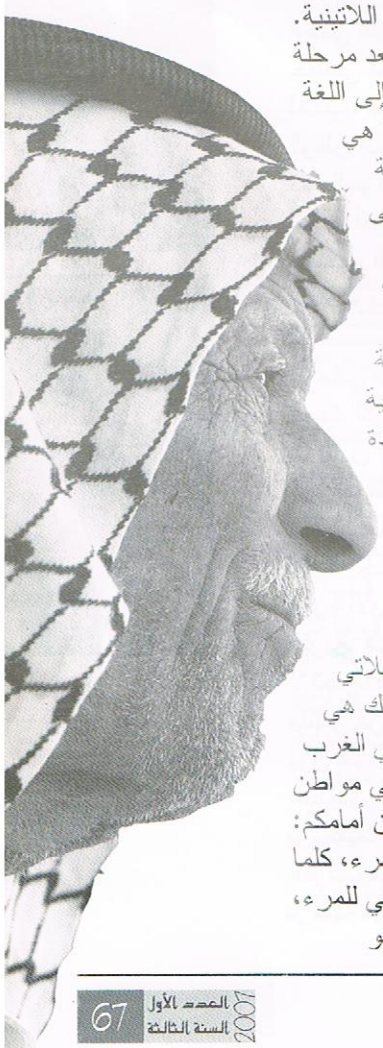
إذن الغرب مرة أخرى، وألمانيا بالذات، وكأنني، كما قال أبي، أعود إلى حلم الطفولة الأصلي، الذي كما يبدو لم أنجح بطرده نهائياً من داخلي. ألمانيا، وكأنني أواجه هذه المرة الغرب العملي الواقعي الآن، وأودع الغرب الوهم الحلم المخترع: باريس-فرنسا. في ألمانيا وفي جامعة هامبورغ تعلمت أول درس جديد، أن عليّ أن أنسى كل ما تعلمته في دراستي الجامعية في بغداد، لأن كل مل تعلمته أو لُقنت به هناك هو صفر. وها أنا أكتشف حركة نسوية قوية عليّ التعلم منها في تعاملنا اليومي، في اختيار الكلمات وحتى في رواية النكات، علينا تهذيب لغتنا من كل ما علق بها من ثقافة ذكورية، وأن ممارسة الجنس ليست إثماً عاماً، إنما خياراً فردياً حراً. كل ذلك يعني: عليّ أن أبدأ بالتعلم مثل طفل. فقط بهذه الطريقة لن يعيش الإنسان ما يُطلق عليه "صدمة الغرب"، وأن كل معرفة جديدة مهما كانت صغيرة هي

اكتشاف جيد. ربما ذلك هو السبب، لأن هناك آخرون وصولوا إلى الغرب قبلي وما زالوا يصلون يومياً، بالآلاف، وهم يلعنون الغرب ليل نهار، لأنهم جاءوا من بلدانهم بتصورات جاهزة أخرى، يبحثون عن تأييد لها في الغرب. تسعة أعشار ما كتبه الذين يكتبون بالعربية (والذين لم يتعلموا لغة جديدة) بعد وصولهم إلى أوروبا أو إلى أميركا، تؤيد هذا التفسير: الانطباعات الأولى بمواجهة الآراء القديمة هي خاطئة. لأن نظراتهم لا ترى غير السطح، من دون أن تعرف ما يختفي تحته، أنها لا تستطيع تحرير نفسها من الاسقاطات، من الأوهام والأحكام المسبقة السيئة. أنها لا تراقب، إنما تبحث أولاً في كل شيء تراه تأييداً لكل ما سمعته وكل ما عرفته من الادعاءات بذلك الذي قرأته بلغتها أو سمعته ذات مرة في جلسة ما. النظرة "الطازجة" لهؤلاء، هي في الحقيقة ليست طازجة، وهي تستهلك من دون إرادة منها، التفصيلات، تضخم من الجانبي والثانوي والسطحي، ولا تلاحظ الرئيسي. ينطبق ذلك حتى على الكثيرين من أولئك الذين تعلموا اللغة الجديدة. لأن معرفة أية لغة لا تتجسد عندما يستطيع الإنسان أن يفهم، ما يُقال، إنما يسيطر المرء على اللغة أكثر عندما يفهم الجوانب الخفية منها، يفهم الذي سُكت عنه، الذي لم يُقال. أن معرفة أية لغة هي معرفة المعاني التي تكمن بين السطور، في معرفة المعنى الخفي للحياة. ومن هنا يبدأ المدخل لمعرفة ثقافات أخرى وفهم عادات الناس هناك.

تعلم اللغات إذن، كجسر يقرب بين البشر ويخفف غربتهم عن بعضهم، جسر يزيل سوء الفهم ويسارع في التفاهم فيما بينهم، ويجعل ثقافاتهم تتجاور إلى بعض وتتبادل معارفها بصداقة، أليس ذلك هو الأساس الذي بنت عليه نفسها حضارة الأندلس "الاستعمارية"، عندما زودت شرايينها دماء أربع ثقافات: العربية الإسلامية، الثقافة المسيحية الكاثوليكية، الثقافة اليهودية والثقافة الغجرية. والمثقفون النخبة من اليهود الذين شكلوا روح الأندلس، ألم يجسدوا روح المواطن العالمي، لأنهم سيطروا على لغات كثيرة. وأليس ذلك هو الدرس الذي علمنا إياه بعد قرون لاحقة من اندثار الأندلس، صاحب يوليسيس، جيمس جويس، المواطن الكوسموليتي الذي كان يجيد لغات متعددة، والذي هرب من ضيق الأفق القومي الذي كان يسيطر على بلاده ايرلندا، ليعيش في باريس، ثم في "تريستا"، المدينة المنقسمة المتعددة الهويات واللغات، التي شقتها هزة أرضية وجعلت نصفها في يوغسلافيا السابقة والنصف الآخر في إيطاليا. جويس الذي ذهب ليتنفس هواءه النقي هناك، ويكتب أكبر ملحمة أدبية في القرن العشرين، عرف أنه لكي يصل إلى دبلن، مدينته، كان عليه أن يهرب منها أولاً، أن يكرهها، ليكتشفها لاحقاً في كل اللغات والثقافات التي اكتسبها في منفاه الاختياري حتى موته في تريتسا. جويس لم يمت في تريستا، إنما في وطنه الجديد: اللغة.

أية متعة وأي اكتشاف تمنحنا إياه اللغات الجديدة. وأنا اشكر الغرب في تعلمي لغات جديدة. أولها كانت اللغة الألمانية، التي اكتشفت من خلالها متعة قراءة الأدب الألماني في نصه الأصلي.

أقمت في إسبانيا سنوات عديدة، ودرست أدبها في جامعة كومبلتينسة في مدريد، ومنذ ذلك الحين تعمقت علاقتي بالأدب الإسباني وأدب أميركا اللاتينية. وبالذات الأدب الإسباني الحديث الذي كتب بعد مرحلة التحول الديموقراطي، وهو أدب لم يُترجم إلى اللغة العربية للأسف، لأن الكتب التي تترجم عندنا هي فقط الكتب الأكثر مبيعاً. من يعرف اللغة الأصلية تتاح له فرصة عظيمة للتعرف على الثقافة الإسبانية. واعترف هنا، أن الجملة الروائية أو القصصية، بل حتى جملة المقالات التي أكتبها تحمل مؤثرات هذه الثقافة الكبيرة (مثلما حملت قبلها مؤثرات الثقافة الألمانية "الإنسانية")، التي لا تكتب بها الأعمال الروائية المهمة وحسب، إنما هناك كتاب أعمدة بارعون، يكتبون أعمدة لها علاقة بالحياة بالناس بالعالم، أعمدة لاذعة تهكمية وجادة، تحمل الكوميديا السوداء في معظم الأحيان، وأعترف هنا أن كل ذلك أثر عليّ. حتى رؤيتي وطريقة تفكيري للحياة تغيرت نتيجة لقراءتي لهذا الأدب ونتيجة لرحلاتي المتكررة لإسبانيا ولأميركا اللاتينية. تلك هي غنيمتي الإنسانية "الأدبية" من إقامتي في الغرب وتعلمي لغات أخرى، التي جعلتني أشعر بأنني مواطن عالمي، والتي تسمح لي أيضاً، أن أقول الآن أمامكم: كلما تعددت اللغات التي يسيطر عليها المرء، كلما تعددت أوطانه، لأن اللغة هي الوطن الحقيقي للمرء، وليس الوطن "الذكر" بمعناه الجغرافي، الذي هو



شهادات في الهوية







اصطلاح سياسي لا غير. ذلك هو الدرس الجديد الذي عرفته في الحقيقة بعد مغادرتي حدود تلك البقعة الجغرافية التي يطلقون "الوطن"، "الوطن" الشرير، الفاشي الذي قاد حروباً عديدة، واحتل بلاداً أخرى، والذي بطلت أن أشعر بأنه يعود لي منذ أن وضعني أمام خيارين: أما "خيانة الوطن" أو "خيانة نفسي". ففي المنفى الذي اخترته، لأنه كان الإمكانية الوحيدة التي جعلتني أحفظ عن طريقها كرامتي وبقائي مخلصاً للأدب، عرفت أكثر من أي وقت مضى، أن اللغة هي الوطن الحقيقي للإنسان، وهي الوحيدة التي لا يستطيع خفر السواحل وحراس الحدود مصادرتها من المنفي.

"حيث أكون أنا، تكون الروح الألمانية"، كتب ذات مرة صاحب النوبل الألماني توماس مان وهو يتوجه إلى منفاه هرباً من هتلر. تلك الجملة التي تعلمتها عند دراستي للأدب الألماني، خصوصاً أدب المنفى الألماني في عهد ألمانيا النازية، جعلتني أردد بفخر، "حيث أكون أنا، تنتصر الكلمة الحرة، هنا، حيث أكون أنا أكون اللغة العربية- العراقية، هنا حيث أكون أنا، يكون الوطن".

إذن عندما يتسع الوطن مع كل اكتشاف جديد، مع كل معرفة جديدة، وعندما يتحول الوطن إلى أوطان، إلى الكرة الأرضية برمتها، إلى الفضاء حيث أقف في البرية، إلى الأفق في عمق نص الكتابة، إلى عين ثالثة لا تحدها مسافة، إلى شجرة وسط الخشب التحتي لما هو منتشر من جذور نعتقد أننا نراها، أستطيع أن أعود من دون خوف باتجاه الشرق، ذخيرتي هذه المرة معرفتي الجديدة، وتحققي الفردي، برغم الخوف والرعب اللذين يزرعهما يومياً هناك، أولئك الذين كانوا معي هنا في الغرب، درسوا العلوم في أرقى جامعات الغرب، وبمنح دراسية من الغرب ذاته، أولئك الذين عادوا بعد الانتهاء من دراستهم وقد أطالوا لحاهم ولبسوا الجلاليب، عادوا ليس من أجل بناء الشرق "المتخلف" وضخ الدم في شرايينه، لكي ينهض ويستعيد عافيته من جديد، ويعيش أبناؤه أحراراً، حتى في ملبسهم ومأكلهم، إنما عادوا لينشروا ثقافة ذكورية تدعو لحجب المرأة ووأدها متى ما شاءوا، ثقافة ذكورية تدعو للقتل، بل عادوا ليصنعوا القنابل والسيارات المفخخة، وليوزعوا الأحزمة الناسفة والموت على الجميع، لا يفرقون بين الشيخ والرضيع، بين المرأة والرجل، بين الغريب وبين أخوانهم بالمواطنة، بين الأم والعجوز، بين الحيوان والشجرة، بين هذه البلاد أو تلك. يعتقدون أنهم يحاربون الغرب، بينما يحولون الشرق إلى مقبرة ضخمة، ويتركون الخراب والدمار والموت وراءهم أينما حلوا، يبيدون كل ما له علاقة بالحياة!

"أيها الجوال...
آثارك قدميك هي الدرب
لا شيء أكثر
أيها الجوال
ليس هناك من درب...
الدرب يتشكل أثناء المسير
نعم، عند المسير يتشكل الدرب
وحين نلتفت إلى الوراء
نعاين الدرب الذي بدأ
ليس من اللازم أن نعود ونسير عليه
أيها الجوال...
ليس هناك من درب، بل آثار خطوات على البحر.

تلك هي كلمات قصيدة "الدرب" أنقلها لكم عن أصلها الأسباني، قالها حكيم "غربي" آخر، من جنوب قارة أوروبا، الشاعر العظيم الإسباني أنتونيو ماتشادو، الذي بدأت الحرب الأهلية الأسبانية في أوساط الثلاثينات بموته على بعد 1000 كيلومتراً من مدريد، وبالذات عندما وطأت قدماه الأراضي الفرنسية، وهو يعبر إلى منفاه عند الحدود الإسبانية الفرنسية، وآلاف الأسبان رددوا الأغنية بعده. وها أنا أرددها بعده، استبدل أحياناً كلمة "درب" بكلمة "وطن"، وهي درسي الأخير في منفاي الإختياري هذه المرة، بمعرفة الأوطان، التي تتشكل في أثناء المسير، فقط عند النظر للأمام، لأن: الحياة تسير قدماً، ولأن الأوطان تتشكل فقط سيراً على الأقدام.

مسار التأمل الشخصي في الهوية، هويتي، يقودني الى القبض على الفراغ، تحت وطأة السعي للامساك بالهوية، كما تبدو في صورة جوهرية. خلاصة الطريق قبض ريح، فليس هناك مرآة يمكن ان أرى فيها صورتي (على الحقيقة)، ليس هناك حقيقة فيما يتعلق بالهوية «هويتي». أنها مجرد مواجهات. جذاذات وكسر من مرآة الهوية تتمرأى فيها صور او جذاذات من الآخر، وحين اجمعها لأشكل مرآتي، ارى الآخر، او العلاقات المنشأة مع الاخر، هذا الذي يتكثر في آخريته ويتعدد. وما دمت مزروعاً داخل شبكة هذه العلاقات، فلن يتاح لي أبداً، رؤية ذاتي، او هويتي على الحقيقة، إلا بالقدر الذي ارى فيه هذا الآخر معي دائماً.

هويتي حصيلة مواجهات



أحمد سعداوي

أستعيد الزمن لأتساءل عن الكيف. أنزع الطبقات الجيولوجية لمواجهات الانا مع الاخر والتي تشكل علاقات الهوية، واضع يدي على تكدسها البطيء عبر الزمن.

هناك طبقة التعرف على الذات ضمن خانات التصنيف العشائري. في مجتمع يتعرف على ذاته وعلى آخرية الآخر ضمن هذه المفاهيم، فأنا انتمي الى قبيلة ما، وهي تملك قيمتها ووزنها ضمن سياق أوسع للعرف العشائري، ومجموع المرويات في صدد الثلب او المديح، وطبيعة العلاقة بين القبيلة (أ) و(ب) وما الى ذلك.

وحين تتسع دائرة النشاط تواجه بصورة أخرى للذات، او هويتها، طبقة أخرى تضاف فوق الطبقات الاولية السابقة. أنا الجنوبي، أو ذا الأصل الجنوبي في مواجهة الآخر، الذي يجتمع بكل تلاوينه في خانة (غير الجنوبي).

يمكنني الاعتراف هنا بان التساؤل عن الهوية الطائفية

شهادات في الهوية







تأخر كثيراً بالنسبة لي، بسبب عوامل عدة، لا اعتبرها كلها ايجابية. تأخر حتى نهاية عقد الثمانينيات، مع بدايات الحماسة الدينية، ومع بداية التعرف على كتب، تعتبرها السلطة آنذاك من المحرمات. الهوية الطائفية بدت ملتبسة مع الحماسة الدينية، ويصعب ان اعثر في ذاكرتي على هاجس الإحساس بالهوية الدينية (الإسلامية) قبل لحظة الالتباس هذه.

ها هنا تمتلك الهوية الطائفية زخمها وطاقتها الشعرية من عنصر المواجهة مع الآخر (وهو هنا السلطة الحاكمة التي تحارب هذه الهوية)، يزداد الإيغال في تكسب هذه الهوية والتلبس بها، ومدها على مساحة الذات، على حساب طبقات الهوية الأخرى، مع ازدياد الإحساس بالتهديد والتلاشي.

ولا ينتهي هذا المسعى الى لحظة استقرار هوياتي، ان جاز التعبير، فالصراع كامن هناك دائما تحت استقرار سطح الهوية. هذا الاستقرار الذي يتغذى من استقرار صورة الآخر، صورة السلطة القامعة والمستبدة.

إنه صراع بين اكراهات الهوية الطائفية واستلابها وبين عناصر لهوية أخرى تتغذى من العلاقة مع آخر أكثر اتساعاً من (السلطة الحاكمة)، انه الآخر الكامن في الادب والثقافة. صراع مع أفكار أخرى من خارج حظيرة المعرفة الدينية الطائفية.

إنها مواجهات بين (المؤمن) و(الموالي) و(الانسان)، ومن الغريب أنني لا اعثر على (المواطن) ضمن دائرة التعريفات للذات هذه.

(المواطن) غائب، تحت شبكة رجراجة وغير مستقرة من العلاقات المنشأة بين (الجنوبي) و(الشيعي) و(الانسان). وهذا الاخير رسخه الارتباط بالادب والثقافة العالمية.

وفي مدينة كمدينة (الثورة) شمالي شرقي بغداد، من السهل ان تتحرك في هذه الدوائر الثلاث، في منطقة التداخل الطيفي بينها، في مواجهة مبطنة مع دائرة (المواطن) الشاحبة والمتماهية مع صورة (السلطة الحاكمة).

والمفارقة انه لم تكن هناك سياسات فعل على ارض الواقع لهذه الهوية ذات العناصر الثلاثية، إلا بالتبرقع والتنكر بقناع (المواطن)، هذا القناع الذي يغربل جميع المعطيات ويلفظها خارج غربالة ولا يبقي منها إلا تلك التي تتوافق مع الصورة التي يطرحها خطاب السلطة عن الهوية. وفي النهاية هي معطيات تمور تحت السطح دائما، ولا تجد فرصة للنفاذ الى الاعلى إلا في لحظات المواجهة مع السلطة. والذاكرة تختزن الكثير من القصص والحكايات عن مواجهات عنصرية مع ممثلين للسلطة في دوائر الحكومة او الجيش، انتهت بشكل تراجيدي لذلك الذي خدش في (جنوبيته) او (شيعيته) أو (انسانيته).

أتذكر ان جنديا كان يعمل خطاطاً في أحدى الوحدات العسكرية، أخذ للتحقيق في الاستخبارات العسكرية، لأنه خط عبارة للرئيس على احد حيطان الوحدة بالـ(الخط الفارسي!)، ولن انسى ذلك الشاب الذي أخذ من قطاع (33) في مدينة الثورة، لأن رجال حزب البعث وجدوا في غرفته مجموعة من اشرطة الكاسيت لمحاضرات دينية كانت ممنوعة، على الرغم من ان هذه المحاضرات لم يكن فيها ما يحرض على الدولة. اطلق سراح هذا الشاب الذي كان يكبرني ببضع سنوات بعد شهر من هذه الحادثة، واستطاع الاستمرار في الحياة مع عاهة مستديمة.

وفي ما يتعلق بـ(الجنوبية) أعرف شخصاً دخل في سباب مع ضابط وحدته العسكرية لأن هذا الضابط استهزأ من لهجته، وانتهى الامر بهذا الرجل الجنوبي الى الركل والضرب بالعصي ثم السجن.

ولن انسى ذلك الطالب الذي قرأ قصيدة غنائية بسيطة في مبناها ومعناها، في حفل للطلبة، الامر الذي قاده للاعتقال والاختفاء مدة طويلة. لأن القصيدة فهمت من

قبل أمن الجامعة على انها نوع من النقد للسلطة الحاكمة. هذا الشاب الجنوبي والشيعي كان يتغذى في الكتابة من منطقة (الانساني) في هويته. واراد بإلقائه لقصيدته غير البريئة أن يضع قدماً لهذا (الانساني) على ارض الواقع. فتم، وبسرعة، ارجاع هذه القدم الى ارض الاسطورة.

***

هذه الامثلة لا تريد اختزال الطيف الواسع من العلاقات بين الفرد والسلطة الحاكمة وتأثيراتها المتباينة على ادراك هوية الذات، بقدر ما تقدم اسناداً لتصور شخصي حول مسار الهوية ونموها. فما دامت السلطة الحاكمة تقدم أنموذجاً معمماً للهوية الوطنية، فأن هذا الانموذج يمارس تأثيره في الافراد بشكل أو بآخر، حتى وإن لم تكن ادبيات السلطة تعلن عن ذلك صراحة. وبالنسبة لافراد في بيئة اجتماعية كبيئة مدينة الثورة التي نشأت فيها، اتخذت استجاباتهم لانموذج السلطة عن الهوية ثلاثة اتجاهات، المقاومة السلبية، والمقاومة الايجابية، والذوبان.

فإزاء عناصر الهوية التي تفرضها السلطة بالتطبيق العملي، [ليس في ادبياتها السياسية والثقافية] تتخذ المقاومة السلبية موقع الارتداد الى عناصر مقابلة، فإزاء عشائرية السلطة وطائفيتها و(علمانيتها) توضع موجهات ارتداد مكافئة، مشكلة محور الشعور الهوياتي، هذا الشعور الذي ظل حتى التاسع من نيسان 2003 يمور خارج التاريخ.

أما المقاومة الايجابية، فهي تلك التي اعرف بها ذلك الجهد النوعي لتفكيك الهوية المفروضة من الأعلى، وتفكيك الارتداد عنها، والسعي لتلمس الذات ضمن هوية أوسع من هذه الثنائية المتضادة، قد تشمل بالضرورة عناصر من كلا الجانبين، ولكنها لا تمثل في النهاية أي منهما. وهذا الجهد النوعي يظل جهداً شخصياً، لذوات منظمة فكرياً وتمتاح من مصادر معرفية واسعة ومتنوعة. أما الذوبان فتمثله تلك الأقلية التي تبنت الخطاب السياسي والحزبي للسلطة، وتبنت في النهاية الكثير من أدبياته، حتى أن بعضهم اتخذ لأبنائه أسماء أبناء رموز السلطة، وانتسب في اللهجة والكلام الى لهجة رجال السلطة. وهؤلاء لا ينطلقون من حقيقة (الهوية) التي يتبنونها، إلا بالقدر الذي توفره هذه الحقيقة من مصالح ومكاسب.

ومن الملفت أن آليات الاستجابة للهوية التي تعلنها السلطة الحاكمة (في سياساتها الفعلية وليس الاعلامية) ما زالت فاعلة في وقتنا الراهن، برغم تغير السلطة نفسها، وانقلاب العلاقة بين السلطة السياسية ومفاعيلها الاجتماعية والثقافية.

الاستجابة السلبية لإكراهات سلطة البعث البائدة تسيدت على السطح الآن، وقذفت بمخالفيها الى الهامش، وأصبحت هي الماسكة الفعلية للسلطة، ولا تملك السلطة السياسية برنامجاً متمايزاً عن الثقافة التي يتغذى منها المحيط الاجتماعي، فغدت أعلوية هذه الثقافة بكل ارتداداتها ومشاكلها الداخلية نوعاً من الضباب الحاجب لأي أفق لهوية جديدة منقطعة فعلياً عن الهوية الأنموذج التي طرحتها ثقافة السلطة السابقة.

إن مظلومية الهوية الطائفية والمناطقية لا تخلق لوحدها مشروع هوية جديدة، بل لا تستطيع شيئاً سوى إعادة إنتاج نفسها بصيغ أكثر تطرفاً وعنصرية، بالتوازي مع الإحساس المتزايد بالتناقض بين لا واقعية المسار الباطني والسري للهوية في الحقبة السابقة، وممكنات الواقع الفعلي الراهن.

***

حين يبدأ التاريخ ينتهي الشعر...



كان من الشواغل المهيمنة بالنسبة لي، حتى وصولي الى فراغ الهوية، هو تركيب المعطيات التي اكتشفها في هويتي في صورة متماسكة، مثل من يقلب قطع لعبة الميكانو بحثاً عن وضع تتراكب فيه هذه القطع بشكل مثالي مشكلة قطعة واحدة نهائية وكلية.

كانت القطع ترفض هذا التراكب، وتبقى منفردة. وتكشف لي فيما بعد أن تراكبها المستحيل ينجز بطريقة واحد: اجراء عمليات نجارة تضحي ببعض التفاصيل في القطع من اجل هدفية التراكب.

وهذا ما اسميه المرحلة التلفيقية في ادراك الهوية. وهي لا تخلو من أنفاس القناعة الميتافيزيقية، فهناك (هوية) او (صورة) نهائية وحقيقية للذات. وهناك حقيقة خارجية (معرفية) لها هيمنة وسطوة تغذي الهوس بـ(الحقائق)، وانها تنتهي مهما تفرقت الى أصل وجوهر واحد.

شهادات في الهوية







الانهماك في إثارة أسئلة ضمن هذه الدائرة يتراوح في حركته بين معطيات المعرفة التجريدية، وتلك المعرفة التي ينتجها السجال مع معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي لأخريات الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، حين تبلغ هذه الأسئلة القمة في أي عزلة متصورة، لذات مقذوفة على هامش محيطها الاجتماعي وعلى هامش الرؤية الايديولوجية والثقافية للسلطة الحاكمة، وعلى هامش أي فعل مؤثر في اللحظة الراهنة. وهو ما يجعل أي سؤال عن الهوية، ضمن هذه الظروف، يتعرض لابتزاز الميتافيزيقي وأجوبته بشكل عنيف، ويخدر الذهن في فضاء يعبق برائحة الأسطورة.

أتذكر ان (إيماني الميتافيزيقي) بالهوية كان مضعضعاً ومهلهلاً باختراقات حادة من معرفة ذات مصادر مغايرة، وكان اليقين بصورة الذات إزاء صورة المطلق، يحافظ على تماسكه بجهد بالغ، وهو تماسك تأتي به الرغبة الجامحة للشعور بالتماسك، وليس من مجموعة الحقائق المؤثرة فعلياً.

الاطار الميتافيزيقي الكثيف الذي يحيط بهوية الأنا كان يجعل هذه الانا غير مشغولة باستقطابها مع الآخر المغاير طائفياً، كان نوعاً من تلمس الحقيقة واستثمارها لغايات شخصية جداً، من دون التفكير بـ(فعل) هذه الانا الاجتماعي والسياسي.

مرحلة التلفيق هذه انتهت بانهيار الإطار الميتافيزيقي لإدراك الهوية، وقذف بالشعور الطائفي والمناطقي الى منطقة الشعر، بالفهم الذي يجعل الشعر يتغذى من المكبوت والمغيب والهامشي والمقموع.

أتذكر، ضمن رؤيتي لذاتي في مرآة الشعر، أن قراءاتي لهيولى الشعر الثمانيني، وفضاء تشظيه لغوياً ودلالياً، خلفت في ذهني اشياء قليلة، كان منها بضعة قصائد لمحمد جاسم مظلوم وباسم المرعبي، نظرت إليها، في تلك الفترة، كنوع من الاستثمار في منطقة الكوني والانساني لعناصر من المكبوت والمقموع الشيعي والجنوبي. كنت أرى مع هذه النماذج، الصورة المثلى لخروج الشيعي والجنوبي الى حلبة التاريخ. خروجه كفن وجمال، فهما ما يجعل من المعطيات الاجتماعية والأسطورية لهذه الهوية الممثلة للجماعة داخل الوطن (وأية هوية اصلانية اخرى)، عناصر مشعة وقابلة للإفادة في مركب هوياتي اوسع.

ثم فهمت بصورة أعمق ما يمكن ان يكون عليه (خلق الهوية) باستبعاد المسعى الجوهراني، حين يكون هذا الخلق، شيئاً شبيهاً بالخلق الفني، فهو يجري في مجال التصور والمخيلة، ويعجن الواقعي بالعاطفي والاسطوري لخلق شعور جمعي بهوية يتغذى تماسكها من الرغبة بوجود هذا التماسك.

وما دامت الهوية تتمرأى بضديدها، فأن صعود الهوية الطائفية بكل انغلاقها ويقينياتها يتغذى من انغلاقية ويقينيات الهوية المضادة. وهما يرتفعان معاً ويسقطان معاً، ولا انتصار لأحد من دون انتصار الاخر او هزيمته.

وفي هذا التمرئي تغدو الهوية الوطنية (المصنوعة، والمخلوقة من جذاذات تواريخ الهويات الصغرى، باستنقاذها من موجهات هذه التواريخ، وادخالها في سياق تلفيقي جديد) في مواجهة مع الجميع، لتذويب الجميع في بوتقتها الواسعة، وحذف المقدس في الهويات الصغرى، والاتكاء على الارضي والواقعي فيها.

على المستوى الشخصي انتهى الشعري في مرجعياتي الطائفية والمناطقية مع سقوط النظام البعثي. ذلك الشعري الذي غذا تجاربي الكتابية الاولى بجزء من مادتها الاساسية. واعطى التحول الجديد راية الشعري لعناصر أخرى في هويتي. تكشف لي أنها المرشحة للتغييب والقمع والحجب، بما يعني أنها مرشحة (للشعرنة)، وحضورها داخل خطاب الآنا على شكل ايماءة واشارة.

المفارقة أن الدوائر الصغرى التي انتمي اليها ما زالت ة

محكومة بطاقة المغيب والمحجوب والمسكوت عنه، من دون ان تعي أنها دخلت في التاريخ فعلاً. ثم انتقل هذا الشعور بالذات الجمعية (الطائفية والمناطقية) تدريجياً الى مناخ من التعبئة الدائمة تجاه الآخر. الشعور المتماسك بالجماعة من خلال دخان التعبئة السياسية والايديولوجية ضد الآخر.

المسار الشعري الغنائي للهويات المقموعة انتهى، وابتدأ نثر التاريخ، لكن الأناشيد تتجاهل هذه الحقيقة لتستمر بطاقة مناخ الكبت الذي أريد له أن يستمر، مثل الثورة التي تريد ان تستمر كثورة، وتستمر ألفاظ مثل (مجلس قيادة الثورة) (الحرس الثوري) وما الى ذلك، لأن احداً لا يريد أن ينهي حالة الاستقطاب مع عدو تتم الثورة عليه في كل لحظة وثانية. ويتم استحضاره برغم اندحاره المبين، شاء ذلك أم أبى.

***

تخلصنا [او هكذا نفترض] من الأممية القومية، التي أكلت بدورها الأممية الشيوعية، ودخلنا الآن في عصر الأممية الإسلامية [ذات الاستقطاب الطائفي]، وتحت هذه الظلال الكثيفة من النزعة الجوهرانية من الصعب رؤية تلك المنطقة الطيفية المتداخلة، حيث تغدو صورة الانتماء الأكبر [الوطني] هو مركب مصنوع، ومتداخل بين مكونات وعناصر متنافرة ومتباعدة، ولكنها تتأسس وترتبط بالأرض والجغرافيا.

فقد أكون، على وفق الروايات التاريخية، قد قدمت [باعتباري جنوبياً عراقيا] من الجزيرة العربية بدوياً سنياً في القرن السابع عشر أو ما بعده، وتشيعت على يد رجال الدين الشيعة الجوالين. ولكني في هذه اللحظة لا ارتبط بالجزيرة العربية إلا برباط واه. واذا وضعنا علم الأنساب العربية موضع التمحيص العلمي الدقيق، فلن نستطيع التثبت على وجه الحقيقة، من عودة أي عراقي الى الجزيرة العربية. ثم ما بال هذه المفردات السومرية والرافدينية الكثيرة في لهجتنا العراقية. كيف بقيت ملتصقة بألسنتنا كل هذه السنين؟ وأين ذهبت القبائل التوركمانية التي نزحت في الفترة السلجوقية الى العراق وتعربت في المناطق العربية؟ أين ذهب مستوطنو الغزوات التي لا حصر لها على ارض العراق؟ ومن الذي يقول ان اجدادي لم يكونوا صابئة او مسيحيين في فترة من الفترات؟

إنها عناصر متنوعة ومتداخلة تضعف في النهاية من ومن الملفت ان الحضري والريفي يضحي بكل شيء في سبيل الحفاظ على أرضه، فهو يغير لسانه ودينه وانتماءه، ويتكيف مع الغزاة، ويتجاوب من المتغيرات في سبيل الحفاظ على أرضه، على العكس من البدوي الذي لا قيمة لديه للأرض، وهو بالتالي عصي على التدجين، ولا يقدم أي تنازلات، ويحتفظ دائماً بهوية ضيقة.

إن صورة الهجنة في الهوية المعاصرة، تلك التي يتحدث عنها ادوارد سعيد وهومي بابا وأمين معلوف وغيرهم، وكونها المآل النهائي لنمو الهوية في عالم متداخل يدفع باتجاه تراكب الولاءات والانتماءات ومصادر المعرفة، هو شيء أجده في صورة بغداد العصور الذهبية، تلك التي يكشف عنها لويس ماسينيون في كتابه (آلام الحلاج) حيث يصعب تأطير الشخصيات الفاعلة في الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي في تلك الفترة تحت مسمى طائفي أو فكري، فتجد في كل شخصية مركباً خاصاً لمجموعة من مصادر الولاء والمعرفة. الى الحدود التي أصبحت فيها دلالة (الزنديق) نفسها فضاضة وهلامية، وهي المفردة التي أريد بها التصدي لهذا التناسل الفكري المتسارع على أرضية المذاهب الكبرى. والحفاظ على أعلوية (دين الدولة ومذهبها).



ما يستدعي هذه الصورة في ذهني الآن هو الإحساس المتزايد بان أي مشروع لخلق هوية عراقية انطلاقاً من الهوية الطائفية الضيقة فاشل اليوم وغداً وبعد ألف سنة، وان أي تأسيس لشرعة اجتماعية وسياسية في البلاد بتجاهل لحقيقة التراكب، وفوقية الانتماء للأرض على أي انتماء، هو تأسيس أعرج سيحمل مشاكله الكثيرة معه مهما استمر به الزمن.

وفي النهاية لا اجد (الهوية) سوى ذاكرة تغذي عادات يصعب التنكر لها او طمسها، ويغدو البحث عن لحظة استقرار لهذه الهوية (اية هوية كانت) نوعاً من ايقاف الزمن. أما في الامام، في مستقبل الهوية فليس هناك بالنسبة لي سوى الفراغ، فهو الوحيد القادر على تخفيف وطأة الاحساس بقيود الهوية واملاءاتها الحتمية.

لم تخرج الهوية عن كونها ورقة تثبت موقفي من الخدمة العسكرية، إلا في ذلك اليوم القائظ الذي طلب فيه صديقي، هويتي ليعاينها، وبعد أن قلّبها بسرعة، أعادها لي وهو يقول: أنها من الفئة (ج). طريقته في الكلام دفعتني لأن أسأله عن معنى هذه الفئة، فأجابني بتشفي، بأن هذا يعني أنني مواطن من الدرجة الثالثة. لم أصدقه طبعاً، فقد كنت حذراً جداً من هؤلاء الذين يبنون وجهات نظر مرعبة فوق ظنون وأوهام لا تمت للواقع بصلة.

العائد مع الذات

الممكن وغير الممكن تكسيره من جسد الهوية



سعدون محسن ضمد

ومع أنني لم أصدقه، إلا أنني، ومنذ ذلك اليوم أخذت أعامل الهوية بشكل مختلف، فبعد أن كنت أحملها لأثبت من خلالها، للانضباط العسكري، سلامة موقفي من الخدمة العسكرية، أصبحت بالإضافة لذلك أحملها وأنا أرفض هاجس أنها تصنفني لمواطن من الدرجة (كذا).

هل يمكن لورقة صغيرة أن تصنف إنساناً وتضعه برف معين في أرشيف البشر؟ طبعاً لا. (كنت أجيب على هواجسي). لكن مع ذلك، أخذت الهوية تتحول ومنذ ذلك اليوم لهاجس مخيف وقلق.

كانت تلك محطتي الأولى مع الهوية.. أما المحطة الثانية فكانت مع قراءتي لكتاب اللا منتمي لكولن ولسن، فمن خلال ذلك الكتاب تعرفت على معنى أن الهوية خيار أيضاً. الهوية ليست هاجساً فقط، ولا وثيقة إثبات لموقف معين، بل هي أيضاً خيار، ويمكن أن يكون هذا الخيار عابثاً أو فوضوياً أو منفلتاً أو عصامياً

أو... أو... أو.... الخ، غير أنها خيار.
في كتاب اللا منتمي يعلن كولن ولسن عن هوية وحيدة جديرة بالاحـــــترام، تلك هي اللا هوية، وذلك عندما يطرح المثقف باعتباره كائنا ما فوق الولاء والانتماء.
هكذا عرفت البعد الجدير بالاحترام من أبـعاد الهوية. أقصد أنني عرفت ضيق الأفق الذي تحتوي عليه الهوية ومهما كانت، فهي لا تنفك عن كونها إطار يؤطر الفكر، ويحدد بالتالي السلوك. كولن ولسـن أخذ ينتقـي- وأنا أقرأه- نماذج معينة من خيرة مثقفي العالم، ليثبـت لي عدم انتمائهم إلا لمعرفتهم، التي هي في نهايـة الأمـر معرفة متحركة وغير ثابتة، وتابـعة للتجربـة اليومية التي ترفد الإنسان دائماً بالجديد.
قَرأت اللا منتمي في منتصف التسعينيات، وأيامها كان العراق يمعن ذبحاً بأبنائه.. يخيفهم.. يطاردهم.. يلقـي بهم خارج حدوده، أو هو في أحسن الأحوال يطعم بـهم أفواه الحروب التي لا تشبع أبداً، هذه الظروف جعلتني مستعدا جدا لتقبـل فكرة اللا انتماء. كان مثلث (الدين، الأرض، الإنسان) في العراق، يخيفني بل يحاصرني، فهذا المثلث يستدعي الموت، بل يجعله حـتمياً لأبـعد الحـدود. فالدين إطار غير مرن من الأخلاق والقـيم، وهو يدفع بالمنتمين إليه وبشدة نـحو ثقافة الفداء، فداء القيم، أو الدفاع عنها بوجه الاعتداءات التي لا تنتهي.
الأرض من جهتها، ومنذ القدم أيضاً، كرّست حـصتها بـالفدية، الفدية الإنسـانية، فهي أيضاً أسّسـت للفداء وللفدائي، الأرض مثل الدين تطارد الإنسان الذي ينتمي إليها، ربما ليست كل الأراضي، فقد يكون هذا المسّ أو الجنون مقتصر على أديانا وأراضينا فقط.
مثلث (الدين، الأرض، الإنســـــان) هذا جعلني أكره الحياة، أو أنني أشعر بعدم الجدوى منها، أصبحـت في تلك الأيام بـلا فائدة، لكن كتاب اللا منتمي أجهز على ذلك المثلث، كسّر قـــارورة الهوية وحـــرّرني من حصارها المميت.
لماذا ننتمي إذا كنّا لا نؤمن، أو بالأحـرى؛ لماذا ننتمي إذا كان الانتماء خاسرا لهذه الدرجة؟
إذن فقـــد هشـــم كتاب اللا منتمي انتماءاتي للزمان والمكان، للتاريخ والجغرافية. ولأن الهوية لا يمكن لها أن تكون أبـعد من (الزمكان) ولا أعمق غوراً.. فقـد نفضتها عن ملابسي، مع كولن ولسن.
على أثر ذلك أصبحت بأتم الاسـتعداد لمغادرة العراق (الهوية/ الوطن) وإلى غير رجعة، لكنني لم أتمكن من المغادرة إلا في سنة 2000. وخلال خمس سنوات من انتظار السفر، كانت هواجس الانتماء قد ماتت جميعها بذاتي.

في أول أيامي في سـوريا طُرح علي سـؤال الهوية بصورة غير مباشرة، ففي جلسة نقاش مع مجموعة من الأصدقاء، دار الحوار التالي:

– هل أنت مستعد لرحلة مغادرة الوطن التي قـد تطول وتطول؟ (سألني وليد غنية).

لم أعد أفهم هذه المفردة (وطن) ماذا تقصد؟ (قـلت له) لقـد تكسّرت جغرافية الهوية، الأرض كلها وطن الآن. وحيث تقف قدماك فأنت في وطنك.

– الكلام سهل.. لكن ما لن تستطيع أن تحققه بسـهولة، هو عملية الانسلاخ عن انتماءاتك.

– لقد فعلت عندما خرجت من وطني.. انسلخت تماماً، وربما فعلت ذلك قبل أن أخرج.

– لكن، هب أنك حصلت على جنسـية بـلد آخر.. أي أصبحت مواطناً لبـلد ما.. وهب أن هذا الوطن الجديد طالبك بـأن تكون جندياً في حـرب يخوضها على العراق، فهل ستوافق؟

– نعم (قلت مسرعاً).. وسأقبل من دون تردد، سأدافع عن بلد يؤويني، ضد بلد يطاردني.

ابتسم صديقـي الذي كان أكثر حـكمة منّي وكف عن محاصرتي.. طبعاً لم أفهم المغزى وراء ابتسامته إلا بعد رحـلة طويلة.. رحـلة بدأت عندما دخلت على سوبر ماركت بدمشـق لشراء بعض الحاجات.

سألت البائع إن كان يبيع الخبـز أم لا، غير أنه لم يجبني، بل أومأ لي برأسـه، إيماءة حسبت أنها شـتيمة، أو أنها على الأغلب كانت كذلك. لكن الرجل لا يعرفني (سـألت نفسي)، ليس هناك من سبب يدفعه لذلك.. وبعد أن تكرر الأمر مع غيره من أصحاب المحال، شككت بموضوع الشتيمة، فليس من المعقـول أن كل هؤلاء متواطئون على النيل مني فقط لأنني عراقي.

لكن مع ذلك وحـتى بـعد أن تعودت على تلك الإيماءة التي يستخدمها السوريون كما نستخدم نحن كلمة (لا). مع ذلك بقـيت أشـعر أنها أقـرب للإهانة، وعلى هذا الأسـاس كنت أتعرض لتلك الإهانة عشـرات المرات



شهادات في الهوية







يومياً. فعندما يرفع السوري رأسه لرفض الطلب أو الاعتراض على الجملة، فإنه لا يفعل ذلك بسرعة وخفة، بل ببطء كريه، ثم يستمر برفع رأسه، إلى أن تتكشف بواطن منخريه أمام وجهك، ثم يترافق مع هذه الحركة انسداد جزئي وتدريجي للعينين، وهذا ما يشعرك بأن كلمة (لا) التي يقصدها، مصحوبة أيضاً بلكمة أو على الأقل صفعة ثقيلة جداً. عندما كان يواجهني صاحب محل بتلك الإيماءة أتذكر على الفور زمجرة كان يستخدمها والدي لطردي من البيت (أطلعْ برّه).

هذه (الإيماءة/ الشتيمة) هي التي فتحت أمامي العمق الحقيقي للهوية. فالسوري لا يقول من خلالها كلمة (لا) فقط، بل هو يقطع دابر الموضوع الذي استحقّ الرفض، وفعلاً فدابر الموضوع لا ينقطع بل ويتهشم تماماً. من شاهد هذه الإيماءة فقط يستطع أن يفهم قصدي، بشرط أن لا يكون سورياً.

عموماً من خلال هذه الإيماء. تعرفت على البعد الانثروبولوجي للهوية، الشخصية القومية أو المجتمعية، كشفتها لي تلك الإيماءة. ذلك أنها واجهتني بمصير لم أحسب حسابه. فغاية ما كنت أفكر به سابقاً هو موضوع إنسلاخي من هويتي، لكنني لم أفكر بما بعد ذلك، فليس من المعقول أن أظل بلا هوية، لكن كيف يمكن لي أن أندرج بهوية أخرى، مع الإيماءة بدا الأمر صعباً. فأنا استطيع أن أقول (لا) بأشكال مختلفة، أستطيع أن أتفنن بها، أجعلها غزلية، ومراوغة، وشفافة وحازمة، وحتى سوقيّة، لكن الـ(لا) على الطريقة السورية لن أتمكن منها.

هذا ما أدركته سريعاً. المشكلة التي أخذت تتضخم بعد كولن ولسن تعرفت على الهوية وهي في الفراغ، هوية الفكر وفكر الهوية.. الدين، الأيديولوجيا، الاتجاهات الفكرية والثقافية. لكن تبين بعد ذلك أنّ هناك المزيد، هناك التقاليد والأعراف هناك أشياء كثيرة يمكن أن نسميها بـ(جسد الهوية) أي ما لا يمكن نزعه، أو ما لا يمكن التخلص منه. بمعنى أنك لا تستطيع أن تنسلخ من أي عرف أو تقليد، فإذا أردت نزع تقليد وجب عليك ارتداء غيره، وهذه هي الطامّة الكبرى، إذ كيف لي أن أتقن تلك الإيماءة؟ كيف لي أن أقول لسائق الـ(سرفيس) أو (الميكرو باص) أو (الكيّا) عندما أريد النزول: (عاليمين لو سمحت) أو (نزّلني عاليمين) أو (عاليمين زكاتك)، وحتى لو أنني فعلت ذلك فمن المستحيل أن أتقنها كما يفعل السوريون، ذلك أنهم يلفظون جملهم برقة ونعومة منقطعة النظير، وخاصّة الشاميين منهم، فلهجة هؤلاء كما الزبدة، ولن تستطيع الحنجرة العراقية الإمساك بكلماتها. إذاً فما أن أقول الجملة السورية سيعرف جميع ركّاب السرفيس بأنني عراقي متصنع. أما إذا قلت بنبرة عراقية جنوبية جافة (نازل بلا زحمة أو نازل الله ايخليك أو بلكي اتنزلني يمك) فهنا سيكون أمر إعلان الهوية فاقعاً جداً.

كيف استطاع كولن ولسن أن يجعل من موضوع اللا انتماء سهل إلى هذه الدرجة؟

في الهوية أو الثقافة بعد قسري لا يمكن انتزاعه أو رفض الإنتماء إليه، في الهوية أبعاد أخرى أكثر عمقاً من تلك التي تناولها كتاب اللا منتمي. بعدٌ أكبر من الأفكار والتأملات، بعدٌ يمسّ الشخصية الفردية، بل ويشكل محورها ومجموع المفردات التي تحدّد ملامحها.

الكثير من الأشياء التلقائية عند العراقي لا يفهمها السوري بل ولا يستسيغها إطلاقاً. كلمة (يا ولد) التي نستخدمها للنداء في كثير من الأحيان على أي شخص لا نعرفه، كما نستخدمها غالباً ونحن ننادي على البائع عند التبضع.. (يولد.. بيش كيلو الطماطه)، هذه الكلمة تعد شتيمة في سوريا، شتيمة تؤدي لحفلة ملاكمة تدمي الوجوه. وهناك الكثير من الأمثلة على الفوارق بين الثقافات. يقولون إن الإيرانيين يطلقون على العربي الذي يلبس (دشداشة) تسمية (عُرْبي داخل چيس)، وعندما سمعت هذه التسمية عرفت السبب الذي كان يدفع بجدّي لارتداء الـ(بنطلون) عند سفره لإيران في نهايات القرن التاسع عشر، لم أكن أفهم كيف يمكن

لـ(ضمد حسين أبو الهيل) أن يتخلى عن زيه العربي الذي يَعْتَبِر التخلي عنه عاراً ما بعده عار، ويلبس كما يلبس (العجم). لكن عندما سمعت بقصة الـ(عُرْبي داخل چيس) فهمت مقدار الضغط الذي تمارسه الثقافة المجتمعية الإيرانية على العربي، حتى لتضطر رجلاً مثل جدي على ارتداء الـ(بنطلون)، تضطره للتنكر لهويته، إخفائها حتى لا تضغط عليه الهوية الأخرى.

مع إيماءة صاحب السوبر ماركت تراجعت عن أشياء كثيرة، ليس أقلها موضوع الفئة (ج) في هوية الأحوال المدنية، فمن يومها قبلت بجزء من أطروحة صديقي الذي صنفني للفئة الثالثة، الجزء المتعلق بكوني (شروكي). فهذه الـ(شروكية) عرفت من يومها أنها هوية لا يمكن لي، لا التنكر لها ولا انتزاعها، لكن طبعاً بقيت أرفض التصنيف غير الموضوعي المرتبط بها، في هذا السياق نستطيع أن نتذكر كيف أن ابن الريف الذي يحاول تقليد (لكنة) أهل المدينة وهم يتكلمون، كيف يقع بحرج شديد ويصبح محل تَنَدُّر، فابن الريف هذا يمكن أن ينطبق عليه وصف اللا منتمي، إذ هو رافضٌ لثقافته، أو هو على أقل تقدير يخجل منها، لكن عدم ولائه أو انتمائه لها، لا يكفيان لكي يتمكن من النطق بصورة مشابهة لابن المدينة، فمخارج الحروف جزء من الشخصية القومية، وتنتقل عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تبدأ بأغاني (الدلع) التي تغنيها الأم للطفل ولا تنتهي إلا بلحظات الحياة الأخيرة، هذا المخارج لا يمكن الخلاص منه بقرار، لا يمكن للإنسان أن ينزع هويته بين ليلة وضحاها، لأنها ستطارده، ستعلن للآخرين جذره الحقيقي مهما تنكر أو كان حاذقا باختيار المفردات والملابس والسيارات.

في يوم ما، حاورت صديقا حانقا على الإسلام بشكل غير طبيعي. كان صديقي، الحاصل على إحدى الجنسيات الغربية، يريد الانسجام مع الثقافة الجديدة، ومثل هذا الانسجام مطلوب طبعاً حتى يستطيع الإنسان أن يتأقلم مع بيئته، لكن هذا التأقلم يحتاج إلى وقت، وحتى يتم، وتتمحي آثار الهوية الأولى، فلا بد أن يستغرق الموضوع عدّة أجيال. المثير للاستفزاز في حواري مع صديقي ذاك، هو إعلانه لرفض الهوية الإسلامية عن طريق شتم الرسول محمد (ص). كان يصر على الإكثار من الشتائم خلال حديثه معي، في سعي واضح لإعلان انسلاخه عن هويته الدينية. لكن ما لم يدركه صديقي ذاك، أو ما أدركته أنا بعد تجربة السوبر ماركت، أن الثقافة ليست بدلة مكونة من عدة قطع ويمكن لمرتديها أن يتخلى عن قطعة من قطعها ويبقى، مع ذلك، محتفظاً بأناقته، ليس الدين جزء يمكن نزعه من الشخصية، يمكن طبعاً لمن يريد أن يعلن عدم ولائه أن يشتم، يمكن له أيضاً أن يترك الصلاة، ويعبَّ كل مساء عشرات القناني من البيرة أو غيرها من المشروبات المحرَّمة، لكن لا يمكن له أن يقتلع كل المفردات التقاليدية أو العرفية التي رسمها الدين بداخل شخصيته. عادات الطعام مثلاً، عادات الحمام أيضاً، عادات ارتداء الملابس، النوم، التحية ورد التحية، المحاورات.. الخ. كل هذه الأشياء ستطارده حيث يكون، لتعلن على رؤوس الأشهاد جذوره الدينية، الدين مفردة مهمة من مفردات الثقافة، وهو يشترك بشكل فعّال برسم ملامحها، ولذلك نجد أن العادات أو التقاليد تختلف بين ثقافة يعمل خلالها الدين المسيحي وأخرى يعمل خلالها البوذي، وثالثة السيخي.

مع أن الهوية كانت الهاجس الأشد حضوراً معي خلال سنوات مغادرتي للعراق، إلا أنني مع ذلك ما أزال عاجزاً عن تحديد فهم دقيق وعلمي لموضوع الهوية، ويبقى سؤال: ما الهوية، سؤالاً مفتوح الشهية..

فما الهوية بنهاية الأمر؟

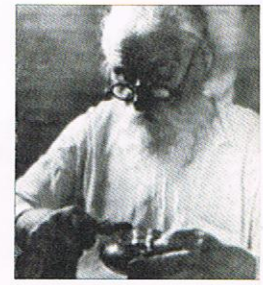


ما لا سبيل لإنكاره، أن للهوية طعم آخر في العراق الآن، وفي عراق ما بعد 2003، كانت تنتظرني تجربة جديدة مع الهوية، في العراق الجديد تضخمت الهوية بشكل لا يطاق. والهواجس التي كنت أحسب بأنني سأتركها على الأراضي السورية رافقتني من دون أن أعلم. وإذا كان عليَّ هناك أن أتحفظ فقط عندما أريد النزول من السرفيس، فقد توجّب عليَّ هنا أن أتحفظ حتى عندما أمشي في الشارع صامتا. ذلك أن وحش الهوية النهم قد التهم حتى شوارع بغداد فضلاً عن محافظات العراق، فصار شارع الكرادة شيعيا، وشارع الأعظمية سنيا، وشارع السعدون أميركيا. وصار عليَّ بالنتيجة التحفظ من كل شيء وإزاء كل شيء!

الهوية التي أثبتت نفسها من خلال الذبح، وصار لها

شهادات في الهوية







قرابينها الكثيرة. لم تعد مجرد فكرة يمكن التخلّص منها. خاصّة وأنها استطاعت أن تستدعي أشد آليات القسر المجتمعية لتستخدمها في خدمة أغراضها والدفاع عن وجودها، الهوية العراقية تشظت لهويات متعددة، ويخطئ تماماً من ينكر وجود هذه الشظايا، لأنها تحاورت مع بعضها بالهاونات والصواريخ، وليس فقط بالسكاكين. في العراق وعندما تعرضت الهوية للتهديد، أو أنها شعرت بذلك استدعت كل ما يمكن استدعائه من الوحشية الإنسانية، سخرت كل الأساليب البشعة في القتال من أجل حماية نفسها، وهذا الموضوع بحد ذاته كفيل بأن يكشف لنا خطورة موضوع الهوية ومقدار تمكنها من الإنسان، ذاتاً وتأريخاً.

ما يجب التوقف عنده ونحن نعالج موضوع الهوية الحسّاس، هو أنّ (الهويات) العراقية بحاجة للطمأنينة. الكوامن المجتمعية التي استدعت الهاونات بحاجة إلى تطمينات، بحاجة إلى أشياء ملموسة، تبرر لها ترك القلق على المصير.

أنا شخصياً وخلال رحلتي البسيطة مع هواجس الهوية أستطيع أن أفهم بأنها قادرة على أن تنغص على الإنسان حياته.. تخيفه.. تطارده.. تقلبه لوحش كاسر. في سوريا وعندما أصبحت مخارج الحروف عند الكلام هوية، لم يعد من السهل عليّ التكلم، لم أكن أتكلم في الشارع بطلاقة ويسر، وق صارت الجمل محسوبة ومنتقاة، لأنها أصبحت هوية، صارت عملية التبضّع من السوق مشكلة، لأنني سأكون مرغماً على إعلان هويتي. وإذا كان الموضوع بهذه الخطورة والدقة والعمق، فكيف يمكن لنا أن نعالج الجراح العميقة التي سببتها تجربة الأربع سنوات الماضية على جميع شظايا هويتنا الواحدة. الهويات الأبرز في الذات العراقية كلها مجروحة بجروح عميقة جداً. تهديم قبّة سامراء أكد للهوية الشيعية صعوبة العودة إلى الوراء، فقد تأكد لهذه الهوية أنها تنام مع تنين سني كبير ومخيف.

الهوية السنية هي الأخرى أصبحت على يقين بأن الشيعة ليسوا عراقيين فقط بل شيعة عراقيين، وإذا كانوا هم الأغلبية في العراق، فالعراق على هذا الأساس لن يكون عراقاً فقط، بل عراق شيعي، ومن يشاهد الفضائية العراقية يستطيع أن يتفهم مخاوف السنة، فهذه الفضائية الناطقة باسم الحكومة العراقية ليست للجميع، بل للشيعة العراقيين فقط وفقط. إذاً كيف يطمئن السني وهو يعتقد بأن العراق بطريقه لترك مذهبه والتحول لشيعي؟

أما الأكراد فهم يعرفون بأن وضاعهم الأمور لن تكون دائماً كما هي عليه الآن، أي أنها ستتغير عندما تنتهي خلافات العرب مع بعضهم (شيعة/ سنة). ومن ثم؛ فهي مضطرة لاستغلال الفرصة السانحة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب. الهويات العراقية بحاجة للاطمئنان على المصير إذاً. لكن كيف يمكن لنا أن نقع على مثل تلك التطمينات وسط هذا الفضاء (السياسي/ الديني) الملتهب؟

هل يمكن أن نعتبر أن تطمين الهوية يكمن بنزعها والتخلص منها؟ لماذا لا يعود العراق بلا هوية، السنة لن يقبلوا بعراق شيعي، ولا الشيعة سيقبلون بعراق سني. الكورد أيضاً لن يقبلوا بعراق عربي. لذلك فعلى العراق أن لا ينتمي إلا لعراقه، وكما أن نهري دجلة والفرات لا يستطيع أحد أن يساوم على انتمائهما لقطعة صغيرة من الكل العراقي، كذلك يتوجب على شوارع بغداد أن تكون كذلك وعلى قناة العراق الفضائية ورئيس الوزراء العراقي والشرطة والجيش والوزارات، التي تغص بصور المراجع، أن تكون كذلك.